

مَدِينَةُ الْأَفْئِدَةِ السَّيِّئَةِ

— — — — —
بِالْيَقِينِ

حَسْبُكَ
مَدِينَةُ

الحائز لليسانس الحقوق والحامى لدى المحاكم الأهلية

— — — — —
الجزء الاول (كل نسخة غير مبسوطة
بجتمى لا تعتمد)

— — — — —
مفوق الطبع والنزعة محفوظة المؤلف

— — — — —
الطبعة الأولى فى شهر يوليو سنة ١٩٠٨

منطبعة السبغاه بكمارمحافظة مصر

* فهرس الجزء الاول *

صحيفة	فأحة الكتاب
الزراعية والمناحم والاعداد	٥
٥٣ مبحث في ثروة مصر العقارية	قواعد عمومية
٥٤ مبحث في نتائج الاصلاح العباسي	٩ تمهيد - بيان العلوم الاجتماعية -
٥٧ الانسان والطبيعة - الانسان والارض	وعلاقتها بالاقتصاد السياسي
٥٨ مبحث في القانونين المدين يسريان	١٨ القوانين الطبيعية في العلوم الاجتماعية
على الارض وهما	٢١ منشأ الاقتصاد السياسي
٥٨ (أولاً) قانون تزايد الغلة	٢٨ تعريفه
٥٩ (ثانياً) قانون تناقصها	٣٠ الغرض منه
٦١ مبحث في ان السماد دواء الاحقاد	٣٢ بيان ان الاقتصاد علم
٦٢ مبحث في ان القانونين المذكورين	٣٥ فصل اعتباره علماً
يسريان على المناجم	٣٦ طرق الاستنتاج ثلاث
٦٣ عدم سريانها على المصنوعات	٣٦ (أ) للمذهب العلمي
٦٤ (٢) العمل	٣٩ (ب) المذهب الاستدلالي والتاريخي
٦٤ بيان فضل العمل وتأثيره على الثروة	٤١ (ج) للمذهب الاختياري
٦٨ (أ) أدوار العمل :	٤٢ احتياجات الانسان
٦٨ عصر الصيد	٤٥ المنفعة
٦٩ عصر الزراعة	٤٦ تقسيم الاشياء
٧٠ عصر الصناعة	٤٧ تعريف الثروة
٧٠ عصر استخدام البخار	٤٧ (أ) الثروة الشخصية
٧٠ (ب) الاعمال العقلية	٤٨ (ب) ثروة الشعب
٧١ (ج) الاعمال المنفتحة للثروة	الكتاب الاول في احداث الثروة
٧٣ (د) الاعمال الغير المنفتحة والغير المثمرة	٥١ الباب الاول في وسائل
٧٤ مبحث في بيان ان الاعمال المثمرة	الاحداث الثلاث وهي
تحتاج الى الاحقاد والزمن	٥٢ (١) الموارد الطبيعية كالاراضي
٧٥ (هـ) عوامل ترقية الاعمال مـ	

صحيفة	صحيفة
٩٨ طهور الخدم	٧٥ (١) كفاءة العامل
٩٧ فوائد الآلات	٧٧ (٢) توزيع الاعمال
٩٩ مبحث في تأثير قوة البخار والكهرباء على الآلات	٧٩ (أ) مبحث في بيان مزايا تقسيم الشغل
١٠٠ الآلات البخارية والعملة	٨١ (ب) تطبيقه على الشخص
١٠١ (١) مبحث في كيفية تنظيم الثمرات	٨١ (ج) التطبيق المحلى
١٠٤ الازمات	٨٢ (د) تطبيقه على الائم
١٠٥ تعريفها	٨٢ (هـ) مصادر تقسيم الشغل
١٠٦ (١) اسباب الازمات	٨٣ (٣) تنظيم الاعمال
١٠٨ (٢) علامات الازمات	(٣) رأس المال
١٠٩ (أ) الازمة الصناعية	٨٥ بيان فوائد رؤوس الاموال للشعوب والافراد
١١١ (ب) الازمة التجارية	٨٦ مبحث في تعريف رأس المال ويشمل
١١٣ (ج) التسليف والازمة المالية	٨٦ (١) رأى الاقتصاديين
١١٤ تأثير السلفة على الاسعار	٨٧ (أ) رأس مال الشخص
١١٧ (٣) دوران الازمة	٨٨ (ب) رأس مال الشعب
١١٨ (٤) دواء الازمات	٨٩ (٢) رأى الاشتراكيين
١٢١ نادي النجار (البورصة)	٨٩ مبحث في كيفية الحصول على رأس المال
١٢١ (١) المصارف والبورصة	٩٠ بيان مزايا التوفير
١٢٦ (٢) مضار المضاربة	٩٤ مبحث في تقسيم رأس المال الى
١٢٧ (٣) تقدير الاسعارى البورصة	٩٤ مستهلك أو استهلاكي وثمر ونات
١٢٧ (٤) علاقات البورصات	ومتداول ومحصى وغيره واستغلالى
١٢٨ (٥) منافع البورصات	الباب الثاني في كيفية تنظيم الاحداث
١٢٨ مبحث في بيان تأثير المزاحمة في ترقية الشعوب والافراد	وهي تنظيم الثمرات والاشترك والتعاون
١٣٢ الاحتكار	٩٦ مبحث في تاريخ الصناعة
١٣٤ مصادر الاحتكار	٩٦ الصناعة فى الاسرة
١٣٦ (٢) الاشتراك	٩٧ شركات الجماع

صحيحة	صحيحة
١٣٧ (أ) الاشتراك بالمال	١٧٢ مبحث في بيان ان أجرة الارض
١٣٩ (ب) تقسيم الشركات الى مدنية وتجارية والى شركة التضامن وشركات الخاصة وشركات النوصية وشركات المساهمة	لا تدخل في الفن
١٤٠ شركات المساهمة ومزاياها	١٧٣ الفن العليبي للصنف
١٤٥ (ج) الصناعة بالجملة	١٧٣ السوق وسعره
١٤٧ نتيجة الصناعة بالجملة	١٧٠ سعر السوق . قانون العرض والطالب
(٣) التعاون	١٨٦ مبحث في بيان ان سعر الصنف
١٤٧ (١) جمعيات التعاون	يكون واحداً في السوق الواحدة وفي الوقت الواحد
١٥٠ (٢) التعاون في الزراعة	١٨١ باب في تسهيل المبادلة
١٥١ (٣) الجمعيات الزراعية	١٨١ (١) التجارة والتجار
١٥٣ (٤) النظارات الزراعية	١٨٣ أقسام التجارة الى داخلية وخارجية وتجارة بالجملة وبالمفرق
الكتاب الثاني في مبادلة الثروة	(تم فهرس الجزء الاول)
١٥٤ مبحث في أهمية المبادلة	
١٥٥ (أ) تاريخها	
١٥٦ (ب) سببها	
١٥٧ (ج) فائدها	
١٥٧ (د) القيمة في المبادلة	
١٥٩ (١) علاقة القيمة والمنفعة	
١٥٩ (٢) أسباب القيمة	
١٦٠ (١) الشغل أساس القيمة	
(ب) للمفعة أساس القيمة	
١٦٤ تأثير قانون العرض والطلب على القيمة	
١٦٩ هفتات صنع الصنف تشمل	
١٧٠ (أ) احرة العمل	
١٧١ (ب) مكسب صاحب رأس المال	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل المال زينة الحياة الدنيا . وأمرنا بالاقتصاد في تدبيره فقال (ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) ومدح الذين كان الاقتصاد شعارهم حيث قال (والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) وذلك محافظة على تقدم العمران إذ أن الثروة هي الأساس الذي تشيد عليه سعادة الأمم . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرسول الكريم الذي رغب في العمل فقال « احث لديناك كأنك تعيش أبداً » وامتدح الحكمة في تدبير الثروة فذكر ان « الاقتصاد نصف المعيشة » وعلى آله وصحبه أولى العلم الصحيح * أما بعد * فلما كانت خدمة هذا البلد الأمين أسرف ماوجه نحوه الهمم . وأجل ما يكافأ عليه أولو العزم رأيت أن أقوم بعمل نادر في بابه . فوفى الله الى وضع هذا الكتاب في علم الاقتصاد الساسي وهو العلم الذي عني الغرييون بدرسه لعلمهم انه مصباح الحماة العملية . ولقد كان من شدة عناية الامم الغربية بالعلوم الاقتصادية ان كبرت المؤامات فيها حتى غصت بها دور الكتب . لاهم يقدرون مزايا هذه العلوم في كسفة استثمار المال . فلا يستغل باجرهم ورارعهم وصالحهم بالتجارة والراعه والصناعة إلا وقد نال منها قسطاً وافراً . وصار كفواً للعمل المنوط به . ومن ذلك بري ان السبب في نجاح

الغريبيين في أكثر أعمالهم تأسيسها على دعائم متينة . فهم يحكمون الأساس وبعد ذلك يبنون ماشاءوا . فاذا أرادوا أن يكونوا تجاراً بنوا المدارس لبعثهم فيها التجارة والعلوم التي لها مساس بها فنبغوا فيها وتفننوا في أساليبها وحولوا الأحجار الى ذهب . وهذه أعمال كبار التجار في الممالك الشرقية ندل على انه لم يشتغل بالتجارة من الغريبيين إلا من وقفوا على دقائقها وأحاطوا خبراً بالعلوم المتعلقة بها . وبتدري ما اعتنى الغرييون بدراسة علم استثمار المال أهملنا نحن الشرقيين ذلك حتى انك اذا فتشت خزائن الكتب ألفتها خالة من مؤلفات باللغة العربية في علم الاقتصاد السياسي مع انه أعلق العلوم بالتجارة فعمرت السبب المهم في ناخرنا في ميدان الحياة العملية .

بتسأل بعضهم « لماذا يسولى الأثاب على المتاجر ومحرم منها الوطنيون وهم أحق بها منهم ؟ » وان خلقاً بالوطني الغيور أن يقول . « لم لا يزاحم المصرى الأجنبى على المرافق الحيوية وخصوصاً التجارية وبنفع بكنوز بلاده قبل أن تصل اليها اليد الأجنبية وما هى الوسيلة التي تضمن له الفوز في المضمار ؟ » وإلا فانه لا يصح مطلقاً أن تؤخذ المناجر من التجار الأجانب غيلة وتعطى للتجار الوطنيين غيمة باردة فهذا مالا ترضى به العدالة ولا يسلم به السلام الذي نسعى كلنا في رفع مناره . ولا الاسلام ذلك الدين القويم الذي يحث على التسامح وأمر بالتضامن الاجتماعي ذلك الدين الحق الذي تسير مبادئه مع المدنية الحقبة جنباً لجنب . ان أقرب السبل لنيل الوطني ما يقدر به على مزاحمة الأجنبى على المرافق الحيوية ولا سيما التجارية بريئته نزية علمية بواسطة تأسيس مدارس للتجارة . وانه لمن العجب العجائب أن يعتبرنا ذلك الامهال الذي طنه الكتيرون إهمالاً منا في موضوع حيوي كهذا

توقف روة مصر على الزراعة والتجارة فما منعنا أن نقف على دفتيهما ونبدل أقصى جهدهما في تربية المشغلين بالتجارة بحيث يصيرون أ كفاء لمزاحمة غيرهم ممن هم أكثر منهم تربة . نسعى من يريد الاشتغال بالتجارة في جمع المال اللازم لها قبل أن يدور بخلده أن بعلم الأصول التجارية ويدرس العلوم المتعلقة بها كعلم الاقتصاد السياسي مثلا . وامري لو انبع كل تاجر طريق الرشاد وأعد نفسه حقيقة للجهاد في معرك الحياة خلطت البلاد خطوات واسعة في التجارة ونال الوطنيون نصيباً وافراً من ثروة بلادهم التي يتمتع بها غيرهم .

لدا كان الواجب على كل وطني يسعى وراء نفع بلاده أن يقوم بعمل يساعد الناجر والزارع والصانع في كيفية استثمار المال . واني مع عجزى دون أن أوفى بلادي المحبوبة حقها من الخدمة أقدم لمواطني الأعزاء كتاب « مبادئ الاقتصاد السياسي » وهو باكورة أعمالي لصالح بلادي . وقد ألفته بعد ان درست هذا العلم مع علم الحقوق . واطلعت على مؤلفات فيه شتى لكبار علماء الانكليز والأمريكين والفرنسيين والامان . فجاء بتوفيق الله جاهاً سنتات المسائل التي يهم الاطلاع عليها بلغة نوخيت فيها السهولة بقدر ما سمح به حاطرى الكليل حى لا يكون مقصوراً على فئة مخصوصة من القراء . بل ينالوه الطاب والتاجر والزارع والصانع على السواء . لان العلم اذا قصرت موارده على الخاصة كانت فائدته للأمم قليلة . فعسى أن أكون مت ببعض ما يحب على نحو بلادي واعل هذا المؤلف يكون فاتحة لمؤلفات كثيرة في هذا الموضوع الجليل بلغة العربية الشريفة « مدعها أفسكار أولى العلم الفرر والاطلاع الواسع ممن هم أهدر منى من أبناء وطنى حتى أحسن الوطن بمسئبل هذه البلاد . ويتحقق لدى أنها دارجة في مدارح

الرقى الصحيح . وهو ما تصبو اليه هم أبناء الدين وقفوا أنفسهم ونفيسهم لخدمتها غير قاصرين سعيهم على نفعهم الخاص إذ أن الأُم لا يتيسر لها الارتقاء إلا بفضل فئة من أبناءها يوثرون نفعها على نفعهم الداني ويسعون الى ذلك بكل ما أوتوه من المواهب غير مرادين جزاء ولا شكوراً . وحسبهم أن يقال عنهم انهم عاشوا وهم أعضاء عاملة وماتوا وهم أحياء في القلوب . كفاهم فخراً أن تلقبوا بالمصلحين للشعوب . هؤلاء هم النوابغ الذين أشبهوا القلائد المينة في جيد الأُم فلا نجود الأيام بكثيرين منهم ولكنهم متى وجدوا في أمة أُرُوا على غيرهم فنشطت العقول من عقال اليأس وهمت الهمم من الهمود وانبعث منهم نور صار سراجاً وهاجاً الأفكار . لانتم مصر على كل فرد من أبناءها أن يكون مثل مصطفى كامل أو محمد عبده أو مبارك أو فكرى أوفاعة ولكنّها تنادى كل فرد منا أن يقوم بعمل نافع على قدر ما يسمح به استعدادة . لو وجه كل فرد متعلم همته الى القيام بأى عمل مهما كان قليلاً لتكوّن من مجموع تلك الأعمال عمل كبير ولأفادوا البلاد كما أفادها النوابغ . يجعل مثل هذه الأمانى نصب عيني سرعاً في هذا العمل منذ زمن مديد مستخيراً الله في أمري حتى كلل مسعائى بالنجاح . لا زال الفلاح حليف كل عامل على ترقية بلادنا العزيزة في ظل الاتحاد وحماية أمير البلاد مولانا الخديو المحبوب (عباس باشا حلمى الثانى) ورعاية المبعوع الأعظم (السلطان عبد الحميد خان) . هذا وقبل أن أختم كلامى لا يسعنى إلا تقديم شكرى واحترامى لخضرة الأساذ الفاضل الشيخ عبد الحكيم محمد أسناذ الشريعة الاسلامية بمدرسة الحقوق الخديوية لفضله بالاطلاع على لغة هذا الكتاب أكثر الله من أمثاله العاملين ان ربى سميع عجب محمد فهمى حسين المحامى

قواعد عمومية

﴿تمهيد﴾

قضى ناموس الوجود أن يكون العالم متغيراً وأن يسير على سنة الترقى
آناً فآناً وجلاً جلاً وعصراً بعد عصر ومن يرجع بصره كرهة إلى الإنسان
في جميع أدوار حياته وأطوار معيشته في العصور التي تعاقبت عليه يجد بوناً
شاسعاً وفرقاً بيناً بين حالته الفطرية والحالة التي وصل إليها فقد كان وهو
على الفطرة أشبه بالحيوان الأعجم منه بالإِنسان سبب الخليفة كان نأوى إلى
الغيران والكهوف وبفرش الغبراء وبلتحف الزرقاء وبتقات بالأعشاب
والكلاي أو بما يقنصه من الحيوانات الأخرى التي لا قدره لها على مقاومته
وكانت الصلات بينه وبين أخيه معدومه والنفرة مستحكمة فلم يكن يلوى
عليه إلا حبت ربرد الفتك به واعتصاب حقوقه ولم يكن يكلمه إلا بالصراع
ولا يتبرأ منه ليعير سنان رمحهم أو سهم قوسه وطالما تحين الفرص للابقاع به
وتربص للقضاء عليه حتى لا يقاسمه العشب والماء والهواء وفي ذلك الحين
من الدهر لم يكن إلا إنسان سنناً مذكوراً .

ثم رأى نفسه عرضة لغوائل الوحوش وكواسر السباع فأعد لها
العدة وهي المسكن الذي يستكن فيه وراها معرضة لتأثير الجو من قر
الستاء وحر الصيف فانخذ من الملبس ما وصلت إليه بداه وهداه إليه
الالهام الغريزي .

على أن تلك العدد لم يكن لتغنيه عن مساعدة أخيه فكثيراً ما فتكت

به الوحوش وهو في كسر داره فلم يفدر على رد غاراتها وكثيراً ما أعيته
الحسلة في الحصول على الحلود التي تلبسها فوجد ان لا مندوحة له من
الاستصراخ ببني جنسه على عجم الحيوانات وضواري السباع والاستعانة
بهم في بناء المسكن وتدير شؤونه فأتخذ له زوجة لسكن البها وجعل الله
بينهما مودة ورحمة .

صار الرجل سبب عشيرة نذب عن حوضها ومحمي ذمارها وبغار على
مصلحتها ويغير على من يكدر صفوها من العتائر الاخرى وكانت القبائل
أعداء تترب كل واحدة منها اثرة حرب عوان على غيرها والقضاء عليها
قضاء مبرماً حتى يصير الرق مصوراً عليها وموارد البرود ملكاً لها
لا نزاعها عليها مراحم

وكانت نفوس تلك القبائل عالمة اذا هي أوتت من سده المطس
وقوه المراس ما يوقع هبتها في قلوب غيرها ورخصه اذا كانت انعكس
ذلك وقد نتج عن هذا التنازع رسوح قدم القوى وسادته على الضعف
واسنعباده له استعباداً ممقوتاً . ومن البديهي ان كل قملة من القبائل كانت
مستقلة تام الاستقلال عن غيرها في أحوالها المعاشية وكان أفرادها هم
المواطنين بالتماس الرق إما بمعالجة الصدد أو الرعاة أو الزرادة أو الصاعه
مسخرين في ذلك ما اقتنوه من الرقيق على أن أنصأهم على من هم أضعف
منهم من القبائل ولذا كان الاقتصاد شخصياً لا تناول مباحه الا الأبره
وكان يستعمل على القواعد التي نبي عليها تدبير المنزل .

وكانت تلك الحروب التي تسنعر بارها بين القبائل المحاوره وبدور
رحاها المجرد الجنع وحب الاستئثار بالبرود عمه كؤودا في سبيل لا . معاف

بالموارد الطبيعية إذ كانت كل قبيلة لا يهملها إلا أمر واحد هو شن الغارة على غيرها وسلب ما عندها من الثروة أو الذخيرة وكانت حياة كل منها عبارة عن سلسلة حروب تنسب لهُولها الولدان تتيجتها اراقه الدماء وإيراد الكثيرين موارد الفناء حتى دعت الحال الى وجود وارع بوقب كل قبيلة عند حدها ومنع التعدي خوفاً على الجميع من اللف (ولولا دفع الله الناس بعضهم بعض لفسدت الأرض)

وهكذا تألف الشعوب وصار كل سعب منها مسجداً في اللغة والجنسية والعادات وصار له وازع يسوسه ورحال أسداء بصدون عنه الأعداء من الشعوب الأخرى وقد أوجد ذلك من المضامن الجنسي في نفوس أفراد السعب ما بن فيها حب التضافر على مافه منفعة الجمع وناسى تلك الأحقاد القديمة من بين القمائل الى جمعها لواء واحد هو لواء الوطنية وحماة الدلاد ورد عارات العابين بحقوقها . صار كل فرد لا يبحث عما يرقى نفسه فقط أو فسله فقط بل جعل النفع العام نصب عينه ولم ينس ان لبلاده الى ربى فوق أرضها وتحت سمائها واستدر خيراتها حقاً مقدساً يحتم عليه أن يعلى كلمتها ويرقى شأنها ويدل كل مرخص وعال في سبيل تقدمها . أما الملوك الذين اسلموا قيادة تلك الشعوب فكان السبب في انخامهم ما تقمائم من الغلبه على الجمع ولدا كان حب الغلب طبعه فبهم وكان الأم تسود أو سخط لا بحسب علومها إذ أن العنوم لم تكن لها من العنايه مالها الآن بل بحسب قوة جوسها وبطس ملوكها وقسوة رجالها في ميادين القتال وبراعهم في ارهان الأرواح . كان الحق والقوة كلمتين مترادفتين وكان الساطه في سفار السوف وأسسه الرماح والعري تحت طلال الخطى "

واليماني وكان آلات الحروب هي الحكم وقت استحكام الخلاف والفارق بين الحق والباطل . والدولة القوية الساعده هي السيدة الماسكة لا يجارها غيرها في مضمار ولا يرفع صوته فوق صوتها . كان أول ماتسمى اليه الدولة التي تريد الظهور على غيرها هو كسر شوكة أندادها اللاتي يراحمها في الصيد ويشاركنها في الصولة . ولدا لم يكن ليجتمع في عصر واحد دولتان قويتان . والتاريخ شاهد عدل على أن دولة آشور ومصر والفرس والفينيقيين والأغريقين والقرطاجيين والرومان والعرب والترك قامت كل واحدة منهم على انقاض التي قبلها .

وبالبحث في أحوال كل دولة من الدول الغابرة يجد رقيها أو اضمحلالها بيد فئة من أرباب السلطان يعتمدون في أغلب الأحيان على آرائهم الخصرية للبت في معضلات المسائل التي رفع اليهم وفي ادارة شؤون بلادهم الاقتصادية وكان كثير من أولئك الملوك يستشيرون بأراء الحكماء في عصرهم ويسمعون بها على حل كتبر من المسائل المالية كصرب النفود ووضع المكوس والقيام بالمشروعات وإصلاح الأراضي وغير ذلك ومع ذلك لم تخرج تلك الآراء عن كونها نصائح تغير باختلاف الأزمنة والأمكنة وباختلاف علمهم في المسائل المالية . فكانت إدارة أكثر منها علمية وذلك فضلا عن أنها لم تتناول أبحاثاً كثيرة لصق نطاق التجارة بسبب اختلال الأمن وتوتر العلاقات بين الممالك وعدم صلاحية وسائل النقل وغير ذلك من الأسباب

وإذا بحثنا في العلاقات التي كانت في قديم الزمان بين الأمم السريته والأمم الغربية . فاننا نجد لها مقطوعة الاوصال بسبب اختلاف في الدين

وهو أعظم مؤثر على النفوس في ذلك الوقت . واختلاف في الجنسية . واختلاف في المشارب والعادات . ولذا كان يندر وجود الغربي في وسط آسيا أو افريقية خوفاً على نفسه من لهلاكه ولم يقدم الشرقي على الذهاب الى البلاد الغربية للسبب عنه . بيد انه لم يمنع اختلاف الدين بعض عقلاء أمراء الشرق من النودد الى أمراء الغرب فقد كان هارون الرشيد الخليفة العباسي من أعز أصدقاء سرلمان ملك الفرنجة وكان بكرم وفادة الغربيين ويحمي نجارهم ونفسح لهم في بلاده ويفبس من علومهم ويحترم علماءهم على انه لم تكن كل ملوك الغرب مثل سرلمان فقد سبب في القرن الحادي عشر نار الحروب الصليبية بين الشرق والغرب ودام لهما أكر من قرنين حتى انهكت قوى الطرفين وكانت نتيجة تلك الحروب اطلاع الغربيين على كثير من عوامل المدنية الى أسرفت في المشرق وغرت عندهم فسطعت عليهم وبدد الحجب الى كانت تحول بينهم وبين المدن الصحح وقد وجد الغربيون من الشرق سوقاً نافمة جلب سلهم ففقدت النجارة واتسع نطاقها وتعامل بحار المشرق والمغرب

إلا انه بعد ان دال دولة العرب وخلفها دولة آل عمان كانت الأمم الغربية تقدم رجلا وبؤخر أخرى في الماحر مع الدولة العمانية التي كان لها وقئذ من القوة والساطان ما هو غي عن البمان . وكان سبب تردد أولئك النجار اختلاف دينهم مع دس المسلمين وحو فهم من فلك هؤلاء بهم . فاقضى ساهح سلاطين آل عمان أن تمنحوا الأجانب امسارات لا تزال باقية الى الآن برعنا لهم في الماحرة معهم . وأهم تلك الامسارات هي المعاهدة التي أبرمت سنة ١٧٤٠ واس العرض هنا بان ماهمه تلك الامسارات المنوحة

للأجانب. ولكن يبان أنها كانت أول خطوة في سبيل التضامن الاجتماعي أو التضامن الانساني وهو أن تسمى كل أمة في تحسين حالة المجتمع جهد استطاعتها وأن تسير مع غيرها جنباً لجنب في سبيل النفع العام للجمعية الانسانية. ويشمل التضامن الاجتماعي أمرين. الأول نفع الوطن وأبنائه وهذا ما يجب أن يسمى باله كل فرد. الثاني التسامع مع الأجانب ومعاونتهم بالحسنى والاتحاد معهم على ترقية شأن المجتمع الانساني. لانه لا غنى عن مساعدة الغير مهما كبرت ثروة كل قطر ولان الله عز وجل خلق الخلق لبكاتفوا على النفع العام ويتآلفوا (وجعلناكم شعوباً وقبائل ليعرفوا)

وكان أهم ما أنتجه الامسارات الأجنبية روح التجار بين الممالك الغربية والدولة العمانية وروال كثير من الأحقاد الجنسية والملة من بين الطرفين وخصوصاً العقلاء. وصار السرق بأخذ عن العرب ملك العلوم والفنون والصنائع التي أخذ هذا أكرها عنه ورادها سماً وأنفها نقاباً جعلها تظهر له من أول وهله فنهبت النفوس السارقة من سبابها وسقطت الهمم من عقابها ونهضت الأفكار من حمودها وسحبت على. وال الأمم الغربية ودب في التشرى حب التضامن كما دب في العرب

وقد مرف حب التضامن الاجتماعي ذلك الحجاب الكسف الذي كان يحجب الأمم بعضها عن بعض. فاحتكت الأفكار ولم تعد الفلاسفة والمفكرين يقصرون ابحاثهم على العلوم النفسه كما كان يفعل فلاسفة اليونان من عموم البحت وصار منهم الاجتماعيون والمراميون ووضعوا نصب أعينهم المجتمع وكيفية رقيه فشتاب العلوم الاجتماعية من هذه الحركة المفكرية. وموضوعها الروابط البشرية. وهي سمرع الى فروع متعددة تلك الروابط

﴿ فالعلوم الاقتصادية ﴾ تبحث في العلائق المادية أو التجارية . وعلوم الأخلاق في العلاقات الأدبية . وعلم السياسة في الروابط السياسية وهكذا . وكانت هذه النهضة الاجتماعية فاتحة عصر جديد للعالم وفألاً حسناً للمدنية وداعماً الى حرية الفكر والعمل والاخراع . فانه لم يمض جزء قليل من القرن التاسع عشر حتى استحدث البخار . وصارت البواخر مواخر في جميع البحار . والقاطرات . مسيرات في الأقطار . فحسنّت وسائل النقل . واتسع نطاق السوق الدولية لكثير من الأصناف . وأصبحت المواصلات سهلة وسريعة . ورادت العلائق بين الشرق والغرب . وتوصل أحدهم الى عمل الصلب من الفولاذ في النصف الأخير من ذلك القرن . فأفاد الصناعة فائدة كبرى واستعملت الاسلاك البرقية والآلة الكلامية والاسلحة فصارت أنحاء المعمورة كأنها قطعة واحدة لا فرق بين بعضها وقربها . وقد ساعد ذلك انتشار الأفكار ونوطد العلائق وتقوية روح التضامن حتى قام الانسراح في العهد الأخير يقولون باطل النجس وعقدت الأمم مؤتمر السلام للبحث في توطد الأمن العام وتقليل الحروب ووضع العقل موضع السيف وصوب المناقشات محل دوى القنابل . وقوة الحجة بدل قوة الساعد وقد نال النظام الاقتصادي أعظم نصيب من الحسنيين في عصر الاخراعات . وسمل التقدم الممولين وأرباب الأعمال والعمل ولم ينق هولاً . خصوصاً عند تعبهم بد العير وسخرهم بغير حساب . بل صاروا أحراراً لا يعالجون من العمل إلا ما يروون عندهم ولا يقبلون إلا أجوراً مناسبة لعمالهم ودرجته انماهم ولم يعودوا ممدون بخدمه منه مخصوصه من أرباب الأموال أو لاسمائل بل نزع عن حرية العاقد الى تمت روحها مع نمو

الأنظمة المدنية الحديثة أن العامل صار حراً يشغل لمن يشاء بما يشاء فلا خوف إذا على العملة ما دامت أمورهم بأيديهم. وإن من يقارن بين حالتهم الآن في كثير من البلدان وحالهم منذ قرن لا بل نصف قرن يجد تغيراً عظيماً لا يكاد يصدق بوجوده. فقد صار كبيرون منهم في بسطة من الرزق توازي معيشة كثيرين من الطبقات الوسطى والعلوا في الزمن الماضي. وصار جلهم أن لم نقل كلهم في البلاد المتمدنة يعرفون القراءة والكتابة بحسب يتقنون على إتقان معلوماتهم في الحرفة التي يزاولونها وقد حفت الآلات البخارية عن كواهلهم كثيراً من الأعمال الشاقة التي كانت تضيق أجسامهم ونهك قواهم العقلية ففرغوا لإتقان الصناعة والوقوف على دقائقها وانسحب إمامهم الآمال بعد أن كانت كسم الحماط ولا يخفى ما في ذلك من التشجيع على العمل.

على أن ما ناله العملة من المزايا ليس ناسئة ما أصاب الممولون وأرباب الأعمال من الغنى والجاه وإن كان العملة هم سبب إزدهارهم وأصل سعادتهم ولا غرابة في ذلك ما دام المال قوة لا تقاوم وما دام باره لا تقف في سبيله أحد وقد أوجد ذلك التفاوت في الانصباء ندماً في نفوس العملة يظهر أثره من أن إلى آخر فيضربون عن العمل وما من دواء لذلك سوى أن لا يعظم الممولون حقوقهم ولا ينقصوهم أشياءهم وسنحقق الأهم ذلك

وليس نصيب مصر من القرن الماضي بأقل من نصيب غيرها فقد كان أكبر العصور رخاء علمها والمفسدى ما حدث فيها من الدجسين نجد أن واضع أساسه هو ساكن الجنان محمد علي بناساً رأس الأسرة الخديوية الحالية. وأول ما وجه عنايته إليه إصلاح الأراضي الرديئة التي هي روضه مصر.

الحقيقيه فبنى القناطر الخيرية وحفر الترع وأقام الجسور وغير طريقه رى
الأحواض القديمة وجلب القطن الذى هو أهم أنواع ثروة هذا القطر
فوجد بمصر منبتاً خصباً وأنشأ المعامل لصناعة أصناف كثيرة ضرورية
وأصلح الموانى تسهلاً للتجارة الأجنبية ولم يشغله الانتفاع بكنوز الثروة
المادبة عن استخراج كنوز الثروة العقلية وترقية حاله الفلاح المصرى
المشهور بد كائه فأرسل البعثات العلمية الى البلاد الأوروبية على نفقة
الامة فوجدت من النوابغ من أخذوا بدوها وساروا بها في طريق التمدن
الصحيح الذى اختطه لها . وقد سار كل من تربع على دست الخديوية من
الأسرة العلوية على الخطة التى رسمها سلفهم الصالح وصار كل خديو يرفى
البلاد في فرع من الفروع الى أن صارت مصر تضاهى أعرق البلاد مدنية
حيث وضع القوانين وأسست المحاكم المختلطة والأهلية فاستتب الأمن
وأقبل الا جانب بأموالهم على المناجرة وصار الحقوق مقدسة بفضل العدل
وراد الناس إقبالا على اقتناء الثروة واستثمار المال بالتجارة والزراعة وغيرها
وقد زادت ترعة السويس المالحة التى تم حفرها في عهد الخديو الأسبق
اسماعيل بانسانة ١٨٦٩ أهمية البلاد التجارية وصارت بواسطتها واسطة
بين الشرق والغرب ونحول اليها كثير من المتاجر . أما حالة الفلاح وهو أهم
عامل على استخراج ثروة البلاد فأحسن ككثير مما كانت عليه قبل فبعد ان
كان يرزح تحت أنقال العونة التى كان يساق اليها مكرهاً ويعمل متضجراً بلا
أجر ويترك زراعة أرضه معطلة ومعيشته مهملة ألغيت تلك السخرة المخالفة
لحرية التعاقد وصار حراً يسعمل في أرضه أو في أرض غيره بأجر مناسب
لا تعابه وبعد أن كان يئن من الضرائب البقيلة التى كانت ضربة قاضية على

حاصلات أرضه القليلة خفت تلك الضرائب رافة بحاله وذلك فضلاً عن
ازدياد خصب الأرض التي يشتغل فيها بفضل تنظيم الري .
وقد اهتمت الحكومة والأمة في العهد الأخير بتعليم الفلاح فأحسننا
بذلك صنعاً لأنه لا فائدة كبيرة تعود على الفلاح من تحسين الري وتخفيف
الضرائب مادام يجهل الطرق الزراعية الحديثة ولا ينسر له ذلك إلا بالتعلم
فتعليمه في الحقيقة زيادة في ثروة الأمة كما أن الاعناء ببعض الصنائع
الضرورية هو من لزوميات الوقت الحاضر . ولذا بحسن أن تشجع الصناعة
والزراعة وأن يكون الاعناء بالثانية أكثر ولو أدى ذلك إلى تسييد مدارس
لها في الجهات المهمة من القطر .

﴿ الفوائد الطبيعية في العلوم الاجتماعية ﴾

جرت عادة الإنسان أن يهتم بما يحيط به من الكائنات وسكن على
درسها واستطلاع غوامض أسرارها فيرصد الأفلاك في السماء ويبحث في
كيفية سيرها وارتباطها بعضها ببعض وينقب على أسماؤها ويحفر الأرض
ويقف على ما تحويه طبقاتها المختلفة وعلى تكوين تلك الطبقات وعلى أسباب
وجود المعادن في جهة دون أخرى ثم يعتمد إلى الماء فيحمله ويعرف كيفية
تركيبه من العناصر المختلفة الداخلة فيه كالأكسجين والهيدروجين ولا
ينفل عن الهواء والوقوف على أجزائه وتحليل عناصره كالأكسجين
والنيتروجين والنار والارغون ولا ينسى أن يدرس أحوال النبات والحيوان
درساً جيداً . يفعل كل ذلك . ينهمك في الفلك وفي علم طبقات الأرض وفي

علم الكيمياء وفي علم النبات وفي علم الحيوان قبل أن يدرس العلوم التي تربطه بأخيه الإنسان تلك العلوم التي نشأت من تعامله مع اخوانه وترعرعت على أثر تقوية الرابطة بينهم. وهذا التاريخ يشهد أن الفلاسفة المتقدمين عنوا بدرس العلوم الطبيعية وبرع كثير منهم في علم الفلسفة النفسانية حتى قل من يضارعهم فيها من الفلاسفة المتأخرين ولكنهم لم يوجد منهم من يستنبط القواعد العامة التي تنطبق على الإنسان في معاملته مع أخيه. فلم ينبغ من بين المتقدمين علماء في الاجتماع أو في العمران كما نبغ الفلكيون والنباتيون والكيميائيون والطبيعيون.

والسبب في ذلك مبنى على أمرين. «الأول» ضعف العلائق بين الإنسان مما منع الناس أن يتعاملوا وبكثرة كل فرد منهم حقيقة الآخر وكل سبب حقيقة الشعوب الأخرى. «الثاني» تأثر الطبيعة على عقل الإنسان وحلولها المحل الأول من مخيلته حتى لم يبق له شاغل سوى استيعاب علومها وتمحيص حقائقها وتحقيق قواعدها الثابتة في كل زمان ومكان.

على أنه كما قدمنا لم تبس الطبيعة هي الشغل الشاغل لأبحاث الإنسان بل توجه عنايته إلى الوقوف على الأسرار التي تربطه بأخيه خصوصاً في المعاملة التي اتسع نطاقها وصارت لازمة له ولذا رغب المتأخرون من الفلاسفة في درس الأحوال التي نشأت من معاملته الإنسان أخاه.

وكان الفضل للفيلسوف «مونتسكيو» والطبيعيين الفرنسيين في معرفة وجود قوانين طبيعية تسرع على مهجتها الأنظمة الاقتصادية في المجتمع الإنساني ومن ذلك العهد دخلت تلك العلوم في دور مهم تزيد أهميته يوماً عن يوم. والمناح في العلوم الطبيعية كعلم الفلك وعلم الكيمياء وعلم طبقات الأرض

يجد ان هناك قواعد عامة تسير عليها الأجرام السماوية لا تقتصر عنها قيد شبر
(ذلك تقدير العزيز العليم) وقوانين مطردة تنطبق عليها العناصر كالماء والهواء
بحيث ان كل من يحلل قطرة من الماء يجدها مركبة من الهيدروجين
والأكسجين ومن يحلل الهواء يجد فيه دائماً الاوكسجين والنيتروجين
والبخار وغيرها من محتوياته ومن تلك القوانين المطردة في العلوم الطبيعية
ما يلاحظه المطلع بمجرد النظر كعرفة أن في جهة كذا من السماء نجماً لا يعبر
موضعه ومنها ما يحتاج الى تدقيق النظر وإعمال الروية شهوراً وسنين قبل
أن يقف الإنسان على حقيقته كعرفة ان الأرض تدور حول الشمس وان
القمر يدور حول الأرض أو معرفة ان الماء مركب من الهيدروجين
والأكسجين . وقد نبت أن النظمات الاقتصادية تسير على قواعد عامة
طبيعية لا يمكن تحويلها عن مجراها كما تسير العلوم الطبيعية على قواعد نابهة
لا تغيرها يد الزمان . وانني على ذلك أن الاقتصاد علم مبني على قواعد ثابتة
وعامة في كل زمان شأن العلوم الأخرى . بيد ان بعض الفلاسفة وهو
«هربرت سبنسر» اعترض على أن العلوم الاجتماعية ذات قواعد طبيعية مثل
العلوم الطبيعية فقال انه بما أن الإنسان حر في أفعاله فلا يصح أن تكون
تلك الأفعال موضوعاً لعلم من العلوم . ويرد على قوله هذا بان الإنسان
ليس حراً في أفعاله كما يزعم بل بوحدة عوامل كثيرة تقيد إرادته فللعادة
من جهة تأثير على معاملته وللقائد من جهة أخرى تقيد لحركته كما أن
للقوانين الطبيعية تأثيراً على معاملته فهو لا تقدر أن يدخل السوق مسترخياً
ويأخذ بالتمس الذي يريده أو بائعاً ويبيع بأي سعر شاء وان كان لا بد له
أن يخضع للقواعد الثابتة التي يسير عليها السعر . وهو وإن كان حراً في فعله

بمعنى أنه يدخل السوق طائعاً مختاراً ولكن اختياره يقف عند هذا الحد فلا يتعداه الى النتيجة . هو لا يقبل على الشراء . رغمًا ولكن متى أقبل لا بد له من الخضوع لحالة السوق ودفع الثمن على حسب ما تقتضيه تلك الحالة . ومثل الإنسان في ذلك مثل من أخذ دواء بارادته فانه لا دخل له مطلقاً في احداث التأثير الذى ينبج عن ذلك الدواء تبعاً للقوانين الطبيعية الفسيولوجية

فالناظر فى القواعد الاقتصادية يجدها عامة وثابتة لأننا نشاهد مثلاً ان المعروض من صنف من الأصناف اذا زاد على المطلوب نقص السعر ونلاحظ أيضاً ان الأرض تنتهك قواها بكثرة الإجهاد . وقد قال « سبنسر » نفسه انه حالما يمكن ادخال الصور المختلفة تحت قاعدة عامة بحيث يقدر الإنسان على تفسيرها فلا مانع من القول أن هناك علماً وبما ان القواعد الاقتصادية عامة فلا مانع من القول بان الإقتصاد علم ذو أصول عامة تشبه القواعد الطبيعية .

— منشا الاقتصاد السياسى —

كان فتح القسطنطينه سنه ١٤٥٣ ميلادية فاتحة عصر جديد لجميع أوروبا حيث نهضت على أثر انتشار علوم اليونان التى كانت مكنوزة فى تلك المدينة وكان للعصر اللاتى حظ وافر من تلك العلوم لاسيما ايطاليا التى رحبت لضيوفها العلماء الذين فروا من وجه العدو الفاتح وأكرمت متواهم فأطلعوها على أسرار علوم انتشرت فى جميع أوروبا فاستنارت بها العقول بعد ان كادت تذهب العصور المظلمة بدكائها وعرف الناس مزية التضامن الجنسى وألفت

الحكومات في بلاد كثيرة لتأخذ بيد الشعوب الى معارج الرقى الصحيح
وأول بلاد أنجبت كانت إيطاليا حيث نبغ منها « كريستوف كولومب »
المكتشف الشهير الذي أمدته اسبانيا بالمال بعد ان منعه بلاده فنجح في
مهمته واكتشف الدنيا الجديدة سنة ١٤٩٢ ميلادية وكان لا يكتشف
أمريكا تأثير عظيم على أوروبا للأسباب الآتية :

- ﴿ أولاً ﴾ لأنه فتح للساح الأوروية أسواقاً لم توجد من قبل .
- ﴿ ثانياً ﴾ لأنه تسنى لأوروبا أن تحصل على كثير من المواد الأولية
كالصوف والمعادن من البلاد الأمريكية فالتسع نطاق تجارتها وصناعاتها .
- ﴿ ثالثاً ﴾ لمنافسة أمريكا لأوروبا في أسواق العالم بما وهبتها الطبيعة من
مواد الثروة ولا يخفى تأثير ذلك على تجارتها الأوروبية في ذلك الوقت .
- ﴿ رابعاً ﴾ لان الدنيا الجديدة كانت كنزاً مملوءاً بالذهب والفضة اللذين
كان يعتبرهما الأوروبيون وسيلة لانراء الأمم .
- ﴿ خامساً ﴾ لان اسبانيا كانت هي التي ربحت من تلك الصفقة فساعدتها
ذلك على الظهور على جميع أوروبا حتى بلغ أقصى درجات التقدم في حكم
فيليب الثاني .

وقد أسعلت كل تلك الأسباب حب الثروة في قلوب الأوروبيين
فبانوا يحسدون الامم الاسيائية على ما أوتيت من المنعة والحاج بما لها من
المال وأصبحوا لا يلهج ألسنتهم إلا بذكره وأضحى الأمم المدربة على
الملاحه وخصوصاً الانكليزية تقطع الطريق على المراكب الاسبانية
ونسلبها كل ما فيها من المعانم . وقد طلت أوروبا على هذه الحال وهي لا تفر
لها قرار ولا يهناً لها بال إلا بالاتراء حتى أصبح الحكومات قبل الشعوب

منعوفه بحبه لا هم لها إلا استنباط الوسائل الجالبة للمال فأجهدت القرائح وحاء كل بما جاد به قريحه .

ففي سنه ١٦١٣ . بلاديه ألف إيطالى اسمه « ايطونوسيرا » كتاباً ذكر فيه ان أحسن وسيله لحل الذهب أن تصنع الأتم البضائع وبيعها في الخارج وكانت أمريكا بالطبع أكبر سوق ترسل اليها تلك البضائع من أوروبا فطفقت أوروبا تعمل بنصيحته وصارت كل دوله لا تعنى إلا بإصداراتها ونشجعها جهد استطاعها رغبة في أن تكون هي النائعة وأن تقض مالا كثيراً ثمناً اسلمها . ورغمما عما كانت تحصره كل مملكة اهتمامها من اسجادة المتاجر لم تجد تلك الطريقه نفعاً ولم تأت كمبرفائدة . والسبب في ذلك هو ان كل دولة أراد السع فزاد المعروض من السلع عن المطلوب منها وكانت النسجه هبوط الاسعار وحبوط مسعى الأمم الأوروبية وقد فطن بعض الفلاسفه وخصوصاً الفرنسيين منهم الى أن خبيثه المسعى انما نجمت عن نداخل الإنسان في القوانين الطبعية التي تسر عليها المعاملة ووضع الحكومات قوانين لنقف في سبلها توصلا الى الإكثار من الصادرات فحاربوا المبدأ الذي رسخ في العقول وفسلط على الأوهام . ووضع « مونتسكيو » وغیره في القرن الثامن عشر كساداً كروا فيها ان القوانين الطبعية التي تسر عليها المعاملة ليس لأحد تسلط عليها وانها لا تؤثر فيها القوانين واللوائح ودعوا الناس الى التمسك بتلك القواعد والعدول عن مبدأ تعدد لها .

وفام في الوقت نفسه علماء سموا أنفسهم بالطبعيين وكان مغزى تعاليمهم وحبوب الحكم بما نعليه الطبيعة حب نبع العدل والنظام ولبس بما يرده الحكم المستبدون . وكانوا كما قدمناهم أول من وضع أساس العلوم الاجتماعية

والاقتصادية . وقد بلغوا شأناً عظيماً في منتصف القرن الثامن عشر حيث انضم الى مذهبهم كثيرون من عليّة القوم وأرباب الحل والعقد في فرنسا وصار « كسناي » أحد فطاحلم طبيباً للملك « لويز » الخامس عشر « وجورناي » وزيراً للتجارة . وفي سنة ١٧٥٨ ظهر كتاب للأول ضمنه أبحاثاً اقتصادية كثيرة وبني كثيراً من أصوله على ان هناك قوانين طبيعية متى نمسك الإنسان بها وسار على نهجها فانه لا يحتاج الى من يعدل بينه وبين أخيه في المعاملة » إذ ان تلك القواعد الطبيعية العامة التي يهتدي الإنسان اليها بمشكاة العقل هي التي تدله على ماله وما عليه « ^(١)

وليس من غرضنا هنا ان نستوعب تلك المباحث وانما لا بأس من القول أن « كسناي » هو أول من دافع عن حرية التجارة مسندلاً على ذلك بانها ليست فقط من مقتضيات العدل بل نحميها الأصول الاقتصادية لانه كلما قويت روح المناظرة أجهدت كل أمة قرائحها وزادت أعمالها تنمغاً وصناعاتها استجدادة ووجه كل فرد عنايته الى الاقتصاد في النفقات « ولا شك في ان المقتصديود دائماً الحصول على خير أكثر بتعب أقل أو بعبارة أخرى يفرم قليلاً ليغتم كثيراً » ^(٢)

ولو استمر أولئك الاقتصاديون على تلك الطريقة من ربط المسببات بالأسباب لاهتدوا الى أصول عديدة واكتنهم قصروا الثروة على الأرض وقالوا .

﴿ أولاً ﴾ إن الزراعة هي الوسيلة الوحيدة لإحداث الروة بما ان الطعام هو أكثر الأصناف لزوماً في هذه الحياة .

﴿ثانِباً﴾ ان العمل في الأرض من إثارتها وحرثها وبذر الحبوب فيها وغير ذلك هو وحده الذي يزيد في ثروة الأمة لانه بعد خصم أجرة زراعة الأرض وثمان الآلات الزراعية وثمان الحبوب وغير ذلك من النفقات يكون الباقى من ثمن الحاصلات نتاجاً صافياً . وهذا بخلاف جميع الأعمال الأخرى إذ ان المشتري لصف من الأصناف المصنوعة يدفع للبائع أجرة نفقات الصنف معلى عليها ربح النجار الذين نوسطوا فى جلبه من صانعه وبما أن النفقات هى فى الغالب عبارة عن ثمن المواد الأولية المصنوعة منها الأصناف (وهذه من الأرض) فليس للصناعة نتاج خاص بها وهى لا تزيد الثروة ولولا الأرض لما وجدت الصناعة وبناء على ذلك قسم أولئك الاقتصاديون الناس الى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأرض وهم المحدثون للثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الذين يساعدون على هذا الإحداث وغيرهم من السكان كذوى الإمارة وذوى النجارة وذوى الصناعة وهؤلاء فى نظرهم عيال على الطبقتين الأوليين .

وقد أخرج مبدؤهم الصدور وجلب عليهم سخط الجمهور من ذوى التجارة والإمارة والصناعة الذين عجبوا كيف تعتبر أعمالهم هباء لا تأتى بفائدة ولا تجلب مغنماً أو تحدث ثروة جديدة وانهم انما يحولون ما تنتجه الأرض من شكل الى شكل آخر ^(١)

وفد عاب عن أولئك الاقتصاديين ان الصانع بتحويله الكتان الى بوب جعله ذا فائدة ودا قيمة فى المبادلة أيضاً فكيف لا ينسب الثوب اليه

(١) قال المركبر ميرابو وكان من ضمن الطبيعيين فى ذلك الوقت « اذا أعطيت قطعة من القماش لخياط فانه لن يقدر أبداً على تكبيرها بحيث تكفى لعمل نوبلى ونوبله »

وهو بالحالة التي صار بها نزوة وكيف ننسب الى الأرض مع ان الكتان ربما لم تكن له فائدة لولا صلاحية لعمل الأثواب .

على انه بعد موت «كسنای» وسقوط وراثة «تورجوت»^(١) «وجورناي» نفرق أصحاب هذا المذهب طرائق وشتوا حزائى ولم يعد لهم من التأثير ما كان لهم . وقد أقام «آدم سميت» فى باريس مدة ثلاث سنوات كان فيها صديقاً لكسنای وتورجوت يسارك الطبيعين فى أبحاثهم ويأخذ ما حسن من أرائهم وينبذ ما انتقد منها تم ذهب الى ايقوسبا فى سنة ١٧٦٦ ونفرع لوضع «كتاب البحث فى نزوة الشعوب وأسبابها» مدة عشر سنين حتى أتمه فى سنة ١٧٧٦ . فجاء ذلك الكتاب مفعماً بالحقائق العلمية مدققاً فى الأصول الاقتصادية واضعاً القواعد لهذا العلم الجليل حتى سمي بعضهم مؤامره أبا الاقتصاد . وان من يقرأ كتاب آدم سميت ويطلع على آرائه السديدة لا يعجب اذا هو علم ان الكتاب الذى وضعه صار قانوناً يقضى به مدة قرنين ليس فى انكثراف فقط بل فى جميع أوروبا وأمريكا لافرق بين الحاكم والمحكوم ولا يزال الى الآن نبراساً يهتدى به فى غياهب الشك فى كثير من المسائل الاقتصادية .

وقد قال مييناً الغرض من الاقتصاد .

« ان علم الاقتصاد السياسى وهو فرع من العلوم التى تقع تحت بحث السياسى أو المقنن له غرضان متباينان

(١) تورجوت كان من أكبر أنصار هذا المبدأ وكان وزيراً للتجارة فى زمن لويز السادس عشر ملك فرنسا وقد تمكن مدة وراثته من اراحة التجارة والغلاء العصور وضريبة القمح ومن تقرير حرية العمل بنشيت شرائكات العمل .

«الأول» انه بواسطته يحصل الشعب على إيرادوا فيقوم به أو دونه أو هو
بعبارة أخرى أوضح يساعد الناس على الحصول على الإيراد والحاجيات
اللازمة لهم .

«الثاني» انه يمد الحكومة أو الجمهورية بالإيرادات اللازمة للقيام بالخدمات
العمومية . فهو بهذه الطريقة يرمي الى اغناء كل من الشعب والحكومة^(١)
وقد وافق الطبيعيين على وجود قوانين طبيعية لا قدرة للإنسان على
معاذتها ولا للحكومة على وضع القوانين واللوائح عترة في طريقها ولكنه
لم ير رأيهم في ان الزراعة هي وحدها العمل المحدث للثروة وان الأرض هي
المنبع الوحيد لها بل رأى ان العامل مهما كان حقيراً يحدث ثروة كالزراع

(١) ولد آدم سميت في كبركالدی بايقوسيا سنة ١٧٢٣ وفي سنة ١٧٣٧ ذهب الى
جامعة غلاسكو ومنها الى جامعة ا كسفورد حيث مكث ست سنين ثم آب الى بلده
وقضى فيها سنتين كان ينقب فيهما ويتم دراسته ثم اشتغل بالتقاء بعض محاضرات في
جمعية أسست لهذا الغرض تحت رعاية اللورد كيمس وصار في تلك الاثناء صديقاً لدايفد
هيوم أحد مشاهير الكتاب في ذلك العهد وفي سنة ١٧٥١ عين استاذاً للمنطق في
جامعة غلاسكو ثم استاذاً للعلمة الدينية في الجامعة المذكورة وفي سنة ١٧٥٩ نشر كتابا
في الاخلاق وضع به الحجر الاول من حياته العلمية . وقد تأقت نفسه الى الاطلاع
فاعتزل الاعمال في سنة ١٧٦٣ واصطحب دوق ماكولوج الشاب في سياحته . وقد
مكث في بارير وتولوز ثلاث سنوات عرف فيها كسناى وتورحرت وغيرهما من الطبيعيين
او الاقتصاديين ثم رجع الى بلده في سنة ١٧٦٦ وعكف على تصديف كتابه حتى أنه
في سنة ١٧٧٦ وهو أول كتاب دقق النظر في المسائل الاقتصادية وقد عينته حكومة
ايقوسيا مديراً في الحرك ومكث نادنرج الى أن وافته الوفاة سنة ١٧٩٠ .

وصاحب الأرض . وحقاً فعل لأنه لولا العمل لما وصلت الصناعة الى هذا الحد من الاتقان ولما أخذت الأرض زخرفها وازينت وقد ازدادت أصول هذا العلم كثيراً عما كانت عليه قبل وخصوصاً ما يتعلق بالنجارة الدولية والمبادلة بحسب ما افنضته سنة العمران .

أما من أتى بعد سميث من الاقتصاديين فذهبوا مذاهب كثيرة بعضها في كيفية الاستنتاج كالمذهب العلمي والمذهب التاريخي أو الاستدلالي والمذهب الاختياري . وبعضها في كيفية توزيع الثروة وهي مذاهب الاشتراكيين على اختلافها . ولا يزال العلم قابلاً للتوسع إذ انه تتسع نطاقه باتساع نطاق المعاملات وتزداد أهميته كلما استبحر الإنسان في العمران

~*~ تعريف ~*~

علم الاقتصاد السياسي هو عبارة عن القواعد الطبيعية التي تنطبق على كيفية أحداث روزه المجمع وكيفية مآلاتها بين افراده وكيفه نورعها على مستحقها وعلى كيفية استهلاكها . وليس لأحد أن يظن ان الاقتصادى ينطق عن هوى نفسه أو يقول قولاً جزافاً . فما هو بقاتل إلا ما توجيه اليه القواعد الطبيعية وما يستنتجه من الأصول العامة الثابتة التي يظهر أثرها كل يوم عند معاملة الإنسان أخاه . لا يكلف علم الاقتصاد كل فرد بأن يكون محاماً لنفسه ساعماً وراء جمع المال مهما كان ذلك مخالفاً لزمته منافياً لسانيته . هو لا مجرد من كل شخص نفساً يفها لجمع المال وتعيده وانحصيل الروزه وعقد الخناصر عليها . هو لا «بحث في أحوال الإنسان الذي لا يهتم إلا بأحداث الثروة وانفاقها» كما قال بعض الاقتصاديين مما دعا كثيراً من الفلاسفة أن

ينحوا باللائمة على القواعد الاقتصادية ويصفوا الاقتصاد بأنه مخالف للإنسانية .
لا يجب الاقتصاد جعله المال أو الفائدة المادية مقياساً للأعمال فيستوى
لديه الباعث الذي يوجد في نفس من يتردد بين اتفاق جنبيين مثلاً صدقة
على فقير بأئس وبين اتفاقهما في شهواته بما أن مقياس الباعثين الداعي للبر
والباعث على الشر واحد وهو الجنبان وإن اختلف تقدير الفيلسوف
لهذين الباعثين اللذين قاما بنفس الرجل وقر رأيه على تفضيل أحدهما .
بيد أنه يوجد فرق عظيم بين اعتبار المال مقياساً للبواعث والأعمال
وبين جعل تحصيله الشغل الشاغل لكل إنسان « وإنما جعلت النقود أو
المزية المادية أو القوة التبادلية أساساً تركز عليه الأبحاث الاقتصادية ليس
لان المال هو الذي يجب أن يعقد الإنسان عليه الآمال دون سواء أو لأنه
هو وحده موضوع كلام الاقتصادى بل لانه أضبط مقياس للبواعث التى
تجول بفكر الإنسان على وجه العموم ولوفطن المتقدمون من الاقتصاديين
لنوضيح تلك الحقيقة لما وجد غيرهم سبيلاً الى الانتقاد عليهم أو تحريف
كلمهم عن موضعه » (١)

وقد تقدم لنا الكلام على ان القواعد التى تتكون منها العلوم الاجتماعية
أو علم الاقتصاد السياسى هى قواعد طبيعية ثابتة لا تنقيد بزمان أو بجهة من
الجهات ولا بقدر البشر على وضع قانون في طريفها يحول مجراها عن أصله .
وتلك القواعد الاقتصادية هى أكبر قواعد علم الاجتماع أحكاماً يكاد يقرب
من دقة قواعد العلوم الطبيعية كالفلك والكيمياء والطبيعة وغيرها وربما
أستبهن الأخيرة في ان النقود فيها سبيل للمعاملات الإنسانية كما أن مقياس

الحرارة في تلك ميزان التأثيرات الجويه

﴿ الفرص من هذا الاقتصاد السياسي ﴾

كان الاقتصاد السياسي في أول الأمر قبل أن تبين للعلماء قواعده العلمية يتناول بحين أولها الاقتصاد على وجه العموم ثانياً إدارة الحكومه أو بعبارة أخرى كان الغرض منه العمل بفن الاقتصاد لافي إدارة شؤون أسرة بل في إدارة شؤون الأمه وهي أسرة مكبرة عميدها السياسي الذي يدير دفتها ويدبر أحوالها الاقتصادية وبشرف على مراقبتها التجارية . ويرشد افرادها الى مابه يسعد حالهم ويأمرهم بالسعي لتحقيق هذا الغرض بحسب ما بلأثم أحوالهم وعاداتهم وحوالادهم شأن رئيس الأسرة الشفيع بها الساعي في رقيها . وكان الساسة يسنون القوانين للتجاره والقرارات لكيفية العمل . كانت الحال كذلك قبل أن يعرف بنو الاسان ان هناك قواعد طبيعه تسيير عليها المعاملات الاقتصادية كالمبادلة والاسهلاك والأسعار لا تفدر السياسي أن يف في طريقها مهما سن من اللوائح واقترح من القرارات . ولكنه لم يعض النصف الأول من القرن الثامن عشر حتى تغيرت ساسه الساسة في أحوال البلاد العمرانة وذلك على أثر كتاب نشره الطيعيون وكتاب نشره بعد ذلك آدم سمنت كما تقدم ذكره في موضع آخر ^(١) فلم تعد لهم قوة الأمر والنهي في إدارة بحارة البلاد . صار الاقتصاد السياسي لا يخلص بالوسائل التي يلزم أن ينخذها الساسة حتى تفدروا على إدارة دفة التجارة وتحريك دولاب العمل بل على القواعد الطبعه التي تسير التجاره



والعمل على مصلحتها. فإلا
في طريقهما. فإلا
مستحكمة بين الحمية الإنسانية « لا بنحصر بأمة من الأمم ولا ننحصر به
حكومة من الحكومات وهو مؤسس على العوامل الإنسانية وليس لقوة
ما ان تحدث فيه تغييراً »^(١)

وقد طهرت تلك الحقيقة في كتابات من جاء بعد « آدم سميث » من
الاقتصاديين فعرف « ساي » سنة ١٨٠٣ الاقتصاد بأنه علم الثروة ولم يبق
« ريكاردو » للحكومة إلا وظيفه ربط الضرائب وحجابه الأموال حيث
يفهم من كتابه انه نزع من السياسي كل سيطرة كانت له .

على ان « جيمس ميل » وضع كتاباً سنة ١٨٢١ قال فيه « ان الاقتصاد
السياسي هو للحكومة بمثابة الاقتصاد الشخصي للأسره وانه كما ان فن إدارة
البيت يقضى أن ينظم رب هذا البيت كنفه امداد أسرته بالأصناف التي
لا يمكن الحصول عليها إلا بمصروفات وكيفية اسهلاك تلك الحاجيات كذلك
بحث الاقتصاد للحكومة » ولولا ان جيمس اعترى الاقتصاد في مباحنه علما
لدل هذا التعريف على انه يريد أن يعتبره فناً من فنون الحكومة . ونحنا
الأسناذ « ناسوسينور » نحواً لم يسبقه به أحد قبله حيب قسم الاقتصاد
الى قسمين الاقتصاد العلمي . وعرفه « بانه هو العلم الذي يفسر حقيقة الثروة
وإحداثها وتوزيعها » والاقتصاد العملي « وموضوعه وصف أحسن الوسائل التي
تتخذها الأمة في إحداث النور والاستزادة منها » فهو بهذا التقسيم أراد أن
يرجع الى الحاله الأولى ويخلط فن تدبير الحكومة بعلم الاقتصاد ويجعل

(١) مقتطف من خطبة ألقاها المستر لوف في حفلة مصي مائة سنة علي آدم سميث

السياسى سيطرة كالأول يرى بواسطتها مندوحة له الى التداخل فى القواعد الطبيعية الثابتة التى يسير عليها علم الاقتصاد ولكنه عدل عن هذا التعريف المزدوج واقتصر على الكلام على الاقتصاد العلمى تاركاً الاقتصاد العلمى للحاكم أو السياسى . لانه وان كانت المباحث التى تختص باستنباط الوسائل التى يلزم الأمة اتخاذها لتكثرتوتها وتزداد حركة تجارتها من أزم للزوميات لتلك الأمة » ولكنها لا تكون بحال من الأحوال جزءاً من علم الاقتصاد السياسى إلا بقدر ما تكون الملاحظة جزءاً من علم الفلك . ولا مشاحة فى ان علم الاقتصاد ضرورى لحل كثير من المسائل الحيوية التى تعترض الحكومة أحياناً ولكنه ليس وحده البات فى تلك المشكلات ولا أهم ما يعتمد عليه فى حلها لان أساس هذه المباح يتناول النظر فى أحوال الحكومة الأدبية وقوانينها المدنية والجنائية وكل ماله مساس بالهيئة الاجتماعية التى يريد الاقتصادى أن يؤثر عليها «^(١) فالسياسى قبل أن يقدر على حل تلك العضلات يلزمه أن يلم بجميع الأسباب التى يكون من شأنها رقة الشعب الذى بدبره والتى تكون مغبتها انحطاطه . وذلك ما يضيق دونه صدر الاقتصادى الذى يحصر أبحاثه فى دائرة واحدة و«هى درس أحد تلك الأسباب التى ترقى الشعب وان كان هذا أهمها»^(٢)

الاقتصاد العلمى

يجدر بنا أن نبين حقيقة العلم والفن .
فالعلم سواء كان علم الهندسة أو علم الفلسفة أو علم النبات أو علم طبقات

الأرض يبحث في علاقات النتائج بالأسباب ورجعها اليها وحده اهـراك
الأشياء على ما هي عليه بدون استحسن أو استهجان .
أما الفن سواء كان فن الموسيقى أو فن التصوير أو فن إدارة
الحكومة أو فن الطب فيبدأ بالاستحسن أو الاستهجان ثم يبين بعد ذلك
كيفية الحصول على الحسن وكيفية اجتناب القبيح مستنداً في ذلك على
الحقائق العلمية التي لها مساس به

فالطبيب مثلاً يبدأ بتذكير المريض ان هذا مضر بصحته وان ذلك
مفيد لها ثم يرشده الى الطريق الذي يلزمه أن يسلكه لكي يتق المضر وينال
النافع . يرى الطبيب ان الألم مضر بصحة المريض فيأمره بأخذ الدواء الشافي
منه وهو بالطبع يستند في وصف ذلك الدواء على ماقرره علم وظائف الأعضاء
من تأثيره على الجسم . يعرف الطبيب أن الخمر مضره بالمريض فنبهاه عن
سربها . فوظيفة الفن هي الامر والنهي ولذا سمي الاقتصاد في أول الأمر
ساسياً لانه كان داخلاً ضمن ما يأمر به السباسب أمته . كان السباسب في
بادئ الأمر هو طبيب الأمة يأمرها أن تفعل كل ما يراه صالحاً لها فاذا رأى
ان حرية التجارة أنفع لبلاده أزال عراقيل المكوس من طريقها واذا فطن
الى أن الضرائب ضربة قاضية على ثروتها أمر أن تخفف أو أن تزال بالمرة .
ولا حاجة بنا الى تكرار ما ذكرناه قبلاً من أن الاقتصاد السباسب صار
علماً بعد ان توصل الطبيعون و « آدم سميث » الى أن القواعد التي نبنى عليها
النظاميات الاقتصادية هي طبيعية وثابتة وان هناك فرقاً بين وظيفة الاقتصادى
ووظيفة السباسب . فوظيفة الأول لا تعدى استنتاج القواعد العلمية وترجيح
النتائج الى أسبابها وربط الأسباب بالنتائج فهو لا يأمر بسلوك طريق دون

آخر أو ينهى عن اتخاذ وسيلة من الوسائل وإنما يترك الامر والنهى للفيلسوف الأخلاقى أو العالم الدينى أو الحاكى السياسى . ليس للاقتصادى أن يقول بوجوب حرية التجارة في مملكة من الممالك وأن نحقق له النفع من وراء ذلك بل كل ما عليه أن يسند النتائج الى أسبابها . له أن يقول « ان الممالك التى لم تضع عراقيل في طريق البضائع الأجنبية انخفضت فيها الأسعار وسهل عليها الحصول على أصناف كثيرة من غيرها » وليس له أن يقول « تنزل تلك العراقيل من طريق التجارات الأجنبية » ليس له أن يقول « لترك القوم التغالى في الربا والاغراق في المضاربة » وان كانت داخلة في اختصاص العلم الذى يدرسه وانما يجوز له أن يقول « كثيراً ما نتج عن الغلو في المراهبة ضعف في الثقة وهى أهم عامل في التجارة . ولكم ضربت المضاربة تجارة البلد الذى تحل فيه ضربة صبت عليها العسر المالى بعد اليسار وسيبت لها المحن والشقاء »

والسبب في ذلك هو :

﴿ أولاً ﴾ ان القواعد التى تسير عليها المعاملات الطبيعية وثابتة لا دخل للانسان في وجودها ولا تنقيد بآرائه أو تغيير بأمره فكيف يقدر الاقتصادى إذا أن يأمر أو ينهى إذا كان لا قدرة له على تلك القواعد الطبيعية ؟ بل كيف يتسنى للسياسى أن يسيطر عليها ؟ ومن العجيب أن يظن بعضهم ان الأسعار بيد الحكومة قلبها كيف تشاء وأنها تقدر أن تضع القوانين والقرارات لتصد بها تيار تلك القوى الطبيعية وهو خطأ بين كما تقدم .

﴿ ثانياً ﴾ ان معلومات الاقتصادى لا تؤهله وحدها أن يأمر أو ينهى حتى في المسائل التى لها مساس بالنظم الاقتصادية لانه لا ينظر في حل تلك المسائل الى الوجهة الاقتصادية فقط بل الى أسباب كثيرة أخرى منها

ما هو ديني ومنها ما هو أدبي ومنها ما هو سياسي فوجب أن يناط البت فيها الى السياسي فهو أوسع من الإقتصادي إطلاعا على أحوال البلاد العمومية وأكثر درابة بما يلائمها . ويستحسن أن يعتمد السياسي في حل المسائل التجارية والمالبة على القواعد الاقتصادية مثلا بربط أكثر الضرائب على الأتليان في البلاد الزراعية أو يعنى العملة من التضيق في البلاد الصناعية

﴿ ثالثا ﴾ ان من القواعد المقررة في علم الإقتصاد ان توزيع الأعمال يزيد كل عمل اتقاناً فاختصاص العالم الإقتصادي بمجرد البحث في النظمات الاقتصادية بدون التصدي للأمر والنهي ادعى الى توسيع نطاق تلك النظمات

﴿ فضل اعتباره علما ﴾

عرفنا من المباحث المتقدمة ان مزية الإقتصاد ترجع الى اعتباره علماً وعدم تداخل الساسة في الحكم في النظمات الاقتصادية إلا كما يتداخل الطبيب الذي يصف الدواء في القواعد التي قررها علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) أو علم الكيمياء لان أولئك الساسة يحاولون عبثاً أن يقيدوا تلك الأصول الطبيعية بقيود القوانين واللوائح أو أن يعرفوا سيرها بتدخلهم فيها ولأنه من الضرر أن يقفوا الإنسان مالمس له به علم وخصوصا اذا وضع نفسه موضع المسيطر على أمة يأمرها أن تسلك كذا من الطرق لتروج تجارتها أو ان تنتهي عن كذا من الأعمال لان فيها خسارتها . يجب على السياسي أن يهتدي بهدى ما استنبطه الإقتصادي من القواعد الطبيعية التي تسير عليها التجارة فلا يأمر بما ينافيها فان أعدل القوانين والأوامر أقربها الى القوانين الطبيعية .

وقد كان الفضل في بلوغ الأصول الاقتصادية شأوها الحالي من الأهمية لمراعاة ذلك في القرن الثامن عشر. فلم يعد السياسي يعارض القواعد الاقتصادية التي لا تخصص بأمة من الأمم أو زمن من الأزمنة أو مكان من الأماكن. ولم يعد لكل أمة اقتصاد خاص بها كما كان لها سياسة خاصة بها بل صار الاقتصاد علماً مشتركاً بين الجميع لدرجة أن أحد الاقتصاديين ذهب إلى تسميته علم الإنسانية^(١) وهي تسمية فيها شيء كثير من الصحة.

❦ طرق الاستنتاج ❦

قلنا أنه توجد قواعد طبيعية ثابتة تسير عليها النظم الاقتصادية ولكن كيف يستنبط الاقتصادي الأصول العلمية الاقتصادية وما هي أحسن وسيلة للوصول إليها ؟

اختلفت مذاهب الاقتصاديين بعد « آدم سميث » في كفة الاستنتاج

❦ المذهب العلمي ❦

أما « ريكاردو »^(٢) وغيره من الاقتصاديين العلميين فكانوا يرون أن يبنى الاقتصادي تلك الأصول على بديهيات وضعوها لهذا الغرض وهذه

(١) هو الأستاذ (روسي) الذي عرف الاقتصاد السياسي « بأنه علم الإنسانية لا علم الجبر وهو علم يجب أن يوجه إلى تحسين حالة النوع الإنساني »

(٢) هو دافيد ريكاردو ولد سنة ١٧٧٢ وفي سنة ١٧٩٩ درس كتاب آدم سميث ولم يدرس من العلوم غيره وهو يعتبر الاقتصاد علماً . وكان أول الاقتصاديين العلميين

في انكلترا وتوفي سنة ١٨٢٣

البديهيّات هي (أولاً) ان كل اسان يرغب دائماً في الحصول على جلب
أوفر النعم بأقل ما يكون من العناء (ثانياً) ان عدد سكان الدنيا لا يقل إلا
لداعي خطر مادي أو أدبي أو فساد الثروة التي جبلوا على اقتنائها (ثالثاً) ان
قوة العمل وغيره من وسائل الأحداث يمكن زيادتها لحد غير معلوم بواسطة
استخدام ما تحدته من النتائج في إحداث غيرها (رابعاً) انه يوجد حد لخصب
الأرض بحيث انه اذا زيد بعده العمل والمصروفات فيها فان نسبة الغلة التي
نتج من تلك الزيادة تكون أقل من نسبة العمل . أو بعبارة أخرى انه ولو
أن الغلة تزداد بازدياد العمل أو النفقات ولكن زيادة إثناء الأرض ليست
بنسبة ذلك العمل .

كان أولئك الاقتصاديون يعزبون ان ذلك الانسان الخالي واحد في
كل الازمنة واحد في كل الأمم وان همه دائماً جمع الزود والحصول على
خير أعم بتعب أقل . وتسبب تلك الطريقة الاستنتاجية الطريقة التي كان يتبعها
علماء القانون الرومانون في استنباط الأحكام القانونية من مبادئ القانون
الطبيعي أو قانون الألواح الاثني عشر^(١) وتشبه أيضاً الطريقة الاستنتاجية
الموجودة في علم المنطق ولا بأس من الكلام على هذه فنقول

بأنى علماء المنطق بقضايا مسلمة وبركوبها بهيئة قياس وهو في عرفهم
ماركب من قصايا واسلم قولاً آخر يسمى نتجه وللنتجه موضوع
ومحمول . والمقدمة التي تكون فيها الموضوع تسمى الصغرى والتي فيها المحمول

(١) هي قوانين نقتها الرومان على اثني عشر لوحاً وعلقوها في الساحة العمومية
في روما سنة ٤٤٩ قبل الميلاد . وأهم ما احتوته أن العين بالعين والسن بالسن وان
للدائن أن يقود مدينه أسيراً حتى يوفيه دينه

تسمى الكبرى . ويتكون من هذه الهيئة شكل والاشكال عندهم أربعة .
 ﴿ الشكل الأول ﴾ هو ما كان المكرر فيه محمولا في الصغرى موضوعاً
 في الكبرى كقولهم العالم متغير وكل متغير حادث واستنتاجهم من ذلك
 ان العالم حادث . فالمكرر هنا هو لفظ متغير وهو محمول في الصغرى
 موضوع في الكبرى .

﴿ الشكل الثاني ﴾ وهو ما كان المكرر فيه محمولا فيهما مثال ذلك
 قولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الجماد بناطق فتكون النتيجة لا شئ من
 الانسان بجماد .

﴿ الشكل الثالث ﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً فيهما كقولنا
 العاقل مقتصد وكل عاقل ناجح واستنتاجنا من ذلك القياس ان المقتصد ناجح
 ﴿ الشكل الرابع ﴾ وهو ما كان فيه المكرر موضوعاً في الصغرى
 محمولا في الكبرى كقولنا كل الأرض يتناقص إناؤها بعد حد معلوم
 والمناجم أرض واستنتاجنا من ذلك ان المناجم يتناقص حاصلاتها بعد حد
 معلوم . وفي كل حالة من الأحوال المذكورة أمكن الاستنتاج بحذف المكرر
 وكان يزعم أصحاب ذلك المذهب ان تلك البديهيات التي وضعوها كافية
 لان تستنبط منها أصول عديدة بواسطة الاستنتاج . على اننا بتدقيق النظر
 في تلك البديهيات التي وضعوها نجد انها محدودة لا تكفي وحدها في الاستنباط
 وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي افسح فيه مجال العلوم الاقتصادية واتسعت
 ميادين أبحاثها وناولت كنبراً من المسائل العويصة .

«المذهب الاستدلالي أو التاريخي» -

وأما أصحاب المذهب التاريخي وهو الذي طهر في ألمانيا على أثر ظهور كتاب في الاقتصاد للعالم «روشير» فأوا أن لا تبني الأصول الاقتصادية على الرجل الخيالي كما كان يفعل أنصار المذهب المتقدم بل على الحقائق الراهنة^(١) وان يتوصلوا الى ذلك (أولاً) بالمشاهدات الحسية وملاحظة كل ما يقع تحت نظرهم من الأحوال الاقتصادية (ثانياً) بالإسعانة بالتاريخ في معرفة النظم القديمة واستنتاج الحديثة منها أو الاستدلال عليها بها (ثالثاً) بعمل الإحصائيات المختلفة من وقت الى آخر كما يفعل الكباوي قبل أن يتوصل الى الحقائق العلمية (رابعاً) بالإحصائيات (سايستيك) التي ننشر فيها من وقت الى آخر قيمة الصادرات وقيمة الواردات وعدد السكان وكمة الحاصلات من صنف من الأصناف وغير ذلك مما له أساس بالنظم الاقتصادية . والباحث في كل وسيلة من الوسائل المذكورة يجد لها غير كافية لاستنباط قواعد عامة فان المشاهدة الحسية أو الملاحظة كثيراً ما يصعب على الاقتصادي الاستفادة منها ومثله في ذلك مثل من ينجلي امام عينه الشبح البعيد فيدقق النظر فيه ولا يرى القريب منه جداً . هذا فضلاً عن ان اختلاف البلاد في موارد التروة والجو يجعل ما يستنتج في جهة غير صالح لجهة أخرى . وبمناسبة الكلام على التاريخ في هذا الصدد يعرض لنا سؤالان (أولهما) كيف يساعد

(١) ويدل قول أبي العلاء المعري

ومن عجب تقفوا احاديث كاذب وتترك من جهل بنا ما نشاهد

علي انه كان يذهب هذا المذهب فيعتمد على الحقائق في أقواله كما يظهر من شعره

الإلمام بالنظم الاقتصادية الحالية على معرفة ما كان عليه الإنسان في
 الأحقاب الغابرة (ثانيهما) ما فائدة درس تلك الأحوال الماضية في الوصول
 الى النظم الاقتصادية الحالية، والجواب على الأول هو انه لا يمكن معرفة
 أحوال الإنسان في الأحقاب الغابرة تمام المعرفة من المبادئ الاقتصادية
 العامة لاختلاف كثير بين الشعوب في أكثر الأحوال وذلك لاختلاف
 في الجوارح والاعتقادات والأجناس فلا تكفي معرفة الاقتصاد حالة الصناعات
 على وجه العموم أن يعرف طرفاً من أخبارهم في الماضي ولا أن يعرف
 ما كانوا عليه في مصر مثلاً كما انه لا يمكن العارف لطباع الإنسان على وجه الإجمال
 أن يقف على دقائق خصاله وتفاصيل أخباره في كل أمة من الأمم . ولذا
 وجب على الاقتصادي أن نترك معرفة الأحوال الماضية للمؤرخ فهو المنوط
 بها وحده . ونجيب عن السؤال الثاني بأن درس الأحوال الماضية في أمة من
 الأمم يوصلنا الى مبادئ منطقية على تلك الأمة فقط فلا ندر أن نتزع
 من تلك الأحوال معاني منطقية على جميع الأشخاص في كل أنحاء العالم لتفاوت
 في درجة العمران وشكل البلاد ومقدار ميل أهلها الى العمل وغير ذلك مما
 لا يصح معه أن تتخذ حالة افراد تلك الأمة قاعدة يفاست عليها . فمثلاً الباحث
 في أحوال مصر وحدها في العصور التي تعاقبت عليها وان يسر له اكتناه
 المبادئ التي تلائمها بالطريقة العملية ولكنه لا يقدر أن يستخرج من تلك
 الأحوال قواعد اقتصادية عامة تنطبق على جميع الممالك . لا يقدر من تحقق
 لديه من تاريخ مصر القديمة أن الزراعة أحسن موارد ثروتها أن يقول ان هذه
 أحسن لجميع الأمم .

وليس لنا في حاجة الى القول ان الامم حانات ليست دائماً في وسع

الاقتصادى اللهم إلا اذا كان حاكماً مسيطراً أو سياسياً مديراً لحكومة من الحكومات يصدر الأمر على سبيل الامتحان فيأمر أمنه أن تفتح صدرها للمتاجر الأجنبية مدة من الزمن يشاهد في أثناءها كل ما يعرض في أحوال البلاد التجارية من النتائج ثم يستنبط منها أصولاً اقتصادية وبعدئذ يلغى الأمر الأول بقرار يأمر فيه بتجربة مبدأ حماية الصناعات الوطنية فيضرب الضرائب على الواردات الأجنبية ويدون القواعد التى يسننبتها من تلك التجربة أيضاً . وما أظن الأمة التى هو حاكمها أو مدير تجارتها إلا منتقضة عليه . هذا فضلاً عن ان الأصول التى يسننبتها من امتحاناته لا تكون عامة تسرى على جميع العالم . وشرط الأصول العلمية أن تكون مطردة كما قدمنا لا تنقد بأمة من الأمم أو بزمن من الأزمنة .

ولا ننكر أن الإحصائيات مفيدة للاقتصادى فى تحقيق الأصول العلمية التى يعرفها من قبل ولكننا لا ندري كيف يقدر أن يستنبط منها أصولاً علمية جديدة .

فما نقدم نرى صعوبة العمل بهذا المذهب وحده ولو أن « روشير » وأضرابه أطنبوا فى مدحه . وتلك الصعوبة هى أعظم بكثير من التى تعترض من يريد الاسنتاج من البديهيّات التى وضعها الاقتصاديون العلميون . ولذا يجب لمتحجّص الحقائق العلمية أن لا يكتفى بالمذهب التاريخى بل يرى أصحاب المذهب الاحتيارى وهو أوجه الثلاثة أن يشترك الاستنتاج مع الاستدلال

« المذهب الاحتيارى » -

إذا سلمنا من الاسنتاج ان أسعار السلع التى من نوع واحد كالقطن

مثلا المعروضة في سوق واحدة تكون متساوية بعد خصم أجرة النقل فلا بد للتحقق من صحة هذه القاعدة أن نسفهم من بالعين ومشتري في الجهات التي تضمها السوق الواحدة ونقارن بين الأثمان التي دفعوها . ومن ذلك نرى ان تطبيق الأصول العامة يقتضى الملاحظة أيضاً وأن المذهبين المتقدمين الاستنتاجي والاستدلالي أو التاريخي هما أمران لا زمان لا يسفى بأحدهما عن الآخر وأنه لا يسهل الوصول الى الحقيقة إلا من إشرا كهما كليهما في تخيصها وتخليصها من شائبة الشك ذلك يسندجها من المعقولات الأوائل التي سبق الكلام عليها . وهذا يدعمها بالبرهان الحسى ويؤكد كدها بالامتحانات . هذا مادعا أصحاب المذهب الاختيارى مثل « شمولار »^(١) الالمانى و« كينين »^(٢) و« مانجر » وغيرهم أن لا يقبدا أنفسهم بأحد المذهبين المتقدمين اللذين يرى شمولار « انهما لازمان للوصول الى الحقائق العلمية لزوم الرجلين للمشى وان مصالحهما واحدة وأساسهما واحد وضرورتهما في الاستنتاج واحدة »

وقد جمع هذا المذهب المزيين مزية رأى العقل ومزية رأى العين ففاق غيره فى الوقوف على الأصول العلمية وهى الضالة التي ينشدها الاقتصادى فلا بدع اذا فضله المتأخرون من العلماء .

﴿ امتيادات الانسان ﴾

خلق الانسان ضعيفاً لا بد له من الناس الرزق ليسد به حاجته وهى أما مادية كالطعام والشراب واللباس والسكى أو أدبية كالمعلم . وتزداد تلك

الحاجات كلما استبحر العالم في العمران حتى ان من يقارن بين حاجات المصري منذ مائة عام واحتياجاته في الوقت الحاضر يجد انها ازدادت كثيراً . فبعد ان كان محشوشنا في معيشته لا يسأل إلا عن الضروري لتقويم أوده أصبح متأثقاً في ملبسه متفنناً في مسكنه وبعد ان كان لا يرى ضرورة لتعلم القراءة أو الكتابة أضحي يعتبرها لازمة له في حياته . وبعد ان كان يقطع المسافات سيراً على الاقدام أو على متون الدواب صار يرى ركوب البخار ضرورياً كلما أراد الانتقال من جهة الى أخرى وهكذا ازدادت حاجاته اضغاثاً . ومن تقارن بين احتياجات الأوروبى المتمدين والافريقى المتوحش يرى طلبات الأول لا تنتهى عند حد ينما يقتصر الثانى على أبسط الحاجات مما لا بد منه .

ويظهر التفاوت بين الأثم المبانيه في المدنية أو بين الأمة الواحدة في دورين مختلفين منها أكثر وضوحاً في الاحتياجات الأدبية لانه كلما ارتقت الشعوب كثر عدد المشتغلين بالعلوم والتعليم وتفنن المفكرون في قوة الابتداع حتى يصير كل فرد محتاجاً لا يتقان العلوم قبل أن يجارى غيره في مضمار العمل . فنذ نصف قرن مثلاً كانت الطبقة المتعلمة من المصريين قليلة بحيث ان التسابق كان معدوماً والاحتياج الى الاتقان قليلاً . أما الآن وقد غصت النوادى بالتعلمين فقد أصبح كل فرد محتاجاً الى الاتقان قبل أن يبارى غيره في ميدان الارزاق وبلغت الاحتياجات الأدبية شأنًا كبيراً . والحقيقة التى لا ريب فيها هي أن الاحتياجات الأدبية ناتجة عن الاحتياجات المادية وهى بدو فى كل شعب آخذ فى أسباب النهوض . وقد قال «سمون» « ان لكل شعب احتياجات بعضها مادية وبعضها أدبية . إذ هو لا يعوزه

الحاجات المعاشية فقط بل يلزم له التعليم : وانى أرى ان الوسيلة الوحيدة التي تؤهل الشعب للحصول على ما يقوم به أوده هي فتح أبواب الارتزاق في وجوه افراده . والتعليم اللازم لهذا الشعب هو ما يريد استعدادا للقيام بالأعمال المنوطة به »

ولكى يسهل على الانسان الحصول على تلك الحاجات خلق الله عزوجل الكائنات وبث فيها كل ما يحتاج اليه الانسان من الماء والهواء والمعادن قال تعالى (والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقا للعباد وأحيينا به بلدة ميتا كذلك الخروج)^(١) (والذى خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا الى ربنا لمنقلبون)^(٢) ثم أباح للانسان الانتفاع بتلك الخيرات الطبيعية واستعملها فيما يفيد (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ولا يميموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخديه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أن الله غنى حميد)^(٣) وكثيرا ما بين المولى عزوجل للانسان منافع الأشياء التى خلقها له وما كان ليهدى الى ذلك لولا أن هداه الله رب العالمين (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وتحمل أثقالكم الى بلدكم تكونوا بالغة لا تسبق أنفس إن ربكم لرؤوف رحيم والخليل والبغال والحمير لتركبوها وزينه ويخلق ما لا تعلمون)^(٤)

(١) سورة ق (٢) سورة الزحرف (٣) سورة البقرة (٤) سورة الحل

(وان لكم في الأنعام لعبرة نستقبكم مما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون وعليها وعلى الفلك تحملون) ^(١) (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون منه حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) ^(٢)

~*~ المنفعة ~*~

كل شيء قابل لسد حاجة للانسان يسمى نافعاً له فالهواء نافع لانه ضرورى لتنفس الانسان والحيوان . والماء ذو منفعة لانه لازم للشرب والخبز نافع لانه لازم للطعام وهكذا . ولا يظن طان ان المنفعة هنا مرادفة للفائدة كما تقتضى المعنى اللغوى لهذا اللفظ ويحكم على كل ماله منفعة بانه مفيد . « لأن المنفعة الى نكلم عنها هنا هي صلاحية الشيء لسد حاجة للانسان أو قضاء غرض له مهما كان استعمال هذا الشيء لهذا الغرض من السخافة والفساد بمكان . وهما كان فيه من التلف للسان » ^(٣)

فما دام السبى أو البائس يطلب السم ليهلك به غيره أو يخلص به من بؤسه . وما دام شخص يطلب الحمر أو لحم الخنزير فالسم والحمر والخنزير كلها أساء ذات منفعة بالمعنى الاقتصادى .

فالاقتصادى لا ينظر الى الأغراض التى تسعمل لها الأصناف فيفضل بين منافعها كما يفعل العالم أو الفقيه الدينى أو الفيلسوف الأخلاقى بل كل ما عله أن يلاحظ (أولاً) هل الانسان محتاج الى الصنف لغرض (١) سورة المؤمن (٢) سورة الملائكة (٣) دى كساي (داسفة الاقتصاد)

من الاغراض ؟ (ثانياً) هل هذا الصنف قابل لسد هذا الغرض ؟ فان وجد هذين الشرطين متوفرين حكم بان الصنف نافع وان لم يتوفر بان كان الشيء لا ينفع لغرض من الاغراض أو كان الانسان محتاجاً اليه ولكنه لا يتيسر له الحصول عليه لاستحالة ذلك كالمناجم التي لا يمكن احتفارها لكثرة بعدها عن سطح الارض حكم بانه غير نافع

تقسيم الأشياء

الأشياء النافعة بالمعنى المتقدم تنقسم الى :

﴿ أولاً ﴾ أشياء مادية وتشمل كل ما يدرك بالحواس كالماء والتراب والأحجار والأسهم (ثانياً) أشياء معنوية مثل حق الملكية على ماع من الأمتعة . وتلك الأشياء المادية سواء كانت تتلشى بالاستعمال كأنواع الأطعمة فانه لا يمكن الانتفاع بها إلا بواسطة استنفادها أو لا تتلشى بالاستعمال بل تقاومه كالثياب وآلات الصناعة والبوت منها الصمات وهي ما يتفاوت افرادها في القيمة كالبوب والبول إذ ان كل افرادها ليست بدرجة واحدة في القيمة ومنها المثليات وهي ما قام أحدها مقام الآخر كالمكيلات والمورونات والنقود . ويحدث كثيراً ان الأشياء المثلية هي التي تتلشى بالاستعمال مثل النقود والفحم ومنها الناس^(١) وهي الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقها أو بصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يعتريها خلل منال ذلك البوت والأراضى ومنها^(٢) المنقولات وهي كل ماعدا الأشياء الثابة . ومنها الأشياء الصالحة

(١) مادة ٢ من القانون المدنى الاهلى (٢) مادة ٣ من القانون المدنى الاهلى

للتجارة وهى ما أبيع الاتجار بها كالمسوجات ونحوها ومنها الأشياء الغير المباحة فى التجارة وهى ما حرمها القانون لسبب من الاسباب كالحشيش فى مصر .

~*~ الثروة الشخصية ~*~

الثروة فى اللغة كثرة المال يقال أنرى فلان إرءاء صار ذا مال كثير ومعناها فى اصطلاح الاقتصاديين غير ذلك . إذ ليس من الضرورى أن يملك الشخص القناطير المقنطرة من الذهب والفضة قبل أن يقال عنه انه مر بل كفى أن يملك شيئاً نافعاً كما تقدم مهما كانت تلك المنفعة قليلة . فالثروة الشخصية تشمل ما يأتى : (أولاً) جميع الأشياء المادية التى يملكها الشخص سواء اكتسب ملكيتها بالطريقة القانونية أو بغير ذلك كالعقارات مثل البيوت والأراضى وكالمقولات مثل الكتب والانعام والطعام (ثانياً) جميع الحقوق سواء كانت عينية أى متعلقة بالعين كحق الارتفاق والشرب والمسبل وحق الرهن وحق الطبع وحق الامتياز بعمل صنف . أو شخصية كالديون التى للشخص على آخر . فإذا كان لزيد ألف جنيه على عمرو عد هذا المبلغ ضمن ثروة زيد الشخصية . وجميع الأسهم التى للشخص فى الشركات فمن يملك فى إحدى الشركات مائة سهم مثلاً فمن كل سهم خمسة جنيهات عد حاصل ذلك وهو خمسمائة الجنيه ضمن روته .

أما الأشياء الغير المادية كالصفات فما كان منها خاصاً بذات الشخص كالصحة والجمال والنباهة فلا تكون ثروة شخصية حتى ولو جلب له كثيراً من المنافع المادية (ثالثاً) أما ما كان من تلك الصفات له علاقة بالغير فانه يعد

ضمن الثروة الشخصية . مثال ذلك اسم التاجر فانه ولو انه صفة قائمة به إلا أن علاقته بالربائن لها مزية أخرى مما يزيد ثروته ويمكنه بيعه لو أحب مع محله التجارى .

﴿ ثروة الشعب ﴾

لا يقتصر الشخص على استعمال ما يملكه بل لا بد له أن ينتفع بأشياء كثيرة يعجز عن اقتنائها فهو محتاج الى الهواء والى الماء والجو الجميل علاوة على ثروته الشخصية وتلك الأشياء التى لا يقدر الفرد على اقتنائها بل يشترك جميع الافراد فى الانتفاع بها تدخل تحت ثروة الشعب وهى تشمل :

﴿ أولاً ﴾ الأشياء المادية التى يملكها افراد الشعب كالأراضى والبيوت
﴿ ثانياً ﴾ الأملاك الأميرية المخصصة للمنافع العمومية كالترع والجسور والشواطىء والمين وغير ذلك ^(١) وكذلك أملاك الميرى الحرة كالسكك الحديدية فى مصر .

﴿ ثالثاً ﴾ « قوة الريح والماء اللذين بحركان الآلات ويسيران السفن وكذلك الضغط الجوى والأبخرة » ^(٢) وقد زعم بعض الاقتصاديين ان هذه الأشياء لاتعد ثروة للشعب . وهو رعم لا أساس له فمن ذا الذى ينكر المنافع العظيمة التى تعود على مصر من نيلها السعيد أو التى تعود على الولايات المتحدة من شلالات ناجرا .

﴿ رابعاً ﴾ الخدمات التى تعود منها منافع مادية مباشرة مثل خدمات الصناع . ومن الغريب ان أولئك الاقتصاديين يعتبرون خدمة الصناع ثروة

(١) انظر مادة ٩ و ١٠ من القانون المدنى الأهلى (٢) ريكاردو

للشعب لانها تجلب له الثروة رأساً ولا يعبرون الخدمات الجليلة التي يؤديها العلماء وان كانت توصل أخيراً الى تحسين حالته المادية وهذا ينافي الصواب لانه اذا افتخر الصانع بانه يوجد المنافع للمواد فالعالم يفتخر أكثر بانه يوجد المنافع في العقول فهو يربي الصانع ويعلمهم كيف يحولون الأشياء العديمة المنفعة الى ثروة . ولم تخف هذه الحقيقة في الزمن الماضي حتى ان « المعلمين والاطباء والشعراء كانوا يشرون في الأسواق الرومانية »^(١) وان كل من يعرف المزايا الجليلة التي عادت على الولايات المتحدة مثلاً من مخترعيها وعلمائها مما كان سبباً في ارتقائها لا يبغض العلماء أشياء هم بل يعتبر خدماتهم من ضمن ثروة الشعوب

❖ خامساً ❖ الديون التي للحكومة أو الافراد على الأجانب وينقص من ثروة الشعب ما على حكومته أو افراده من الديون للأجانب .

❖ سادساً ❖ النظام والعدل السائدين في الشعب إذ عليهما يتوقف انتظام التجارة وبهما تتوفر السعادة .

❖ سابعاً ❖ الجو والخيرات الطبيعية كاللناجم وغيرها بشرط أن تكون الأمة قادرة على الانتفاع بها . وقد تعالى « بيتي » حتى عد أفراد الأمة ضمن ثروتها وعد الأستاذ « نيكولسون » قيمة الناس في انكلترا بمبلغ ٤٧٠٠٠ مليون من الجنيهات « على ان هناك سكا في أن عد الناس ضمن ثروة الشعب تكون له أدنى فائدة »^(٢) لان المهم ليس عدد افراد الشعب بل قيمة خدماتهم وحيث « لا يصح أن نعتبر عدد افراد الشعب ضمن ثروته »^(٣)

ولا يدخل ضمن ثروة الشعب الديون والحقوق التي لأفرادهم بعضهم

(١) كساي ص ٨١ (٢) مارشال ص ٦٤٤ (٣) ميل

على بعض لانه لا يهتم كثيراً اذا كان زيد هو الدائن أو عمرو ماداماً كلاهما
من أمة واحدة .

وتفيد معرفة ثروة الشعب كثيراً عند مقارنة بشعب آخر . فمثلاً لمعرفة
أيتهمما الأغنى انكلترا أو المانيا يلزم معرفة ثروة كل من الشعب الانكليزي
والشعب الالماني . ومقارنة الثروتين ببعضهما بعض فإيهما زادت ثروته كان
إغنى من الآخر .

وهذه مزية جليلة لمعرفة ثروة الشعب وخصوصاً في هذا الوقت الذي
أصبحت فيه ثروة الشعوب مقياساً لدرجتها في السؤدد ومكانتها من الصولة
وأوضحت الأمة الكثيرة المال هي التي ناط بها الآمال .



الكتاب الاول

في

احداث الثروة

وسائل الامداد

نذكر في هذا الباب الوسائل المحدثه لما يسد احتياجات الانسان التي تقدم ذكرها سواء كانت تلك الوسائل طبيعية أو كانت نتيجة الكد والكسح. وقد اتفق الاقصاديون على أن الوسائل المحدثه للثروة ثلاث وهي الأرض والعمل ورأس المال . وانما ذكر بهذا الترتيب لانه هو الوجودى لها . فقد خلقت الأرض التي هي مصدر حياة الانسان ويتبوع المواد التي يصنع منها لوازمه وزينها الخالق عزوجل بالمروج الخضراء والأراضى الخصبة والاحراش الواسعة والانهار الجارية وأودع في بطنها المعادن كالفحم والحديد والذهب قبل أن يدرك الانسان مزية العمل لنفسه ويضرب في طول البلاد وعرضها مبتغياً من رزق الله وقبل أن يجمع رأس المال . قال عزوجل (والأرض مددناها وألقنا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج . ونزلنا من السماء ماء مباركاً فأنبتنا به جنات وحب الحصيد . والنخل باسقات لها طلع نضيد رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة متناً كذلك الخروج) وقال في آية

أخرى (ومن آياته أن يرسل الرياح) « أى الرياح التى تلقح السحاب الماطر وتجمعه ولذا سميت رحمة . قال عليه الصلاة والسلام اللهم اجعلها رياحاً أى للرحمة ولا تجعلها ريحاً لان المفرد للعذاب كالريح العقيم والريح الصرصر (مبشرات) أى بالمطر (ولنديقكم من رحمته) أى المنافع التابعة لها كتذرية الحبوب وبخفيف العفونة وسقى الأشجار الى غير ذلك . من اللطف وقيل الخصب التابع لنزول المطر المسبب عنها (واتجرى الفلك) فى البحر عند هبوبها (بأمره) عز وجل (ولتبتغوا من فضله) بنجارة البحر (واعلمكم تشكرون) ^(١) أى وتشكروا نعمة الله تعالى فيما ذكر ^(٢) وقد جمعت هاتان الآيتان الشريفتان وسائل الاحداث الثلاث وهى الارض والعمل من زراعة وتجارة ورأس المال وهو الفلك التى يصنعها الانسان قبل أن يكتسب من تجارة البحر :

(١) فى الموارد الطبيعية

ان لطبيعة البلاد تأثيراً عظيماً على ثروتها ويدخل فى الطبيعة شكل البلاد وموقعها وتكوين طبقات أرضها وجوها . فالبلاد الواقعة فى المنطقة المنجمدة الشمالية أقل من غيرها خيرات وأبعد عن الاثراء وأقل استعداداً للصناعة والزراعة لان مناخها وشكل الأرض فيها لا يصلحان لهذا الغرض والممالك الواقعة فى المنطقة الحارة جمع من التسهيل والاستعداد الطبيعى مافاق به غيرها فى الاثراء ولولا قلة نشاط أهلها وكثرة اعتمادهم على الموارد الطبيعية

(١) هذه الآية من سورة الروم

(٢) تفسير الألوسى الجزء السادس ص ٤٥١ و ٤٥٢

وعدم اهتمامهم بأنفسهم لصارت أغنى البلاد بلا مرأ وأغلب تلك البلاد أكثر استعداداً للزراعة منها للصناعة وهي تنج أهم الحاصلات الزراعية كالقطن والقمح . وأما الممالك الموجودة في المناطق المعتدلة فقد جمعت بين جودة المناخ ووفرة الخيرات وسهلت على أهلها الصناعات والزراعة والتجارة . وليس تأثير طبقات الارض على ثروة البلاد بأقل من تأثير موقعها فالبلاد الكثيرة المعادن الوافرة الخيرات يسهل على سكانها الترقى في الصناعة والنجاح في المشروعات الكبرى . والبلاد الغزيرة الانهار الخصبة التربة لا يجد أهلها صعوبة في استثمارها .

* ثروة مصر المقارنة *

وقد أبدعت يد القدرة شكل بلادنا المصرية وبسطت أرضها وأسبغت عليها نعمة النيل وهو أعظم نوال . وحمل الآمال . ومحط الرحال . فهو ان جرى جرت الأرزاق معه وأينما حل حلت الخيرات . يغير الجذب الى خصب ويفسح في ضيق العيش حتى يجعله رغداً . فكم من صحار مقفر ذ . فاض عليها الخصب من فيضه . وجرى العسجد في ارجائها من مائه . وأنساب الذهب الى أهلها ورزقوا بعد عسر يسراً . عرف القدماء مزيه النيل السعيد حتى قدسوه الى درجة العبادة وكانوا يطرحون فيه فاة بكراً في كل عام إظهاراً لفضله عليهم ولم تزل هذه العادة في مصر حتى أبطلها عمرو بن العاص في خلافة عمر رضي الله عنه . ولم يكن للنبل مجرى ثابت كما له الآن بل كان يفيض على بعض الاراضي برهه تم تنقل الى غيرها فنبب الاعتبار والحشائس في الأرض التي يتركها فيسعملها المصريون مراعى لما شئهم وكان مصبه عند مدينة الفيوم الآن ومعناها (يوم) أي بحر ولم يزل الطمي يرسب عاماً فعاماً حتى تكونت الدلتا التي قال عنها «هيرودوتس» انها هدية النيل وصارت أخصب أراضي

المعمورة . وكان أول ما تهم به كل دولة غلبت مصر هو أراضيها الخصبة التي جعلتها كعبة تشد إليها الرحال .

ولم يكن أولئك القدماء بأحرص منا على مياهه . فان قدسه بعضهم بالعبادة فحجج نحفط ماءه في الخزانات والترع . وقد بنى محمد على باشا القناطر الخيرية ضنا بتلك المباءة على البحر المتوسط ورغبة في توزيعها على الأراضى سم حفر الترع وهى بمثابة شرايين تجري فيها هذه المياه العذبة فنكسب الأرض خصباً والرع نماء .

❦ المصريح العباسي ❦

وسارت مصر بفضل ذلك الإصلاح الى الأمام وصارت الأراضى الصالحة للزراعة تكثر عاماً فعاماً والرخاء يزداد يوماً فيوماً واهتم الأهالى وخصوصاً كبار المزارعين بالإصلاح الأراضى وصرف المال الكثير في هذا السبيل وكذلك عنى كبار المالبيين من الأجانب بتحسين كثير من الأراضى على أرقانون ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (الموافق ١٦ نونو سنة ١٨٦٧) الذى أصدره الباب العالى . مبيحاً فسه للأجانب امتلاك الأراضى في جميع أنحاء السلطنة العثمانة ^(١) . ولا مانع من القول ان ذلك القانون جعل الاجانب مصالحة خصوصية في الاعثناء بمعهد الأراضى ^(٢)

وقد نرك الإصلاح العلوى بعض الأراضى وخصوصاً في الوجه القبلى لا يتيسر لها الرى بالترع وان تيسر ثمرة واحدة في العام . فلما أن ربع . ولانا

(١) ماعدا الحجار (٢) وان حرت عادة كثير من الممالك أن لا يمحرس

للأجانب امتلاك الأراضى

الحديد الحالى على أركة الخديوية تأقت نفسه الكريمة أن يعبد الاصلاح
لمصر في أهم منبع لروها وهو الأرض . وليس في وسمى أن أشرح هذا
الاصلاح وانما أذكر منه :

﴿ أولاً ﴾ بناء خزان اصوان الذى تم في سنة ١٩٠٠ وبناء قناطر في
أسيوط والغرض من بنائهما هو (اولاً) لكي تتسنى الري الصبى لمديريات
الدلتا . (ثانياً) تحويل أراضي الوجه القبلى التى روى ري الحياض الى صبى .
(ثالثاً) زيادة مقدار الاراضى المنزرعة ^(١) . وقد بلغت نفقات البناء ٣٢٣٧٢٦٥
جنيهاً مصرى و نفقات الحويل الذى بدى فيه على أثر ذلك حتى نهاية سنة
(١٩٠٥) ١,٧٤٠,٥١٤ جنيهاً مصرى با حيل ٢٥١,١٧٠ فداناً وبلغ ما حول
٢٨٦٦١٧ فداناً (انما سنة ١٩٠٦) وبنظر أن سم الحويل في آخر سنة
١٩٠٨ وكانت تبجئة انشاء الخرايين ان بلغ مقدار الأطنان التى تستفيد منها
١,٢٧٦,٠٠٠ فدان واداد ثمنها ١٥٠,٧٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى وارتفع متوسط
إيجار الفدان في بعض الاطبان التى كانت تروى رباً صيفياً قبل انشائه من
٣٠٦٨ جنيهات مصرى في سنة (١٩٠١) الى ٧٠٢٧ جنيهات مصرى في سنة
(١٩٠٥) وقد قدر ان أمان الاراضى الى تستفيد من التحويل في مصر
الوسطى تزيد نحو ٢٦,٥٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى ^(٢)

﴿ ثانياً ﴾ بناء قناطر في اسما لتعلبة منسوب المياه في تلك الجهة حتى
تزيد أروضا خصباً .

﴿ ثالثاً ﴾ بناء قناطر في زفنى لمنع انصباب الفرعين في البحر المتوسط

(١) انظر تقرير الورد كروم سنة ١٩٠٥ نمرة ٤٤

(٢) انظر مذكرة السير جارسن عن اعمال الري والتحويل سنة ١٩٠٥

﴿ رابعاً ﴾ انتشاء الترع في الوجه القبلي حتى أصبح الري منتظماً فيه .
 ﴿ خامساً ﴾ تسوية فرعى النبل اللدن يصبان عند رستيد ودمياط وقد
 بدئ في هذا العمل سنة ١٩٠٥^(١)

وقد أحدثت تلك الاصلاحات الجليلة تقدماً محسوساً في خصب
 الأراضى وزيادة في الثروة العقارية المتينة البناء القليلة التأثير بالتقلبات المالية .
 (المنابع) . يوجد كثير من البلاد خصها الله عز وجل بالمعادن وأكثر تلك
 البلاد جبلية ويستفيد أهلها من اخفار تلك المناجم التي هي إحدى نزوة
 الأرض أما بلاد مصر فانها زراعية حرمت من المعادن إلا قليلاً فلا يوجد
 فيها الحديد وهو أنفع صنف للصناعة وهذا عائق طبيعي عن الترقى فيها .
 (البحار) . لم يخل سىء من الكائنات من فائدة فكما ان الأرض الزراعية
 وسبلة للزروة وكما ان المناجم كنز لها كذلك البحار والأنهار والبحيرات
 وسيلة لاحداث الزروة . قال تعالى (وما يسوى البحرين هذا عذب فرات
 سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون منه
 حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر لتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون)^(٢)
 وقال في آية أخرى (وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا
 منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم
 تشكرون)^(٣) ويستغل كبير من الأعم بصيد البحار خصوصاً القرية من
 المناطق الشمالية بيدان المشتغلين من المصريين بالعمل فى البحر قليلون بالنسبة
 للمشتغلين بالزراعة وذلك (أولاً) لانهم يفضلون الزراعة التي صارت ملكة
 في أكنزهم (ثانياً) لعدم تدريبهم على البحر .

الإنسان والطبيعة

هذه حالة الإنسان مع الطبيعة فهو لا يقدر على تغيير جو البلاد التي يحل فيها أو تبديل شكلها أو جعل الهضاب سهولاً أو الجبال تلولاً أو الآبار أنهاراً أو الأحجار معادن أو الفحم ذهباً بل لا بد له أن يتقيد بما قيده القدرة به ويرضى بما قسمته الطبيعة له ولا جناح عليه إذا هوساقتة نفسه إلى تعضيدها بحفر الجداول والمساقى وبنى خزانات يحتفظ فيها بالمياه الضرورية لحباته وحياة نباته أو اخترق الجبال بأنفاق ينحتها في صلد الصخر أو سخر الماء لإدارة مصانعه وإنارة بيوته وحفر الترع المالحة يوصل بها البحر بالبحر ويسهل المواصلات ويرى النجارة . لا حرج عليه إذا هو استخدم العناصر الموجودة في إيجاد عناصر معدومه واستنبط المركبات الكيماوية مثل الفوسفات والنترات لقوبة خصب الأرض حتى لا يستنزف كله من الاستعمال . ولكن ليعلم أن تربة تلك الأرض التي يزرعها مركبة من عناصر مختلفة لكل عنصر منها دخل عظيم في انبات الحبوب التي يذرها وإن تلك العناصر محدودة لا يمكنه أن يستزيد منها بعد أن يستنزف أغلبها بكثرة الاجهاد فإذا عرف هذه الحقيقة الناصعة سهل عليه معرفة قانونين اقتصاديين يسرى مفعولهما على الأرض وهما قانون ترايد الغلة وقانون تناقصها

الإنسان والأرض

ألم تتركب تشابهت الكائنات في أمور كثيرة وشهد هذا التشابه بقدرة الله عروجه . وكيف خلق الله الإنسان من نطفة من من علقه ثم صيره

جنيثاً في الرحم وولد رضيعاً ثم دب على الأرض وصار طفلاً فصيباً فمراهقاً
فبالغاً فشاباً ثم وصل الى سن الكهولة وهو عادة سن الأربعين ثم ابتدأت
قواه أن تضمحل ولم يأت زمن شيخوخته إلا واستعل رأسه شيباً واحدودب
ظهره ضعفاً ولم تسطع رجلاه على حمله وصار ما يأكله من الطعام لا يفيد
مثل الأول قبل أن يصل الى سن التناقص .

❦ قانونه تزايد البغلة ❦

كذلك يوجد حد لخصب الأرض ونهاية للعناصر المكونة لها ويستب
هذا الحد سن الكهولة في الرجل وقبل الوصول اليه تزداد غلتها بزيادة كمية
المال والشغل اللذين ينفقان عليها . فإذا فرصنا أنه توجد في إحدى الجهات
قطعة أرض في بدء زراعتها فإن كل شغل يصرف فيها وكل مال ينفق عليها
يأتي بغلة هي أكثر من نسبة الشغل والمال . ذلك لأن الأرض في مستقبل
حصبها يثمر فيها التسفل كما يثمر الطعام في تقوية الغلام في مستقبل العمر فكلما
كثر الاعتناء بها اردادت حاصلاتها وصارت كافة لسد حاجات عدد عظيم
من يعملون فيها وكلما جد الناس في استغلالها بالمال والرجال أو بالآلات
الزراعية الحديثة جادت عليهم بتاج نسبته أعلى بكثير من نسبة الشغل
والمال اللذين أنفقا فيها .

وهذه حالة الأرض في الجهات التي لم يتقاطر عليها السكان إلا منذ عهد
قريب مثل أراضي مريوط التي استثمرها حديثاً الجناب العالي الخديو وجلب
لها الآلات الزراعية الحديثة وتمهدها بنفسه حتى صارت خصبة بعد أن
كانت مكاناً غير ذي زرع . ويسحس أن يتمه الأرض التي في مستقبل

خصبها المليون القادرون على استثمارها لانه قلما يقبل صغار الفلاحين عليها لقلة حاصلاتها في أول الأمر ولو أنها بعد قليل من الاعتناء تربو نسبة غلتها على نسبة الشغل ورأس المال اللذين أنفقا في فلحها .

~ قانون تناقص الغلة ~

أما اذا وصلت الأرض الى نقطة التناقص وهي التي شبهناها بسن الكهولة في الرجل أو بعبارة أخرى اذا استنزفت المواد الكيماوية المسببة لخصبها وأنهكت قواها الطبيعية بكمرة الإجهاد قلت النسبة بين غلتها وبين الشغل والمال المنفقين فيها فاذا فرضنا ان قطعة أرض تقادم عليها العهد ولجأ ألوف الفلاحين اليها وعملوا فيها مدة من الزمن حتى استنفدوا المواد الطبيعية التي كان لها الفضل في خصبها واستنزفوا مواهبها الكيماوية كالفوسفات والنترات حتى وصلت الى حد التناقص . فبعد وصولها الى هذا الحد لا يحصل العاملون فيها على كمية مناسبة للشغل ورأس المال سواء كان هذا عبارة عن آلات رراعية كالحارث والفؤوس أو عبارة عن دواب كالخيل والبغال أو عبارة عن نقود . حتى انه اذا ضوعف عدد الفلاحين أو ضوعف مقدار المال فان الغلة لا تتضاعف .

وهكذا كلما زاد عدد المسغلين فيها وهافت الناس على فلحها خصمهم من الفائدة حرة ليس بنسبه ما انفقوه من الشغل والمال فتقف ثروة الكثيرين عند حد لا يتجاوره وعبثاً يحاولون اكثار الحاصلات بنسبة اكثار الشغل ورأس المال فتساءلون عن السبب وما من سبب سوى ان لكل شئ نهاية وان الارض بعد حصنها الذي يستخرجون كنوره وهرمب من كثره

الاستعمال . والمفروض في الايضاحين المتقدمين شيئان (الأول) ان طريقة الزراعة كانت واحدة بمعنى ان معلومات الفلاحين كانت واحدة ولم يخطر على بالهم أن يستعملوا الطرق الزراعية الحديثة أو يتخذوا الاسمدة لمقاومة ضعف الارض (الثاني) ان حاصلات الأرض كانت من المكيلات أو الموزونات بدون نظر الى أسعارها ان كانت ارتفعت أو هبطت لان المهم هو معرفة نتاج الأرض لاثمته ولان القوانين التي تسير عليها الاسعار لا دخل لها في خصب الأرض وعدمه . ويوجد امام من يفلحون الأرض التي وصلت الى حد التناقص ثلاثة طرق : فإما أن يلجثوا الى أراضٍ أخرى مجاورة ويقوموا على حرثها وزراعتها وبهذه الطريقة يجدون مجالا لأكثار ثروتهم وإما أن يصبروا على مضض وليس هذا من الحكمة في شيء سيما اذا كانت بلادهم واسعة الفضاء . وإما أن يهاجروا الى جهة أخرى أراضيها في مستقبل العمر وهذا ما سارت عليه أمم كثيرة من قبل

وقد يفضل البعض أن يستأجروا الأراضي الخصبة التي ربما كانت بلغت حد التناقص أو كادت على أن يستغلوا أراضي آخر جديدة يربح أحدهم أن يدفع إيجار الفدان إثني عشر جنيهاً عن أن يصرف ستة فقط في استغلال أراضٍ أخرى . يفضلون أن يتزاحموا في الجهات التي بلغت أراضيها حد التناقص حتى يصيق بهم العيس فيها لقلة نتاجها بالنسبة لكدحهم وعدم كفايته لسد حاجاتهم على أن ينتقلوا الى الأراضي التي في مقتل خصبها مع أن السعة في هذه متوفرة بقليل من الكد وقليل من المال . ومما يسر ذكره في مصر ان كثيراً من كبار المالكين عرفوا هذه المزية في الأراضي الجديدة فأخذوا يشترون ضياعاً كثيرة منها وبنفقون الأموال فيها بدون نظر

الى غلتها في الوقت الحاضر بل رغبة في الخيرات التي سيجنونها منها في
القريب العاجل .
* التسميد *

على انه مهما تفاقم خطر تلك العلة الدفينة في بطن كل أرض فان التجارب
قد سهلت للانسان أن يتداركها بالدواء ويقلل تأثيرها على الحاصلات . وقد
أجمع علماء الزراعة أن الأسمدة تعيد الى الأرض ما فقد منها من المواد
المخصة كالنيترات وغيرها كما تعيد الأدوية الى المريض ما فقد جسمه من
القوة الحيوية . وهي على الأقل تقاوم نفاد هذا الخصب كما يسكن الدواء
الألم . وكتب أحد أولئك العلماء يقول « ان فلاح الأرض وسقيها وتسميدها
كلها عوامل على انحلال المواد الصخرية فيها واستحالتها الى نيترات . ويعيد
السماد الى الأرض ما فقد منها . وما بى من الاصقاع خصيباً نحو خمسين
عاماً أو كان المتبع في استثماره طريقه مخصوصة لا يبعد أن يبقى كذلك مادامت
تلك الطريقة متبعة اللهم إلا اذا عمرت المياه الأرض او انقلب حالة الجو »
والأسبحة ضرورة للأراضى المصرية (أولاً) لان كثيراً منها وصل
الى حد الناقص (ثانياً) لان بعض الأصناف الزراعية مضعف للأرض
كالقطن مثلا الذى يزرع فى نحو ١,٥٠٦,٣٩٠ فداناً من الأراضى المترعة
البالغة ٥,٣٣٩,٦٥٨ فداناً فانه من النباتات المنهكة للقوى الكيماوية المضعفه
لخصب الارض ولذا نسحس أن تترك الأرض بعد ررعه نحو ثلاث
سنوات تزرع فى أنائها رسياً مثلاً لانه يكثر النبتات . وطالما كان
اجهاد الأرض بالزرع مسبباً لقله حاصلات القطن فى امص السنين .
أما من جهة أنواع الأسبحة فمقداء تقرير الجمعية الزراعية الحديثة لسنة
١٩٠٧ ان الأسمدة الكيماوية تفصل الأسبحة الأخرى فان استعمالها

يأتى بفائدة كبرى في أراضى هذه البلاد التى تشبعت من الأسبغة المحلية لكثرة استعمالها في المدد السالفة فضلا عما في استعمال الأسمدة الكيماوية من الوفرة في النماق لكبر حجم الأسبغة البلدية وصعوبة نقلها ولما يتبع هذا النقل من المصروف الكثير. والمستملة من تلك الأسمدة الكيماوية هي عادة نترات « شيلي » أو سلفات النوسادر وكلتاها مفيدة. بيد أن الأولى تندمج مع التربة بسهولة وتحدث تأثيراً سريعاً. على أن بعضهم يخاف أن تغور في قاع الأرض أو تسير مع المياه التى تروىها وهذا يمكن منعه إذا هي استعملت على كميات صغيرة. أما سلفات النوسادر فهي وإن كانت أبطأ منها مفعولاً ولكنها أبقى تأثيراً وهي فضلاً عن ذلك تنزل في قاع الأرض ولا تحملها مياه الري فإذا اجتمع هذان المخصبان جاء بأحسن نتيجة سيما إذا استعملت سلفات النوسادر أثناء البذر وقد رعم أحد كبار الزراعيين أن البرسيم إذا القح « بالنيترو بكتيرين » بمعدل ما قيمته خمسة شلنات لكل فدان فإنه لا يزيد فقط كمسه من ٣٠ الى ٥٠ بالمائة بل يضيف الى كل فدان كمية عظيمة من النيتروجين تعادل ما قيمته جنهها من نترات الصودا. هذا بالطبع على شرط وجود الفوسفات والصودا والجير التى لا بد لكل أرض منها^(١)

سريانه القانونيين على المناجم. ليس القانونان المذكوران قاصرين على الأرض الزراعية بل يسريان على المناجم فعند البدء في استخراج المعادن من المناجم يكون تلك المعادن عادة قريبة من أديم الأرض فلا يتكلف استخراجها نفقات كثيرة ويمكن عدداً قليلاً من العمله أن يسجرحوا من لطن الأرض كمية عظيمة من المعدن. وكلما زاد عدد هم صارت نسبة ما يحصلونه أكثر من

الشغل الذي يبذلونه أو المال الذي يدفعه صاحب المنجم أو مستأجره في شراء الآلات الرافعة وأجرة العملة والنقل وغير ذلك ولكن اذا وصل الحفر الى درجة بحيث يصعب استخراج الفحم من الطبقة السفلى الى الطبقة العليا فان صاحب المنجم أو مستأجره يقل ربحه لان نسبة زيادة النفقات تفوق زيادة الربح. واذا زاد عدد العملة فانه يدفع أجورهم من ماله الخاص لانهم لا يقبلون إلا بأجور أعلى من الأول فهم معرضون للاخطار من ضيق التنفس أو الانفجار وغيرهما مما لا يرغبهم معه إلا زيادة الأجور. وكبيراً ما أفضت هذه الحالة الى هجر المناجم والالتجاء الى غيرها مما لم تستترف معادنها وتجم ثروتها. إذ انه لا فائدة من تكبد النفقات اذا كانت الفائدة قليلة بجانبها.

عدم سريانها على المصنوعات ومن الغريب ان هذين القانونين لا يسريان إلا على المواد المستخرجه من الارض قبل صناعتها كالحديد والنحاس وقف استخراجهما ولكن متى زاوها الصانع زال عنها تأثيرهما. فصاحب المصنع يقدر على زيادة مصنوعاته بزيادة عدد العملة عنده لانه من البديهي ان عشرة الصانع يقدر على صنع كمية من الأواني الذهبية أو الفضية مثلاً أكثر من الخمسة وان الخمسة عشر يصنعون أكثر من العشرة. وكل هذا زيادة على ربح صاحب المعمل او المالى. والسبب في ذلك هو انه بزيادة عدد العملة وكمية رأس المال تنتظم حركة العمل وتقوى روحه فتكثر كمية البصائع التي يمكن بيعها ويقل تأثير العقبات الطبيعية التي تقف دون زيادة الناج وتصبح نسبة المتحصل من الصناعة أكبر من نسبة مقدار الشغل ورأس المال اللذين تنفقان فيها

❖ (٢) العمل ❖

لئن كان للطبيعة حق الأولوية في احداث الثروة سواء في أرضها الخصبية أو في احراشها الكثيفة أو في مناجمها الكثيرة المعادن أو في مراعيها الغزيرة الكلأ أو في أنهارها المتدفقة بالخيرات فإن المدار في استثمار كل ذلك على العمل ولو قليلا . فلا بد من فلاح الأرض وبذر الحبوب قبل أن تجود الطبيعة بنعمائها وتبذل الأرض غلتها ولا بد من احتفار المناجم قبل استخراج كنوزها ولا بد من جنى الثمار قبل التمتع بليذ طعمها فالعمل ضروري للعمران ولأمر لكل موجود وهو للموارد الطبيعية التي هي ينابيع الثروة بمثابة الدلو من البئر اذ لولاه ما قدر أحد على الاغتراف منها .

وقد وفي الدين العمل قسطه من المدح حيث حب على التمسك به فقال عز وجل في سورة مريم (وهزي إليك يجمع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلى واشربى وقري عناً) وهو أمر به لانه اذا كان جل شأنه يأمر السدة مريم وهى في وقت المخاض بهز جذع النخلة قبل أن يتساقط عليها الثمر مع انه قادر على أن يكفيها مؤونة ذلك التعب فمن البديهي انه بأمر كل فرد من افراد الهيئة الاجتماعية بالسعى في تحصيل رزقه ولا سيما اذا كان صحيح الجسم . وقال تعالى في آية أخرى (وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً) أي وقتاً يلزم فيه السعى لتحصيل العيس وترقب الرزق بالعمل وقال (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض واستغوا من فضل الله) وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب في طولها وعرضها رغبة في العمل والانتفاع بما خلق

جلت عظمته من الخيرات وقال (فابتغوا عند الله الرزق) أي اعملوا حتى تحصلوا على ما يقوم بضروراتكم وقال (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور) وقال (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) وكان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا مع أصحابه ذات يوم فنظروا الى شاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله فقال النبي « لا تقولوا هذا فانه ان كان يسعى على نفسه ليكفها المسألة ويغنيها عن الناس فهو في سبيل الله وان كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله » وقال « احث لذنياك كأنك تعيش أبدا » وقال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب خيرا من أن يأتي رجلا اعطاه الله من فضله فيسأله اعطاه أو منعه » وقال « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » (رواه البخاري) وهكذا فضل النبي العمل في أية حرفة على الاستئمان الى الكسل وارقة ماء الوجه في الطلب . وجاء في الانجيل مامعناه « تأكل خبزك بعرق جبينك » وهو حث على العمل طلبا للارتزاق . وروى ان سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام رأى رجلا فقال ما تصنع قال أتعبد قال ومن يعولك قال أخى قال أخوك أعبد منك . وقال عمر بن الخطاب « مامن موطن يأتيك الموت فيه أحب الى من موطن اتسوف فيه لأهلى أبيع وأشتري » وقال لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم ان السماء تمطر ذهباً ولا فضة » وقيل للامام أحمد « ما نقول فيمن جلس في بيته ومسجده وقال لا أعمل شيئا حتى يأتيك رزقي » فقال « أحمد هذا رجل عمل العلم أما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل رزق تحت

ظل رمحي . وقوله عليه السلام حين ذكر الطير فقال تغدو خماسا وتروح
بطانا فذكر انها تغدو في طلب الرزق »

هكذا يبحث الدين على العمل ويرغب فيه مراعاة لتقدم العمران ومحافظة
على النوع الانساني من الفناء ومن ذلك تظهر حطة أولئك الذين يرون
التوسل وسيلة للارتزاق والتسول حرفة للتعيش . أولئك الذين لم يعرفوا
مزية العمل وعلاقته بالسعادة ففضلوا مد أيديهم للسؤال على مدها للعمل
• واستسهلوا أن يكونوا كالكلاب تأكل كل مايلقى إليها . أولئك هم الذين
يحل الشقاء بالبلد الذي يحلون فيه فهم يستنفدون ثروته ويستنزفون خيراته
بدون أن يسعوا في احداثها . العمل هو أساس الثروة فكيف ينتظر النجاح
بدونه وهو دعامة كل مانراه في العالم من التقدم في المدنية . مارأينا بلداً
تمسك أهله بأهداب العمل إلا وتحولت فيه الصحارى القفراء الى حدائق
غناء وجادت الأرض بكنوزها وانساب الذهب الى جيوب أهلها . لولاه
لم يصير الترب تبرا وتبديل المفاوز بمعاهد للعلوم ومعابد للنسك ومعامل
للصناعة لولاه ماضحت الأرض من بكاء السماء ولا ابتسمت الأزهار في
الأكام . ولا حملت الأشجار لذيد الثمار من كل زوجين اثنين . إذ أنه لا بد
من غرس غرسها قبل أن تصير دانية طلالها . مذلة قطوفها . ولا غنى عن
تعهداتها قبل ان تترعرع أغصانها وتصير دوحة تناطح السحاب . لولاه ما
استنبط الانسان الوسائل التي يسخر بها القوى الطبيعية ويتغلب على
الصعاب . ويقرب المسافات بالبخار والكهرباء ويجعل كليهما رهين اشارته .
لولاه ما أخذت الأرض رخرفها . وبلغت من المدنية عايتها . وبدأت آثار
العمران في انحاءها وصارت معمورة يتزايد سكانها في كل عام وتتضاعف

ثروتها آناً فآناً . من ينكر فضل العمل في أحداث الثروة فليرجع ببصره الكره الى «استراليا» في الماضي يجدها في آخر درجة من الانحطاط لمخول سكانها الأصليين وكثرة اتكالمهم على الموارد الطبيعية ويشاهدها الآن وقد نالت من العمران حظاً وافراً وجرت في المدينة شوطاً بعيداً . ذلك لان قوماً عرفوا مزية العمل استوطنوها فتهلوا من تلك الموارد وعملوا في برها وبحرها واحتفروا المناجم واستخرجوا كنوزاً دفنتها الارض في بطنها اجيالاً وحافظت عليها لمن يقدر العمل حق قدره . فطبيعة تلك البلاد لم تتغير وانما تغير سكانها . بل مالنا وللتمثيل باستراليا وأمانا شبه جزيرة العرب التي كانت محط رحال المدينة . ومهبط العلوم والعرفان . ومصدر العمران مالها قد عف آثار مدينتها ودالت دوله ملوكها . واندست معالم علومها واندثرت معارفها . وصار ذلك المجد القديم . والسؤدد الماضي . أشبه بحلم حالم . أليس السبب هو ان ذلك السلف الصالح خلف من بعدهم خلف أضاعوا الجد الموروث وأهملوا العمل وتمسكوا بأذيال الكسل . حتى صاروا قديماً في عالم جديد (ونحسبهم أيقاظاً وهم رقود)

كان «كسناى» وأضرابه يعتبرون الأرض الوسيلة الوحيدة لأحداث الثروة ويبخسون العمل حقه في الأحداث . وذلك زعم صحيح من جهة ان الأرض ينبوع المواد التي تقوم بها الصناعة فلا يقدر الصانع على نسج ثوب بدون قطن . ويستحيل عليه صناعة آلة حديدية بدون حديد . ولكن «كسناى» بنحس العامل حقه وأنكر عليه تحويله الحديد من شكله الطبيعي حيث لا ينتفع به الى شكل يصير بواسطته آلة مخارية يتهافت الناس على ابتاعها . أنكر على العالم الكيماوى تركيبه لدواء فيه شفاء للناس من مواد

طبيعية لا تفيد كثيراً . وهذا ما لا ترضاه العدالة . على انه بعد « كسناى » كما قدمنا أتيج للعمل أن يأخذ « آدم سميث » بناصره ويظهر فضله ويطنب في مدحه ومن ثم أخذ مقامه في الصعود ونجمه في السعود حتى لقد قال فيه العلامة « جيد » انه هو الجدير دون غيره أن يكون الوسيلة في احداث الثروة حقيقة إذ الانسان هو المنتج الحقيقى لها وما الطبيعة إلا طوع ارادته يحركها كيف شاءت تلك الارادة »

✽ (١) أدوار العمل ✽ (عصر الصبر) في ذلك العصر كان الانسان قليل العمل كثير الاعتماد على الطبيعة يعيتس من صيد البر أو البحر وكان رحالا كالأنعام السائمة يسكن البقاع الكثيرة القنص كما تأوى هذه الى المروج الغزيرة الكلاء ويلقى عصا الترحال اذا قل الصبد كما تفعل هي اذا غيض الماء أوجفت المرعى . وقد كان في ذلك الدور مهتداً بخطر ين . الوحوش الكاسرة . والمجاعات المهلكة . لقله ادخاره لما يقتات به في اعساره . فالويل له اذا أصابه مرض أقعده عن الصيد أو انتابه حر أو برد منعه عن مطاردة فريسته . والويل له اذا كان ضعيف النكاية أعداءه الذين يداهمونه لسلب ما اقتنصه . وكان عدم ادخاره راجعاً الى أسباب كثيرة منها عدم احترام الحقوق فكان حقه مزعراً لا يقدر هو على حمايته . وليس هناك حكومة تدافع عنه ومنها عدم وجود مسكن له أودرية في أغلب الاحيان . ولذا لم يوجد عنده ما يدعوه الى الاحتفاظ بالقوت تحرزاً للمستقبل .

(عصر الرعابة) ولما رأى نفسه معرضاً للمجاعات القنالة التي كانت يحتاجه من وقت الى آخر . ورأى انه ملزم بالنفقة على زوجته وأولاده بوجهته همته الى تدجين الحيوانات النافرة كالابل والخيول والغنم وغيرها مما كان

لا ينتفع به كثيراً. ووجد من أهله وذويه من يساعده على رعى تلك الابل والغنم في الوديان والمروج الفسيحة التي تحيط به والانتقال بها من مكان الى آخر. وفي ذلك العصر ازداد عدد الناس عما كانوا عليه ونألفت منهم قبائل كثيرة كانت ثروة كل واحدة منهم تقدر بعدد رؤوس الابل أو الغنم التي تملكها كما كانت الحال عند العرب والتركمان. وكما هي الآن عند العرب الرحالة والزط. ويمكننا أن نعزو كثرة عدد الناس الى سببين (الأول) كثرة نتاج الحيوانات التي كانوا يربونها حتى صاروا في سعة من العيش. وكانوا ينتفعون بألبانها وأوبارها ولحومها وحلودها حتى قلت المجاعات بينهم (الثاني) ازدياد العصبية في كل واحدة من تلك القبائل مما جعل حق الملكة مضموناً نوع صمان وحبب الى كل فرد اقتناء الحيوانات فرادت النروزة وزاد العدد. (عصر الزراعة) وكانت النتيجة الطبيعية لزيادة عدد السكان هي الازدحام على المراعى بالحيوانات مما جعل حشائشها التي غرستها بد الطبيعة غير كافية لسد الحاجة. فعمد الناس الى معالجة الرعاة من اثاره الأرض وبذر الحبوب فيها ولعبدها بالسقى حتى نبت ما يكفي لمؤونهم ولانعامهم. واستخدموا في الزراعة كثيراً من تلك الحيوانات ومن ذلك العصر ظهر العمل بمظهر أجلى إذ لم يعد الانسان مفوضاً كل أموره للطبيعة بأوى حيث نبتت حشائشها ويرحل اذا جفت خيراتها. بل أخذ يعول على موله فيحول به الأرض المجربة الى مزارع كثيرة الخيرات وانبنى على رعد عيشه تقدم عظيم في أحواله الأدبية. فنظم معاسه وظهرت الحكومات لأول مرة بالمعنى الذي نراها به الآن ولا حاجة بنا الى القول ان معظم الأمم المتمدينة في الزمن الماصى كانت تعالج الزراعة في أول أمرها قبل أن ترسخ قدمها في

المدنية . والسبب في ذلك بساطة الزراعة . وعدم احتياجها الى كثير تفكير أو كبير عناء . على ان تلك الأثم نفسها وجهت همتها بعد ان تم لها الأمر الى استجداء الصنائع على اختلاف أنواعها . (عصر الصناعة) . الصناعة أثر من آثار المدنية توجه الهمم اليها عند بزوغ شمسها . وتستجداد اذا زخر بحر العمران . والسبب في ذلك راجع الى أمرين (الأول) ان الانسان لا يتوق نفسه الى الكماليات كالصناعات المختلفة إلا بعد تحصيل الصرورى من مأكل وملبس (الثانى) هو ان معظم الصناعات تحتاج الى الممارسة والتعليم وهما لا يوجدان فى وسط الأثم المتوحشة ومن الصنائع ما هو مقدم كصناعة التجارة والحداة والبناء والخياطة لان منفعتها ظاهرة لبناء المسكن وعمل الملابس ولذا توجد احياناً بحاله ساذجة ومنها ما لا يوجد فى الأمة إلا اذا تقننت وتنوعت أساليب مدنها كصناعة الرسم وصناعة الطباعة وتجليد الكتب (١) وكلما علاكب الأمة فى العمران ابتدعت الصنائع المختلفة واستنبطت الاختراعات المفيدة وارتقت فيها الأعمال العقلية الصرورية للصنائع كالتعليم والتأليف . (عصر - نخرام البخار) على انه مهما يكن من تقدم الصناعة عند بعض الأثم فى الأحقاب الغابرة فان اختراع البخار فى القرن الماضى جعل صناعة الزمن الحاضر مقنة . وصار العامل بدل ان يستغرق وقتاً طويلا فى الصناعة يدير الآله البخارية فتكفيه مؤونة التعب .

﴿ ب ﴾ الاعمال العقلية * . ولا مساحة فى ان عمل الانسان فى الأدوار التى تقدمت لم يكن يدوباً محضاً . بل لا بد له من أعمال عقلية ولو قليلة . لانه لا ينتظر أن يصنع الانسان عده للصعد أو آله لفلح الأرض

أو يبذر الحبوب إلا بعد التفكير الذي هو المميز للإنسان من الحيوان . ولا يتصور أن يسنوعب الصنائع إلا بعد أن يعرف دقائقها من المعلم . ويتعلم العلوم المرتبطة بها . ثم هو لا يقدر على تعود الأرض ما لم يوجد هناك حاكم يمنع عنه تدمير الغير ومهندس يسهل له الري ولم ينتفع بالآلات البخارية في الزراعة والصناعة إلا بعد أن أجهده المخترعون كـ «جيمس وات» وغيره قرأتهم حتى وصلوا إلى استخدام البخار . فالأعمال العقلية ضرورية للأعمال اليدوية كالزراعة والصناعة وهي مقدمة عليها حتى في أحقر الصنائع .

﴿ (ج) الاعمال المنتجة للثروة ﴾ اختلفت الآراء من عصر إلى آخر في تحديد الأعمال البشرية التي تكون نتيجتها زيادة ثروة الأمم . أما العرب فكانوا يرون كما يؤخذ من كلام الحريري وغيره من الحكماء أن المعاش امارة وتجارة وفلاحة وصناعه وقد قال الخليفة المأمون « الناس أربعة ذو سيادة أو صناعة أو تجارة أو زراعة فمن لم يكن منهم كان عيالا عليهم » ويفهم من ذلك أن تلك الأعمال الأربعة هي التي كانت معتبرة محدثة للثروة بمعنى أن عمل الحاكم الذي يقي البلاد شر العدو ويرد المظالم وينظم الري هو عمل يزيد في الثروة وكذلك عمل الصانع الذي يوجد منافع للمواد الأولية والتاجر الذي يتوسط في جلب تلك المصنوعات ونسليمها لطلابيها والزارع الذي يقوم بإثارة الأرض وبذر الحب فيها حتى ينبت ما يسد الحاجة وأما أعمال غيرهم فلم تكن محدثة للثروة . وأما الطبيعيون وهم « كسناي » ومن كان على مذهبه فقد تقدم أنهم كانوا يعتبرون أن المحدث للثروة من الأعمال ما كانت منعلقة بالأرض من إثارتها وحرثها وبذر الحبوب فيها وبناء على ذلك قسموا الناس إلى ثلاث طبقات طبقة ملاك الأراضي وهم المحدثون

لثروة حقيقة وطبقة الفلاحين وهم الذين يساعدون على هذا الاحداث وغيرهم من السكان كذوى الامارة وذوى التجارة وذوى الصناعة وكانوا يرون هؤلاء عبالا على الطبقتين الاوليين . ولكن « آدم سميث » لم ينح نحو أولئك الاقتصاديين فقد اعتبر الصناعة والتجارة والامارة من الأعمال المنتجة للثروة وتبعه من أتى بعده من الاقتصاديين .

ويمكننا أن نقسم الأعمال (أولا) الى ما هي مباشرة لاعداد سلعة من السلع للقيام بسد حاجة من حاجات الانسان وهذه محدثة للثروة بلا خلاف مثال ذلك العمل الذي يتكبد به كل من حارث الأرض وبأذر القمح وحاصده ودارسه وطاحنه وعاجنه وخابزه لأن كلا منها موجه الى اعداد الخبز مباشرة وان تنوع حالات القمح المراد جعله خبزا (ثانياً) الى غير مباشرة لاعداد الصنف وهذه إما برورية أو عقلية . أما الأولى فلا يخلو حالها من أحد أمور خمسة (١) الأعمال التي يتكبد بها الناس في استخراج المواد الأولية اللازمة للصناعة كاحتفار المناجم وتشذيب الاشجار وغير ذلك وهذه بالطبع منتجة ما دامت نتيجتها تستخدم في الصناعة (ب) الأعمال التي تصرف في اعداد الآلات اللازمة لصناعة الصنف مثال ذلك سغل الحديد في تجهيز المحركات أو آله الغزل (ج) الأعمال التي تكون من شأنها بناء المحلات المعدة للصناعة كالمعامل والأحواض وهكذا لانه لولا تلك المحال لما توفر اعداد البضائع القطنية مثلاً أو المراكب (د) ما بوجه من الأعمال الى الحصول على طعام وكساء ولوازم للصناع ما دامت تلك الحاجات غير خارجة عن حد الكفاية أو للحصول على الفحم اللازم لسيير الآلات البخارية في حاله ما اذا كان الصانع لا يشتغل بيده (هـ) الأعمال التي بواسطتها يمكن نقل الصنف الى

حيث يطلبه الناس . ويدخل فيها عمل الحمالين في البر وصناعة المراكب والالات البخارية وبناء الأحواض والأرصفة وأعمال أمناء النقل والمراكبية وجميع التجار والمتسببين والسامسة والأعمال التي تحسنت بواسطتها الطرقات وغير ذلك . أما العقلية فمنها ما هو متعلق بالصناعة أو الزراعة أو التجارة كالاختراع والتأليف وتعليم الصناعات والتفنن في ابتداعها وترويجها ولا شك في ان هذه منتجة . ولا فرق بين أن تكون هذه موجهة الى الزراعة أو الصناعة أو التجارة . ويدخل تحت هذه أعمال الري على اختلاف أنواعها وجميع ما تعله الحكومة أو الأهالي لترقية الصناعة أو التجارة أو الزراعة . ولا جناح علينا اذا نحن عددنا ضمن تلك الأعمال ما يبذله الفلاسفة والحكماء من الافكار لتعضيد الحالة الاقتصادية والاجتماعية . وما تبذله الحكومة من بث العدل في الربوع والمحافظة على الامن سواء بسن القوانين والأعمال الحربية برية كانت أو بحرية . * (د) اروع مال انبر المنتجة *

المفهوم مما تقدم هو ان كل عمل تكون نتيجته إيجاد منفعة لصنف من الأصناف وإبرازه في عداد الثروة يسمى منتجاً بالمعنى الاقتصادي وما كان خلاف ذلك لا يكون منتجاً وينبني على ذلك (أولاً) ان عمل من يسمى في قماذ انسان من النار مثلاً ليس منتجاً وان كان محموداً في حد ذاته اللهم إلا ان كان من أنقذه له فائدة اقتصادية كأن يكون عضواً عاملاً (ثانياً) ان من تنفر الأرض لجرد اللهو لا يعد عمله منتجاً مهما أجهد نفسه (ثالثاً) ان عمل فنى أو الموسيقى أو الممثل ليس منتجاً لانه لا فائدة مادية تعود منه على الأمة ولا ينتج ثروة لا رأساً ولا بواسطة ولا يساعد الحالة الاقتصادية بل ربما كان عائقاً لها فعمل هؤلاء يكسب المغنى غنى وافراً . والموسيقى يساراً ،

والمثل ثروة . ولكنه لا يكسب الأمة شيئاً على اننا نقدر أن نضرب مثلاً يكون فيه عمل الموسيقى أو الراقصة منتجاً للثروة وذلك اذا كان في بلد غير بلدهما . فالراقصة الباريسية تأتي لمصر مثلاً فتجد اقبالا عظيماً من بعض المبذرين على بضاعتها وبعد ان تجمع مالا ترجع الى بلدها . ففعلها هذا زادت ثروة الأمة الفرنسية (رابعاً) العمل الذي لا ضرورة له حتى ولو كان في شيء مادي . ولنضرب لذلك مثلاً رجلاً يقدر أن يثير الأرض بقرتين يضيف لهما ثلاثة فان عمل تلك البقرة الثالثة غير منتج لانه لا احتياج له

★ الزمهرار والزمهرير ★

كل عمل من الأعمال المحدثه للثروة يقتضى شيئين (الأول) الاجتهاد بمعنى ان العامل لا يشغل ل مجرد اللهو واللعب كما يفعل كثيرون بقصد الرياضة بل يشغل حباً في النتيجة (الثاني) الزمن بمعنى ان كل عمل يقتضى زمناً يعم فيه وبما ان العمر قصير في أغلب الأحيان والأعمال التي يجب القيام بها كثيرة يحسن استخدام الوقت بدون توان وأداء كل عمل في الوقت المناسب له . ولا ينبغي أن يقضى كل الزمن في العمل بل للرياضة الفضل في تجديد القوى وصقل الذكاء . فهي للعامل بمنابة المنبه والدواء الشافي من داء العمل . ولذا اعتادت الأمم على ترك الأعمال يوماً في الأسبوع ترويحاً للنفوس وتجديداً للقوى . ويشير قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الميت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » وقوله « ان لبدنك عليك حقاً » الى وجوب الرياضة . ويأتي على الانسان زمن يقعد به عن الكسب هو سن الشيخوخة . وأوقات النوم والمرضى . وكل هذه نقص من عمله لا سبيل له الى سده .

﴿ (هـ) عوامل ترقية الأعمال ﴾

عوامل ترقية الأعمال كثيرة منها ما يختص بأصحابها ومنها ما يختص بها نفسها

﴿ (١) كفاءة العامل ﴾

ان لكفاءة العامل تأثيراً عظيماً على العمل وترجع هذه الكفاءة الى أمور كثيرة منها (أولاً) مفرقة العلمية على القيام بالعمل المنوط به بمعنى انه اذا كان حداداً يحسن أن يعرف خواص الحديد وان كان فلاحاً فخلق به أن يعرف كيف يبذر الحبوب وكيف يشغل الآلات الزراعية وهكذا لانه على كفاءة كل عامل في العمل المنوط به يتوقف اتقان هذا العمل . ولذا كانت المدارس الصناعية خير وسيلة للوقوف على دقائق الصناعة واكتناء كلياتها وجزئياتها لان التعليم ضرورى فى الصنائع كما قدمنا لاسيما اذا كان بالطريقة العملية مدعومة بالأصول العلمية ولانه لا ينتظر أن يبرع أحد الصناع في حرفه من الحرف قبل أن يسموعها تارة بالتعلم وطوراً بالتمرن وليست الزراعة بأقل من الصناعة احتياجاً للتعليم بل ان احتياج الفلاح للوصول الى الأصول العلمية قبل أن يعرف تماماً كيفية استثمار الأرض أكثر من احتياج الصانع . وقد اهتمت الحكومة المصرية بالتعليم الصناعى والزراعى فأنشأت فى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٦ ادارة فنية سميت ادارة الزراعة والتعليم الصناعى وجعلت تحتها مدرسة الزراعة ومدرسة الهندسة والمدارس الصناعيه والمعامل^(١) ولا شك فى ان ذلك العمل تكون فائدته مضاعفة

(١) أنظر مذكرة المستشار المالى سنة ١٩٠٨ . وتنبه الامم المصرية كثيراً بالتعليم الصناعى ولذا لا يفتك امرهاؤها وعظماؤها عن السعي فى بناء المدارس الصناعيه

إذا جعلت في كل مديرية مدرسة زراعية لتعليم الفلاح الزراعة بالطريقة العلمية (ثانياً) 'إنباهة' . ولا يعرب عن بالنا تأثير نباهة العامل على العمل المنوط به فهو بواسطة تلك النباهة لا يضيع وقتاً طويلاً في العمل ولا في التعلم . ومن يدخل أحد المعامل يظهر له الفرق بين الصانع الذكي والغبي بدقة الصناعة وعدم اتلاف كثير من المواد التي يصنعها كما ان الذكي يقدر على فهم ما يلقي اليه بسرعة فلا يجد معلمه أو رئيسه صعوبة في تشغيله (ثالثاً) عبثته . ومن الأسف ان كثيراً من العملة لا يهتمون بحالتهم المعاشية فلا يأكلون من القوت إلا ما يضمن أجسامهم ويضيع قواهم ثم هم ينغمسون أحياناً في ملاذ تجر عليهم البلاء وما علموا ان كل ذلك ضياع عليهم ونقص من مكاسبهم . وتشمل حاجات المعيشة السكنى والطعام والكسوة . أما البيوت التي يسكنها كثير من العملة وخصوصاً في المدن الكبرى فهي أقرب الى قبور الأموات منها الى احياء الأحياء لانه قل أن تزورها الشمس أو ان يدخلها الهواء وأغلبها ضيقة لا تكاد تكفي للمرافق الضرورية . وأما المآكل فأغلبها محروم من المواد المغذية مع ان الصانع أحوج الناس اليها ليعوضوا ما فقدته أجسامهم وأما اللباس فيكاد لا يقيمهم حراً ولا برداً . هذا ما جعل العملة في بعض الممالك في حالة يرتى لها وان كانوا في البعض الآخر في رغد من العيش . ولذا فام كثيرون في الأثم الغربية وأخذوا على عواتقهم تحسين حالة العامل الذي هو المحدث للثروة رأساً وإنهاضه من جموله الأدبي وفقره المادى فبنوا مساكن خاصة للعملة متوفرة فيها الشروط الصحية وبنوا المدارس لأولادهم ومطاعم خاصة بهم . وهكذا ارتقت حالة العامل وصار في عيشة راضية . على ان تلك الفئة لاتزال في مصر في حاله يرثى لها وماعسى الاقتصادى

أن يقول في تحسين حال قوم هم أهم عامل على أحداث الثروة غير تنبيه أولى المروءة والنخوة الى تأسيس مثل تلك الجمعيات اقتداء بالبلاد الغربية وتنبيههم أنفسهم الى انفاق شيء من أجورهم في الأطعمة المغذية بدل التمتع المقوت إذ ان الصانع كالألة البخارية كلما اعتنى بمعيشته ازداد نشاطاً وازدادت منفعته (رابعاً) ان سلوك العامل تأثيراً أيضاً على عمله لان حسن السلوك تقل شواغله فيحصر فكره في العمل المحترف به ويتسنى له تميّقه واستجادته بخلاف المعوج السير الذي تلهيه ملاميه عن التفكير للعمل والنشاط فيه . وهناك عاملان آخران ربما غابا عن البعض مع انهما في الحقيقة من أهم العوامل على اتقان العمل وهما ان يفتح امام العامل باب العمل في الارتقاء حتى يبت فيه روح الجد في العمل والنفاني في اتقانه وان يُلْهِمهُ على اجتهاده في القريب العاجل لان المكافأة تحرك هممه وتضاعف اجتهاده فاذا وضع صاحب العمل جوائز لمن هم تحت ادارته فان كل فرد يجهد نفسه طمعاً في الفوز ولا شك في ان ذلك يزيد في جودة البضائع وفي مكسب صاحبها . ويهتم كثير من الحكومات بالعملة فتسن القوانين واللوائح تمنع بها الأطفال من الاشتغال إلا بعد سن معلوم . وتحدد ساعات العمل وتراقب أحوال العملة الصحية والأدوية مراقبة الأم المشفقة وذلك حباً في تنظيم حالة البلاد الاقتصادية . ❦ (٢) توزيع الاعمال ❦

قد اختلفت طرق الكسب وظهرت في مظاهر متنوعة فمن الناس من يشتغل بالعلوم العقلية كعلم الحقوق وعلم الفلسفة ومنهم من يشتغل بالفنون والصنائع ومنهم من يشتغل بالزراعة ومنهم الأمير والحقير . قال عز وجل (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات)

وهذا التوزيع طبعى فى الخليقة لان كل فرد يستحيل عليه من جهة أن يقوم بكل الاعمال اللازمة لحفظ كيانه وتهذيب نفسه ويتعذر عليه من جهة أخرى أن يستغنى عن مزايا تلك الأعمال . فهو محتاج الى خباز يمدّه بالخبز وخياط يخطط ملابسه وبناء يمد له المسكن ومهذب يثقف عقله وعالم يفقه فى الدين وهكذا ممالا يقع تحت حصر . ثم ان كل فرد من هؤلاء محتاج الى آخرين وأولئك الآخرون محتاجون الى غيرهم حتى ان العقل ليحار من ارتباط الناس بعضهم ببعض واحتياج بعضهم لبعض حتى فى أحقر الأعمال سنة الله فى خلقه (ولن نجد سنة الله تبديلا) . ظهرت تلك الحقيقة الطبيعية ظهوراً جلياً عند ما اسبحر الانسان فى العمران ولم تظهر تماماً فى أيام همجيته وقت ان كانت الحراب هى ساعده الوحيد على التعيش ولا فى أيام بربريته حيث الاحتياجات قلبلة بيد انه حتى فى تلك الدرجة لم يستغن عن عمل زوجته فى اعداد الطعام وعمل ابنته فى رعى الابل أو الغنم وعمل ابنه فى حمل الصيد أو الاحتطاب . ثم هى لا تزال تزداد وضوحاً بازدياد المدنية . ألم تر كيف اختص بعض الناس بالتجارة ثم اختص بعضهم بعد ذلك بالنجارة الدقيقة كعمل الصناديق وعمل المناضيد والبعض بفرع من النجارة الدقيقة كعمل المحاور والعصى مع اننا نجد فى بعض الجهات ان الجار يعمل كل تلك الأصناف ويجدى فى جهات أخرى أقل . مدينة ان الحار والحداد والحجام شخص واحد والسبب فى ازدياد هذا التوزيع هو تولد احتياجات جديدة كلما زخر بحر العمران وازداد عدد السكان . ولم يقصر هذا التوزيع على الفنون والصنائع بل ظهر فى الأعمال العقلية على اختلاف أنواعها فبعد ان كان الفيلسوف فى الرمن الماصى مثلاً تناول المحامه عمه النفس وعلم الأخلاق

وعلم الالهيات أصبح كل فرع من هذه الفروع منوطاً بشخص مخصوص
 ونبغ الفلاسفة الاحلاقيون والفلاسفة العمرانيون . وكذلك الحال في الفنون
 الطبية فمن الأطباء الاختصاصي في العيون ومنهم الاختصاصي في الأمراض
 الباطنة . ومنهم الاختصاصي في أمراض النساء . وقد تناول هذا التوزيع علم
 الحقوق أيضاً فنبت في البلاد المتمدنة علماء اختصاصيون في التشريع الجنائي
 وآخرون في المدني . وآخرون في الدولي . وآخرون في فلسفة التشريع وهكذا
 كلما ازداد التضامن الاجتماعي قويت الروابط بين الانسان وأصبح كل
 فرد لا يهتم إلا بالعمل اللائق به على حسب استعداده الفطري مهما كان
 هذا العمل وحده غير كاف للقيام بلوازمه مادام يريد أن يرتفع في مجبوحه
 المجتمع ويتمتع بخدمات غيره جزاء عمله لا ان يعين من فرداً يتسغل نفسه بعمل
 كل شيء فلا يتقن عمل شيء . نحن لانكر على الشخص أن يتعلم علوماً كثيرة
 بقدر ما يمكنه إذ ان ذلك من ضروريات التقدم ولكن لا بدله من استيعاب
 علم على الأقل والوقوف على دقائقه جيداً بحيث يقدر أن يفيد غيره بنتيجة
 أبحاثه فيه لان التفرع لعمل واحد سواء كان عملياً أو علمياً يفسح امام الانسان
 مجال التضلع فيه فتضاعف الفائدة التي تعود على غيره منه .

(١) تقسيم الشغل ولنتكلم الآن على المزايا الجزيلة التي عادت على العالم
 الاقتصادي من تقسيم الشغل وخصوصاً في الصناعة (فأول) مزية تنتج
 عن اختصاص كل واحد من العملة بفرع من الاعمال هي انقائه لهذا الفرع
 والنبوغ فيه حتى بقدر على تأديته بسرعة واتقان زائدين فاذا عهد لرجل
 واحد عمل المدى وترك هو شأنه تارة يصرم النار وطوراً يطرق الحديد
 وتارة يرهفه وطوراً يشجده لاسنقرت كل تلك الاعمال زمناً طويلاً حتى

انه ربما لا يقدر على أن يصنع أكثر من أربعين أو خمسين مدية في اليوم ولكن اذا قسمت تلك الأعمال على عملة كل بما هو أليق به فان كل عمل منها يصير سهلاً ويمكن تتيمة بسرعة عظيمة وهذا لا يتيسر مطلقاً لمن ليس متعوداً على هذا الفرع من العمل ولا شك في ان ذلك يوفر وقتاً طويلاً وشغلاً كثيراً ويضاعف عدد المدى حتى يبلغها مئات بدل الأربعين أو الخمسين التي كان يصنعها الشخص الواحد . والتقسيم بهذه الطريقة نادر في الزراعة لان الأعمال المختلفة من اثاره الأرض وحرثها وسقيها لا تحصل كلها في وقت واحد ولذا يقدر رجل واحد على القيام بها جميعها (والمزية) الثانية هي ان العامل المختص بفرع من العمل تقدر على التفرغ له واتقانه وابتداع طرق كثيرة لتحسينه وتربى عنده ملكة الاختراع واننا اذا نظرنا الى المخترعين فاننا نجد أكثرهم اختصاصيين توصلوا الى الاختراعات المفيدة بفضل فحوصهم الالات الدقيقة وامعانهم النظر في تركيبها (والمزية) الثالثة لتقسيم الشغل توفير الوقت الذي يضيعه العامل اذا هو ترك عملاً ليبدأ في عمل آخر لما يحدث عادة خلال ذلك من الفطور فاذا أراد فلاح مثلاً أن يشتغل في معمل على فرض انه صانع أيضاً فان الوقت الذي يضيعه في الذهاب من الحقل الى المصنع ومن المصنع الى الحقل وكذلك الفطور الذي يعقب هذا وذلك لما يقلل ثمرة عمله ويريد في نصبه والعامل المشتغل بالتجارة اذا أراد أن يكون هو القائم بكل شيء من تنظيف الأخشاب وقطعها وتركيبها وتلوينها فانه يضيع وقته سدى بين مسك المنشار وبذويب الألوان بله ما يعتريه من الفطور في أول كل عملية من تلك العمليات (والمزية) الرابعة هي انه بتجزئ الأعمال يجد النساء وضعاف الرجال يحترفون به ويقدررون

على الارزاق بحسب ما يلائم حالهم من الأعمال كتلوين الأخشاب أو ربط الملابس وبهذه الطريقة لا يجد الفقر سبيلا للوصول اليهم .

*(-) تطبق على الشخص * ولقد كان من المزايا المتقدمة لتوزيع الأعمال وتقسيم الشغل ان عدداً عظيماً من العاملين عنوا بدراسة دقيق الصناعات ونبغوا في كثير من الأعمال وأشربوا في قلوبهم حبها كل لما ينط به فصاروا قادة في الفنون وساعدوا قوياً للصنائع وسبباً في بلوغها شأوها الحالي من الأهمية ومن ينكر تلك الحقيقة فعليه بمقارنة حالة الممالك الغربية في الوقت الحاضر بحالها منذ قرن أو نصف قرن يجد كيف ارتقت الصناعة والتجارة وسهلت طرق الكسب على العامل المجد . وأعطيت قيادة الأعمال للنوابغ من المدربين المدبرين . فازدادت الروعة أضعافاً . واتسعت ميادين العمل . من بشك في مزايا تقسيم الشغل فليقرأ تاريخ الصناعة في انكلترا مثلاً وكيف نشأت فيها المعامل الهائلة بعضها لصنع الآلات وبعضها لصناعة المسامير وبعضها لصنع الآلات البخارية وصار كل مصنع منها يستورد منه جميع الأقطار .

*(ج) التطبيق العملي * ولم تقتصر مزايا تقسيم الشغل وتوزيع الأعمال على الأشخاص بل كانت نتيجة اختصاص بعض الجهات بصنع صنف من الأصناف مفيدة جداً . ومعظم أسباب هذا الاختصاص طبيعية كقرب الجهة من مناجم الحديد أو الفحم أو توسطها بين المراكز التجارية وغير ذلك مما لا يحصى . فمثلاً اذا اختصت قرية بعمل نوع من المنسوجات فإن أهلها تربي عندهم ملكة خصوصية في تلك الصناعة يتوارثها الآباء عن الأجداد والابناء عن الآباء . ويزيد كل جيل على الصناعة . من النحسين والتنبق ما لم يكن ليوجد لو ان تلك القرية سعى أهلها في صنع أصناف غير ملائمة لاستعدادهم

وهذا فضلا عن الفائدة التي تم كل من جاؤوا تلك القرية إذ يتعهد بعضهم بتوريد الطعام للعملة والبعض بتوريد المواد الأولية وهكذا مما يفتح أبواب العمل في وجوه كثيرين . ويسهل عليهم الارتزاق .

﴿ (د) نظيفة على الأمم ﴾ وقد توسع أحد الاقتصاديين الانكليز في وجوب توزيع الأعمال حتى قرر مبدأ تقسيم العمل على الأمم . وكان ذلك وقت مناقشة دار الندوة الانكليزية في مسألة إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تضعها انكترا على الجبوب التي تستوردها من البلاد الأجنبية ولقد كان من رأى ذلك العالم الجرى على مبدأ حرية التجارة وعدم وضع العراقيل في طريقها بالرسوم لانه اعتبر ان الدنيا كلها سوق واحدة . وان كل أمة تسعى جهدها في أن تعرض فيها ما رزقها الله من الخيرات الطبيعية وما وصلت اليه أعمالها . فتعرض . صرافطانها . وانكترا مصنوعات الحديدية . وفرنسابضائعها الحربية . والولايات المتحدة جوبها وآلاتها . واليابان شايبها . والصين خزفها واليمن بنها . واستراليا صوفها . وهذا أرقى ما يصل اليه التضامن العمراني .

﴿ (هـ) مضار تقسيم الشغل ﴾ على ان تقسيم الشغل على ماله من المزايا الظاهرة لم يسلم من الانتقاد فقد اعترض عليه (أولا) بانه يفصى بالعامل الى الأنحطاط الفكري لانه يعود على عمل واحد يصير في أدائه كالألة المتحركة وتضعف قوة ادراكه فلا يعقل ما يفعل في أغلب الأحيان . فالرجل الذي يستخدم في أحد المصانع لمجرد وضع الفحم في موقد الآلة البخارية على رأيهم لا يختلف عنها كثيراً لانه لا يعقل ما يعمل . ويمكن الرد على هذا القول بانه وان كان العمل المنوط به العامل غير مشجع على التفكير وربما كان مضعفاً للقوة الفكرية إلا أن امام العامل أمداً فسيحاً في وقت فراغه يمكنه أن يثقف

عقله فيه ويتدارك هذا النقص الذي ربما يتطرق اليه هذا من جهة ومن جهة ثانية انه بفضل تقسيم الشغل وصل المخترعون الى اختراع الآلات لتقوم مقام الانسان في الأعمال التي لا تحتاج الى تفكير (ثانياً) بانه يجعل الصانع كثير الاعتماد على غيره لا يقدر على الاشتغال بحرفة منفرداً . فالرجل الذي يمضى عمره في معرفة عمل جزء من ثمانية عشر جزءاً من الابرة مثلاً لا ينتظر منه اذا طرد خارج المصنع أن يجد لنفسه مرتزقاً واننا نرى ان هذا الضرر الذي يهولون بوجوده ليس في الحقيقة مما يتخوف منه الصانع مادام هو واخوانه متضامنين في المعيشة . وما داموا يقدرون على صنع كمية عظيمة من البضائع تكفي لسد الحاجة بدون كبير عناء .

﴿ (٣) تنظيم الاعمال ﴾

على انه مهما عظمت المزايا التي تعود من كفاءة الصانع . ومهما أظن « آدم سميث » في مدح تقسيم الشغل فان مرة تنظيم العمل أعظم . ربما لا يعير بعضهم هذه الحقيقة جاباً من الالتفات ولكنهم يعرفونها حينما تجبط أعمالهم . ان نجاح الأعمال على اختلاف أنواعها توقف على ترتيبها . بان يقوم كل انسان في كل وقت بما يناسبه من العمل . وان يحافظ جهد الاستطاعة على الغرض منه . وان يؤدي العمل أيضاً في المكان المناسب له فاذا كان باجراً نخير المكان اللائق بتجاره . وان كان محامياً اتخذ محلاً قريباً من المحكمة مثلاً أو في طريق مسهورة وان كان نجاراً دقاً لجأ الى المدن . كذلك من الحكمة أن يؤدي الانسان العمل بالكييفية المناسبة له وبجيد صعه . ومن أقوال الحكماء لا تطلب سرعة العمل واطلب نحوده فان الناس لا يسألون في كم

فرغ وانما ينظرون الى اتقانه وجودة صنعته وان من يقرأ تاريخ حياة عظماء الرجال وأرباب الأعمال يجد ان تنظيم أوقاتهم ونوزيع أعمالهم عليها والجرى على النظام في ذلك بالمصابرة والمثابرة كان السبب في فوزهم :

وقل من جد في أمر يحاوله واستعمل الصبر إلا فاز بالظفر

ويكون تنظيم العمل (أولاً) بتوزيعه على العملة كل بما ينيط به والمقارنة بين نتيجة شغل أحدهم ونتيجة عمل الآخر . فإذا قسم صاحب مصنع مثلاً العمل بهذه الكيفية نافس كل صانع زميله في اتقان ماعهد اليه وجعل الفوز نصب عينيه . فينبغ من بينهم بفضل هذا التنافس عدد عظيم من المدربين على العمل (ثانياً) بأن تعهد ادارة الأعمال الى الاكفاء ولو كانوا غير أغنياء فقد ظهر ان الفضل في نجاح كثير من الأعمال للمحركين لدولابها وانها تعظم أهميتها أو تصغر على قدر حظ أولئك المديرين من الدراية أو نصيبهم من الجهل . وكأى من تجارة أو صناعة لحقها الدمار وأصبحت أثراً بعد عين بموت مديرها الذين أسسوها لا على المال فقط بل على الحكمة أيضاً إذ لا فائدة من رؤوس الأموال اذا لم تكن رؤوس أرباب الأعمال مملوأة بالرزانة وبعد النظر وطول التجارب والحكمة التي هي أهم صفات رب العمل . وانا نشاهد كل يوم كثيراً من المحال التجارية والمعامل ذات أموال كثيرة ومستحوة بالمهمات ولكها لا تنجح . ذلك لان مديرها لا علم لهم بماعهد اليهم ولا تجارب يقدر ان يجاروا بها غيرهم . ومن ذلك نعرف أهمية مدير العمل وانه لا بد من اختياره من دوى الحكمة ولو باستجاره لهذا الغرض ولقائل أن يقول ان مدير العمل الاجير ربما لا يعنى بهذا العمل اعتناء أصحاب الأموال والجواب على ذلك هو انه لا شك في ان الشخص أشفق

على نفسه من غيره . ولكن من يدفع أجوراً عالية يمكنه استخدام أناس كبار العقول يديرون عمله وينجح على أيديهم نجاحاً باهراً .

﴿ (٣) رأس المال ﴾

بقي علينا أن نعرف الوسيلة الثالثة للاحداث . وهى رأس المال الذى لا يختلف فى أهميته اثنان وخصوصاً فى الوقت الحاضر الذى اتسعت فيه ميادين الكسب وازداد عدد السكان . وأصبحت الخيرات الطبيعية وحدها فى البلاد كالا راضى الخصبه والمناجم الكثيرة المعادن لا تستغنى عن المال لاستثمارها . فهى تحتاج للحبوب تبذر فيها وللآلات الرافعة والعملة لفلحها أو احتفارها . ولا سبيل الى ذلك كله إلا بالمال . ان الزمن الحاضر يختلف كثيراً عن الغابر . حيث عدد الناس قليل والحصول على الحاجات سهل . كان الانسان فى عصر الصبر لا يكلفه الحصول على الأسماك إلا ارتقاها فى البحر ولا يكلفه صيد البر إلا مطاردة فريسته وكان مزاحمه قليلين أو معدومين وكانت حاجاته قليلة فلم يكن ليجتاج إلا لقوسه وهو رأس ماله الوحيد فى ذلك الوقت . ولكن ليست الحال كذلك فى الزمن الحاضر الذى أصبح فيه المال القوة المحركة للعالم أجمع . وان من لا مال له اذا أراد أمراً قعد به العدم عما يريد . وفترت همته دون بلوغه وضاع قوته هباء . كالماء الذى يبقي فى الأودية من مطر الشتاء . لا يمر الى هـر ولا يجرى الى مكان فتشربه أرضه فكـم من عقول رجيحة . وأفكار حصيفة . لم يستفـد منها العالم لان أيدي أصحابها صـمـر من المال . وكـم من ممالك رجعت الفقـرى لنقص فى رؤوس أموالها كانت تتيجه لضوب الموارد فيها . والعـجـر عن استخراج كنوزها

الدفينة من احتفار المناجم واصلاح الأراضى . وكم من بلد تدفقت فيه
الخيرات . وسطعت شمس المدنية بفضل رؤوس الأموال . وان من يقارن
بين الولايات المتحدة الأمريكية منذ قرن مضى وبين ماوصلت اليه الآن
يظهر له فضل رأس المال كاليان . لولا رؤوس الأموال لما سهل على الانسان
الانتقال من مكان الى مكان فى سكك الحديد أو البواخر ولا قامت لأى
مشروع قائمة . لذا كانت أهم ما توجه اليه الهمم وتصوب نحوه العزائم .
فكيف يقدر من يفكر فى بناء مصنع لنسج الصوف أن يبرز هذه الفكرة
الى الوجود إلا بمال يشتري به الآلات والمواد اللازمة للصناعة ويدفع منه
أجور العملة ؟ وكيف تقدر الحكومة على بناء المعامل أو مد سكك الحديد
بدون تخصيص أموال لذلك ؟ ❦ تعريفه ❦

ليس تعريف رأس المال بالأمر السهل فقد تشعب الآراء فى ذلك
وانى ذا كر هنا (أولا) رأى الاقتصاديين (ثانياً) رأى الاستراتيجيين

❦ (١) رأى الاقتصاديين ❦ كان بعض الاقتصاديين الأقدمين
يعبرون عن رأس المال بأنه القيم المجمعة لافرق بين أن تكون تلك القيم
نقوداً أو أحجاراً كريمة أو غيرها . وينبنى على ذلك ان صاحب رأس المال
يقدر أن يستغله بواسطة اقراضه لغيره كما يكسب من سغله أو يستفيد من
أرضه ثم رأى « آدم سميث » بعد ذلك « ان رأس المال هو ذلك الجزء
من الثروة الذى يؤمل الانسان أن يكسب منه إيراداً » ولاحظ من نعه
من الاقتصاديين وخصوصاً الانكليز ان الاقتصار على وصف رأس المال
بأنه المنتج للإيراد لا يلقى بالمراد . فعرفه « مبل » « بأنه ذلك الجزء من الثروة
المدخر لاجداث ثروة أخرى فى المستقبل » مال ذلك آله مخارضة أو سكة

حديد أو مبلغ من المال . وقال « بايز » انه « هو الثروة المدخرة إما مباشرة أو بواسطة لسد العوز في المستقبل » وربما ظهر ان هذه الآراء متناقضة ولكن الحال بخلاف ذلك لان كل فرد من أولئك الاقتصاديين أراد أن يقرر حقيقة فآدم سميت أراد أن يقرر رأس المال من حيث توزيع الثروة وعده انه كل ما أنتج إيراداً . فالأرض التي يوحدها صاحبها رأس مال له لانها تجلب له الأجرة . وأراد صاحب الرأي الثاني أن يقرر رأس المال من حيث الاموات وهو موضع بحثنا . فلم نعتبر إلا ما أحدث الثروة صارباً صفحاً عما أوجدته الطبيعة كالأرض لانها وسيلة أخرى قائمة بذاتها . وبناء على ذلك لا تعتبر الأشياء الطبيعية في باب احداث الثروة رأس مال للشعب . وأما الرأي الثالث فانه ينظر الى رأس المال من حث مبادئته فبدخل في التعريف كل مال مدخر لسد الحاجة سواء مباشرة كالنوب أو بواسطة كالدرهم التي تدخر للمستقبل . واننا بتدقيق النظر في التعريف الأخير نجده مطبقاً تمام الانطباق على تعريف الثروة وانما يحسن ان نخصص لفظة رأس المال فقط بالجزء من الثروة - غير الموارد الطبيعية - الذي يستخدم في احداث ثروة أخرى . فليست اذاً كل ثروة رأس مال لان ملابس الانسان ثروة وطعامه ثروة ومع ذلك ليست الملابس أو الطعام رأس مال . وليست الأرض رأس مال وان كانت من أهم موارد الثروة .

﴿ (١) رأس مال الشئوخ ﴾ تختلف رؤوس أموال الأشخاص

بأختلاف مهنتهم فرأس مال العامل هو العدة التي يستعملها في حرفه ورأس مال صاحب المعمل هو ذلك الجزء من ثروته الذي يخصه للعمل . فيشمل (أولاً) المصنع وآلاته والمواد التي يراد صنعها كالقطن الغير المصنوع (ثانياً)

اسمه التجارى وعلامات محله التجارية (ثالثاً) غذاء وكساء العملة أو بعبارة أخرى أجورهم (رابعاً) المال الذى أقرضه لغيره . وجميع الحقوق التى له حتى ولو كانت على الأرض . وماله من الأسهم فى الشركات . والمبالغ المودعة فى المصارف باسمه . ويخصم من رأس ماله بهذه الكيفية . المبالغ التى عليه ويسهل قياس غيره عليه كالناجر مثلاً سواء كان فرداً أو شركة .

✽ (ب) رأس مال الشعب ✽ أما رأس مال الأمة فهو الجزء من ثروتها غير الأرض ونحوها من المواهب الطبيعية الذى تستخدمه الأمة فى إيجاد ثروة أخرى . فيشمل سكك الحديد التى تبنيها الحكومة أو الشركات ويشمل المعامل ويشمل الأموال المتداولة فيها حتى ولو كانت نقوداً ورقية ويشمل رؤوس أموال افرادها بالفسير المتقدم . إلا أنه يلزم ملاحظة أمرين جديرين بالالتفات (أولهما) أنه لا يصح عد مال الأشخاص من الحقوق على الأرض كالرهن مثلاً ضمن رأس مال الشعب الذى هو نتيجة أعمال افراده . فلا يدخل فيه سواء من المواهب الطبيعية (ثانياً) أنه عند ضم رؤوس أموال الأشخاص لا حاجة الى ضم الأسهم التى بأيديهم على سكك الحديد مثلاً لأن هذا يؤدى الى عدها مرتين . ومن هذا التعريف نعرف الفرق بين ثروة الأمة ورأس مالها . (١) فالأرض والانهار والمناخ ثروة للأمة كما قدمنا . ولكنها ليست رأس مال لها لأن رأس المال نتيجة العمل فى الغالب وهذه طبيعية لا دخل للأمة فى وجودها (٢) الامن والعدل ثروة للأمة ولكنهما ليسا رأس مال لها لأنه ليس الغرض من وجودهما احداث ثروة جديدة (٣) القلاع والحصون والمساجد والمدارس والتكايوا والمستشفيات ودور المتاحف ودور الأبار نعد ضمن ثروة الأمة لا ضمن رأس مالها

لأنها وان لم تكن من الاشياء التي أوجدتها الطبيعة ولكن الأمة لا تقصد من إيجادها استعمالها في احدات تروة أخرى .

﴿ (٢) رأى الاشتراكيين ﴾ أما الاشتراكيون فيعرفونه بأنه « كل تروة تجلب لصاحبها دخلا بدون كدح » وهذا التعريف وان أشبه تعريف « آدم سميت » في ان رأس المال يجلب إيراداً لصاحبه . ولكنه يشف عن حقد على الممالين الذين يستخدمون غيرهم عبيداً لهم بواسطة هذا المال فينسب الذهب الى جيوبهم بدون كد ولا كدح . فينما ينظر الاقتصاديون الى رأس المال كوسيلة مهمة لاحداث التروة ويطنبون في مدحه نظر اليه الاشتراكيون كأنه سلاح يجرده أصحابه في وجوه الغير . فيأتون لهم صاغرين وعلى ذلك يملأ هؤلاء الفضاء صخباً وسخطاً عليه . وتعريف الاقتصاديين أحسن لانه يظهر مزية رأس المال بدون نطر الى ما يعرض له . وأما التعريف الآخر ففنه شيء من التهويل إذ ليس كل مال مغتصباً حتى يقال ان إيراد صاحبه بدون كدح ﴿ كيفية الحصول على رأس مال ﴾

« والآن ما هي الطريقة التي يسير عليها الانسان حتى يتكون عنده رأس مال ؟ » هذا سؤال بطرحه العامل السيط الذي بكسب بضعة قروش في اليوم وكل شخص لم يرث عن أهله نسباً حينما يرى ما لا غنىء من السؤدد والعظمة وتوق نفسه لان يصير منهم . فان قال له الاقتصادي « ان رأس المال هو نتيجة العمل » كما قال ماركس عنه انه « عمل متبلور » سخر منه وقال « انى أستغل دائماً . أستغل من الفجر الى غسق الليل . أستغل بكل قواى . فأبن هو رأس المال الذى أنشده » وان قال انه نتيجة العمل في الأرض فام في وجهه ذلك الملاح الذى وقف حبانة على خدمتها وقال له « قد اسنعلت

طول حياتي في الأرض فأين هو رأس المال ؟ » فلا يجد الاقتصادى لنفسه مندوحة عن الاجابة بغير ما تقدم . ليس رأس المال نتيجة السغل فقط أو نتيجة السغل في الأرض . بل لابد من وجود سئ قبل الحصول عليه . هو « التوفير » . لو فطن العامل البسيط انك الحقة فلم يمس وجيهه خلو من كسب يومه . لو وقف الفلاح على كنهها فلم يحصد الزرع اليوم ويبعده في الغد تارة بالتبذير وطورا لعدم ترتيب معيشته لا يصبح للعامل البسيط وللـفلاح المجتهد رأس مال . والتوفير هو ان يحرم الانسان نفسه من صرف جـء من مكسبه . فان كان عاملا متلا احتفظ على جـء من أحرته وان كان فلاحا لم ينفق كل غلة أرضه . وهو من الأمور الواجبة . قال عروجل (ولا تبذر تبذيرا) « نهى عن صرف المال الى من لا يستحقه فان التبذير انفاق في غير موضعه مأخوذ من تفريق البذر وإلقائه في الارص كيفما كان من غير تعهد لمواقعه وقد أخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم والطبرانى والحاكم وصححه والسهبى في الشعب عن ابن مسعود انه قال التبذير إنفاق المال في غير حـء . وقرئ الماوردى بينه وبين الإسراف بان الإسراف تجاوز فى الكمة وهو جهل بمقادير الحقوق . والتبذير تجاوز فى وقع الحق وهو جهل بالكيفية وبمواقعها وكلاهما مذموم . وفسر الزنخشرى التبذير هذا بتفريق المال فيما لا يدبى وانفاقه على وجه الإسراف» ^(١) . ثم علل النهى عن ذلك التبذير فى نفس الآية فقال (ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) « أى ان من يصرفون المال فى غير موضعه مما تلون للشياطين فى صفات السوء التى من جملتها التبذير» ^(٢) ومن ذلك نرى ان الله عز وجل لم ينه عن صرف المال فى

(١) تفسير الألوسى الجزء الرابع ص ٥١٢ (٢) الألوسى

موضعه كالأكل والملبس والنفقة على الأهل على شرط التوسط في ذلك لقوله تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) ففي هذه الآية « تميلان لمنع الشحيح وإسراف المبدّر زجراً لهما عنهما وحملًا على ما بينهما من الاقتصاد والتوسط بين الإفراط والتفريط وذلك هو الجود الممدوح بخير الأمور أوساطها » . وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التوفير والاحتفاظ بالمال فقال « تزود من صحتك اسقمك ومن غناك لفقرك ومن سبابك لهرمك » وأخرج أحمد وغيره عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما عال من أقصد » وأخرج البيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام « الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة » وفي روايه عن أنس مرفوعاً « التدبير نصف المعيشة » وانا اذا تتبعنا الانسان في أدوار حياته نجد حرصه على التوفير نتيجة بعد نظره في العواقب . فلم تتوجه عيائه اليه في فطرته أو بربريه لعرضه ما يدخره للصياح أو السلب من حمة . ولقلة حاجاته وقلة عدد من يلزمه نفقتهم من حمة أخرى . لم يكن يدور بخده يوماً ما ان الهم التي أسبغها عليه الله تعالى نحتاج الى غير الاعتراف من مآهلها بدون عناء حتى يحتفظ بشئ مهاسيما وأن تلك الخيرات كانت غير قابلة للخيار . ولكنه بعد ذلك ابتدأ ينظر الى اعداء مما حوله . ابتدأ يفكر في مصير أولاده من بعده وكيف يعيشون اذا هو لم يترك لهم شيئاً فعمد الى التوفير مدفوعاً (أولاً) بحب ذويه (ثانياً) رغبة الطهور والعيس في سعة مما يحدثه من الثروة (ثالثاً) مباراة غيره في املاك القوة المحركة للعالم وهي المال (رابعاً) ريادة احتياجاته ورغبته في سدها . فهو في حاله المندبة لا يحتاج فقط الى الحاجيات كالطعام والسراب

واللباس والسكنى بل الى الكماليات من الرياش والتعليم الذى أصبح ضرورياً
 فى البلاد المتقدمة . فبدون توفير شئ من مكسبه لا يقدر الموظف الذى
 يتناول ستة جنيهات على القيام بتربية أولاده أو شراء حاجاته . وبغير هذه
 الطريقة لا يجد الصانع الذى يكسب عشرة قروش فى اليوم ما يعده للطواريء
 كالمرض والعزل والمهرم * شروط التوفير * . وأهم شرط يلزم توفره قبل
 التوفير هو استتباب الأمن لأنه متى أمن كل فرد من تعدى الغير عليه
 واغتصاب ماله . أقبل على جمع المال لأنه لا يخاف وقتئذ أن يحرم هو منه
 ويتمتع به غيره . ومصدق ذلك ان التوفير كان معدوماً أو قليلاً فى الأعصار
 الاول وقت ان كانت السيطرة لأفراد قلائل يجردون من يساؤون من تروته
 فكان كل فرد يفضل صرف ماله ولو فى غير موضعه على تركه لغيره يتمتع به
 ولا تزال الحال كذلك فى الممالك المعتلة الأمن مثل روسيا وكثير من
 جمهوريات أمريكا . وتاب من الباريح ان الثورة فى المملكة تعوق ازدياد
 الثروة . وهذا لقلّة الرغبة فى التوفير . والشرط الثانى هو تهليل النفقات
 وتقديم الاهم منها على المهم كتفضيل الطعام مملاً على الكساء . وهذا عن
 الفخفة الكاذبة كركوب العرباب بلا موجب وما شابه ذلك من الكماليات
 وهناك عامل آخر يستجعب على التوفير وجمع رؤوس الأموال . وهو زيادة مرافق
 الاستثمار فى المملكة كالمناحم التى لم تختف . وكذلك زيادة معدل الفائدة .
 فاذا زاد معدل الفائدة أو عبارة أخرى اذا زاد المبلغ الذى يأخذه المقرض
 ربا على ماله رغب كل شخص فى جمع المال بحرمان نفسه فى الحال رغبة فى
 التمتع فى المال . بيد اننا يمكننا ان نأتى بتال يكون فيه هبوط معدل الفائدة
 داعياً الى التوفير . فاذا فرضنا ان موطفاً يريد أن يكون دخله السنوى ٤٠٠

جنيه في أيام تقاعده . فلو كان معدل الفائدة ٤ بالمائة لزمه أن يوفر ١٠٠٠٠ جنيه . ولو كان ٨ بالمائة وفر ٥٠٠٠ جنيه وهذه مسألة استثنائية لا يقاس عليها . ولا داعي الى القول ان زيادة أسباب الرفاهية وتقدم العمران والوقوف على أسرار الحياة العملية كلها عوامل تبت في نفس الانسان حب الاقتصاد في المعيشة والتوفير عملاً بما يقتضيه النظر في العواقب . ويختلف التوفير صعوبة وسهولة باختلاف المهنة . فلا يؤثر توفير خمسة جنيهات في الشهر على موظف مرتبه ثلاثون تأتير خمسة قروش في اليوم على صانع أجرته عشرون قرشاً وذلك لان هذه الاجرة تكاد لا تقوم بمحاجاته الضرورية . فيصعب عليه حجز سئ منه وخصوصاً في أول الأمر . ويكون التوفير (أولاً) بحجز جزء من المرتب اذا كان من يريد التوفير موظفاً . ومن الأجرة اذا كان صالماً . وكثيراً ما ينفق الموظفون جزءاً من مرتبهم في تربية أولادهم وبدل ذلك يزيدون روة المجتمع وكذلك لعنى الصانع بتقوية أولادهم لينتفع بهم في المستقبل ويزيدوا روة السعيب (نائياً) بوضع جزء من أجرته الأرض اعرض الاستثمار في المستقبل . سواء كان هذا بالمأجرة أو بواسطة اصلاح الأراضى وهكذا . ومما يؤسف عليه ان كثيرين من أرباب الأطين لا يوفرن شيئاً من أجرته أراضيم ليكون لهم في المستقبل رأس مال يساعدهم على اصلاح تلك الأراضى وزيادة غلتها أو على شراء أطين غيرها والانتفاع بخيراتها . وقد تجبرهم قلة المال على الاستدانة فمورطون أنفسهم ويهبطون أراضيم بالدين وليس هذا من بعد النظر في سئ (ثانياً) محفظ سئ من الربح اذا كان من يريد التوفير تاحراً وهذا يربد رأس ماله الأصلي ويضاعف روته . على انه وان كان التوفير أهم وسيله اصل بها الانسان الى رأس مال

إلا انه ليس كل رأس مال ناتجاً عنه . فالقوس والنشاب مثلاً وهما رأس مال
الموحس لم ينتجا عن التوفير . وإذا نظرنا في روة الشعب لا نجد كبيراً
منها ناتجاً عن التوفير مباشرة . والسبب في ذلك هو ان التوفير الذي نتكلم
عنه هو الامتناع عن الصرف لغرض الانتفاع في المستقبل . وهذا الانتفاع
يكون ببناء المعامل وشراء مهاب الصناعة ودفع أحوار العملة أو بمد سكك
الحديد وغيرها من الثروة التي تحدث إراداً . وإذا لا مانع من القول ان
سكك الحديد والمعامل درجة التوفير بمعنى ان المسد لها هي العقود التي وفرت
﴿ تقسيم رأس المال ﴾ قسم الاقتصاديون رأس المال الى (١)
منزلك وهو كل الأصناف التي تسد حاجة العامل مباشرة كالأطعام والشراب
واللباس والسكنى . وليس المقصود من سد العوز مباشرة أن يسده في الحال
إذ ربما سده على سنين متعددة . فال «سميت» «ان جملة من الملابس تكفي
سنتين وجملة من أثاث المنزل تكفي نصف قرن أو قرناً . ولكن جملة من
البوت ربما تسد الحاجة اجالاً عديدة اذا اعنى صاحبها بدائها وأحسن
تأسيسها وهي وان كانت فناؤها بعيد الوقوع . ولكنها تعبر كالملاسل
والأثاثات انها بنيت للاستعمال» . (٢) متمر ويسمل كل الآلات والمهات
التي تستخدم في العمل مال ذلك سكك الحديد والمعامل والسفن والأحواض
وغير ذلك وانما سمي متمرراً لانه يحدث روة (٣) ثمت وعرفه «ميل» بانه
« الحائر لصفة الاستقرار والصلابة وكانت الروة الحديثة بواسطة تأتي على
دفعات متعددة » مال ذلك المصنع والآلة البخارية . لان الروة التي تحدث
منهما سواء كانت منسوحات قطنية أو حريرية أو غيرها تأتي كلما أديرت تلك
الآلات (٤) من ازل وعرفه أيضاً بانه «ما هو مأخذ الروة بواسطة استعماله

بطريقة مخصوصة « كالطعام والشراب والمواد الأولية فان وظيفتها واحدة دائماً وهي رد عوز العملة . وقال « سميث » مبيناً الفرق بينهما « اذا كان رأس المال مستخدماً لغرض احداث رروة في المستقبل . فان هذا الاحداث يكون إما ببقائه في حياراة الشخص أو باستهلاكه . ويسمى في الحالة الأولى بابتاً وفي الثانية متداولاً » ويفصل رأس المال البات المتداول من جهة نحمله وعدم تأثره بالطوارئ . فالمعامل وسكك الحديد تبقى قروناً طويلاً لا تعب بها أيدي الزمان ولا تكلف صاحبها نفقات كبيرة إلا في أول بنائها . وربما حصل منها على ما دفعه فيها في بصعة أسهر أو أيام إلا ان اقتناءه يقتضي مخاطرة . فمثلاً اذا بب سرکه . معملاً في إحدى الجهات ولكنها وجدت التجارة كاسدة هناك فلربما تحملت خسائر عظيمة . وكذلك اذا مدت سكة حديد الى جهة لم يقبل الناس عليها ولذا كان من الحكمة أن يقرار الاساز الفوائد التي تعود من رأس المال البات بالحسائر التي ربما تكون نتيجة اقتناء بل أن يقبل على ذلك . (٥) مخصص وهو ما خصص لجهة من الاستغلال فلا يمكن استعماله في غيرها مثال ذلك آله الطباعة وآله الخياطة . (٦) غيم مخصص وهو ما يمكن استعماله في كل شيء كالنقود مثلاً ولا سك في از هذا أكبر فائدة لانه لا يتقيد بعمل من الأعمال بل يمكن استخدامه في كل ما يفيد (٧) استثماري . وهما نوع من رأس المال لا يرقى التجارة مطلقاً وتعود فائدته على صاحبه فقط ويسمى استثمارياً أو مربحاً . مثال ذلك النقود التي تقرص لمبذر برها فان الغرض الذي يستعمل فيه لا يفيد الهيئة الاجتماعية المرة ولا يساعد العمل بأي وجه ولا يحدث ررودها . وانما سمي مربحاً لانه يعود بالربح على المقرض . وكذلك البيت الذي يؤجره صاحبه . وسيرد

الكلام على الأجرة ان شاء الله في الكتاب الثالث عند الكلام على توزيع الثروة. وليس المقصود من ذكر تلك الأنواع بيان ان كل نوع منها قائم بداته فاننا نجد مثلا ان رأس المال الاستهلاكى هو المتداول. وان الثابت هو المثمر

— كيفية تنظيم 'العمرات' —

أما وقد عرفنا في الباب الأول الوسائل الثلاث التى توصل بها الانسان الى الاحداث يجدر بنا أن نقف فى هذا الباب على النظامات التى سار الانسان عليها فانتظمت حركة الحاصلات. وأمكنه أن يستفيد من تلك الوسائل ويزيد الثروة التى يحصل عليها بواسطتها وأهم تلك النظامات التى ينظم بها الاحداث هى . (١) 'قواعد تنظيم الانتاج والعمرات' * أو بعبارة أخرى تلك الأصول الطبيعية التى تتوازن بواسطتها كفتا المعروض والمطلوب فلا يزداد ما يصنعه الانسان أو يزرعه (ب) 'العمرات فى 'العمرات' وهو أحسن ما وصل اليه التضامن فى العهد الأخير واردة بواسطته كليات العمرات . وقبل أن نتكلم على كل من هذين نورد طرفاً من تاريخ الصناعة . وكيف ابتدأت صغيرة حتى وصلت الى ما وصلت اليه الآن من الاهمية . إذ على الأصناف المصنوعة تدور التجارة . لاسيما فى الوقف الحاصر الذى ارداد فيه الحاجات وانفسح ميدان العمل فقول (١) 'الصناعة فى 'العمرات' ذكرنا فى التمهيد كيف تكونت القبيلة واجتمعت عصبيتها وكيف كانت معزلة تمام العزلة عن غيرها . وفى ذلك الدور كانت تلك القبائل أو البطون لاهتم كل واحدة منهن إلا لصنع ما يلزم لها وكان كل فرد من أعضائها يستغل بما يلائمه فعلى الرجل بناء البيت . وعلى المرأة خياطة الملابس . وكبيراً ما كانت تلك المجتمعات

الصغيرة تقتنى العبيد والاماء وتأمروهم بصناعة ضرورتها . على ان تلك الصناعات كانت في أقصى درجات الانحطاط (أولا) لاقتصار كل فرد على ما يوحيه اليه عقله وكثيراً ما يخطئ (ثانياً) لقلّة الحاجات (ثالثاً) لعدم الاعتناء إذ ان أكثر أولئك الصناع في الأسرة كانوا يشتغلون من الرهبة وليس لرغبة في العمل (رابعاً) لقلّة التنافس فلم تخس الأمة المكلفة بصناعة الملابس متلا ظهور غيرها عليها مادام ذلك العمل منوطاً بها وحدها « ٢ » سرّات الصناع تم خطت الصناعة بعد ذلك خطوة على أثر تغيير عظيم في الحالة الاجتماعية وانصمام كثير من القبائل أو المجتمعات الصغيرة تحت سلطان الحكومة فزادت العصبية بين افراد تلك المجتمعات وسرى التضامن بينهم وأسسوا جمعيات للتعاون والاحاء . وليس في تاريخ جهة من الجهات أحسن متلا لتلك الجمعيات من تاريخ أوروبا في القرن الخامس عشر والسادس عشر بعد نهضتها العلمية الكبرى التي تلاها تقدمها العمراني . وكان من ضمن تلك الجمعيات شركات العملة التي جمعت أرباب الصنائع بعدان كانوا متفرقين أيدي سباً في المجتمعات الصغيرة أو الأثرات فوجدت شركات للبنائين وشركات للغزاليين وشركات للنجارين وهكذا . وكانت كل جمعية من تلك الجمعيات تختار أفراداً منها يراقبون العمل وتدافع عن صواالح افرادها وكان أولئك الأعضاء يؤسسون بمضهم بعضاً و يقيمون الحفلات الدينية . وقد أفادت تلك الشركات الصنائع وزادت كل واحدة منهن في اتقان مهنة من المهن . وذلك « أولا » لوجود التسابق بين الأعضاء في استجادة الصنائع « ثانياً » لعدم استقلال كل فرد برأيه كافي الدور المتقدم . وقد بلغت تلك الجمعيات أهمية كبرى وصارت قوية الشوكه حتى ان بعضها كانت تفعل بالأشعار ما تشاء لعدم

وجود المزاحم . على انه في القرن السابع عشر فقدت تلك الشركات أهميتها
 فقد دب في نفوس بعض الأعضاء من المؤثرات ما افترط بها عقد اجمعهم
 ولازم كل منهم بيته يزاول مهنته فيه ولكس لا لبيع نتيجة عمله بنفسه كما
 كان يفعل قبلا بل لبيع ما يصنع الى وسيط بينه وبين الغير . وهكذا تداعى
 بنیان تلك الجمعيات في كثير من الممالك . وصارت لا تلائم القرن الثامن عشر
 ليلها دائماً الى نفع ذاتها ولو بضرر المجتمع (٣) ظهور المحرم : ولعد ان دالت
 أيامها ولزم أعضاؤها بيوتهم كما تقدم سعى التاجر الذي كان يتوسط بينهم وبين
 المشترين في لم تنفعهم وجمعهم في محل واحد هو المعمل . وكان لظهور المعامل
 تأثير عظيم على الصناعة . حيث أمكن كل فرد انه يتقن عمله . فهو لم يكن
 مكلفاً باحضار الآلات اللازمة كما في الأدوار المتقدمة بل كان كل ما عليه
 أن يشتغل تحت مراقبة صاحب المعمل في مقابلة أجر يتقاضاه . وقد تكامنا
 في الباب المتقدم عن فوائد تقسيم الشغل في المعامل وعن كفاءة العملة وكيف
 دعا ذلك الى اتقان كثير من الصناعات . (٤) ثم وجد الانسان ان قوته
 العضلية لا تساعد على صنع كميات كثيرة من البصائع في وقت قصير .
 ووجد أيضاً ان بعض الأشغال المكلف بها مملة فصنع من الحديد آلات
 تقوم مقام يده في تلك الأعمال . وصار بهذه الطريقة لا محتاج الى بذل
 مجهود عظيم . إذا مكنه بيد واحدة أن يحرك آلة كبيرة للغزل أو النسيج
 مثلاً وأمكن المرأة الضعيفة القوى أن تدير آلة الخياطة بغاية السهولة .
 فتخيط الملابس في أقرب وقت بعد ان كانت تنكب على عمل التوب الواحد
 أياماً عديدة . فاختراع الآلات وان أثر على الفوائد التي كانت تعود من
 تقسيم الشغل وحذق كل صانع إلا ان ذلك لا يدكر بحجاب فوائد تلك

الآلات التي منها (أولاً) انها ترحل عن عائق الصانع الاعمال المملة كقطع الأخشاب ونقب الحديد حتى يقدر أن يوجه عنايته الى أعمال أخرى تحتاج الى براعة (ثانياً) انها تساعد في الأعمال الشاقة التي لا يقدر عليها لولاها . فمن ذا كان يقدر على رفع الأحمال الثقيلة أو احتفار الأرض الصلدة بدون الآلات الرافعة أو آلات الحفر ؟ (ثالثاً) انها تقصر الوقت اللازم لصناعة الصنف وهذا ظاهر لا يحتاج الى بيان (رابعاً) انها تمكن الانسان من القيام بالصناعات الدقيقة التي لولا الآلات ما تسنى له القيام بها . مثال ذلك العدد اللازمة للساعة . تلك العدد الدقيقة التي لولا اختراع الآلات لقصى الصانع رمناً طويلاً في صناعتها . (خامساً) انها تصنع الأشياء ذات المقياس الواحد بغاية الدقة فيمكن استعمال أحدها بدل الآخر . مثال ذلك اذا ضاعت قطعة من الأجزاء المكونة لآله حياطة أمكننا الحصول على مثلها ولولا وجود الآلات لما أمكن صنع تلك القطعة الماثلة (سادساً) وهناك فائدة عظيمة لجميع الآلات وهي تشابه كثير منها في التركيب حتى ان الصانع المتمرن على إحداها يقدر على معرفة أجراء الآله الأخرى بغاية السهولة وليست هذه المزية بالشئ القليل فهي بريل العقبات التي تقف في طريق الصانع المحترف باحدى المهن أن يستغل في مهنة أخرى « سابعاً » ولا ننسى ان الآلات تساعد أيضاً على صنع كميات كثيرة من البضائع بنفقات قليلة . وغير خاف ما في ذلك من تقليل الأسعار وريادة الرخاء .

﴿ قوة البخار والكهرباء ﴾ وقد كان الانسان يدير الآلات بيده في أول الأمر ولما صعب عليه ذلك استخدم الريح فوجده كثير التقلب لا يدوم له الانتفاع به وذل الماء واستفاد من قوة انحداره في ادارة معاملة . على ان

كل ذلك لم يفده مثل البخار. وأول من وقف على سر البخار وأنه قوة هائلة تفوق جميع القوى الطبيعية هو «نيوكومن» سنة ١٧٠٥ وأتى بعده «جيمس وات» سنة ١٧٦٩ واخترع تلك الآلة العجيبة التي خدمت الإنسانية خدمة كبرى وأتى بعدهما «جورج ستيفنسون» وغيره ممن زادوا هذا الاختراع تحسناً. وكان اختراع البخار فائلاً حسناً للمعامل في البلاد الصناعية كما كان للمواصلات في البر والبحر فأصبحت تصنع كميات عظيمة من البضائع وترسلها إلى أقصى بلاد المعمورة في مدة قصيرة. وأخذت ثروة الممالك الصناعية كأنكثرتا والولايات المتحدة تزدد ازدياداً هائلاً وكثر في هذه أرباب الملايين وذلك بفضل الآلات البخارية التي تدير معاملها الضخمة وليس الفضل للبخار وحده في ترقية الشؤون الاقتصادية وريادة القوى المحركة في المعامل. فقد خدمت الكهرباء العالم الصناعي خدمة لا تقدر فهي تسير القاطرات وندير الآلات. وتنير الطرقات. ويزداد استعمال الكهرباء في كثير من المصانع وخصوصاً في الولايات المتحدة. ويستعمل «الغار» في تحريك بعض الآلات كالآلات الزراعية والآلات التي لا يقصد منها أحداث قوة عظيمة. وربما لجأ الإنسان في المستقبل لتوليد القوى الطبيعية لإدارة تلك المعامل الضخمة التي تستهلك كميات عظيمة من الفحم لأنه لن يدوم فلمناجه حدم معلوم أما الطبيعة فلن تقف قواها عند حد. وناهيك بمثل تلك الآلات «نياجرا» بأمر يكاد ليل على عظمة تلك القوى الطبيعية.

﴿أولاد البخارية والعملة﴾ والآن يعرض هذا السؤال «هل تفيد الآلات البخارية العملة» على ذلك أجاب الاقتصاديون العلميون بما يأتي (أولاً) أن الآلات تكون نتيجة هبوط الأسعار. وأن كل اختراع يقلل

نفقات صنع الصنف ويخفض سعره يفيد العامل كما يفيد غيره من مستهلكي تلك الأصناف (ثانياً) يقولون ان كل اختراع آلى يسبب هبوطاً في أسعار البضائع وانه كلما قلت الاسعار كثر بيع الأصناف فتزداد حركة التجارة ويحصل العملة العديمو الخدمة على خدمات كثيرة . فالاختراعات بدل أن تضيق في وجوه العملة ميادين التكسب تفتح امامهم أبوابه « وهناك أمثلة عديدة على ذلك ومن ضمنها اختراع آلة الطباعة . فانه لازدياد الكتب على أثر ذلك الاختراع ازداد عدد الطابعين على عدد النساخين في القرون الوسطى » ^(١) (ثالثاً) ويزيدون على السببين المتقدمين ان استعمال الآلات يوفر على العملة التشغيل اليدوى ويقلل النفقات . فيربح كثيرون من ذلك . يربح صاحب المعمل ويربح المشتري ^(٢) . واختلاصة هي ان الآلات وان كانت كثيرة الأخطار على العملة في أغلب الأحيان وداعية الى اختلال التوازن بين ثروة الافراد إذ ينما نراها تملأ خرائن أصحاب المعامل بالذهب نرى مكسب العملة قليلا بجانب تعبهم . ولكن الفوائد التي عادت منها على ثروة الشعوب من توسيع نطاق التجارة وتوطيد دعائم العمران وزيادة الرفاهية لا تدع مجالاً للشك في اغمار تلك المضار القليلة بجانب مزاياها الجليلة .

﴿ (١) كيفية تنظيم الثمرات ﴾

ما أشبه القواعد الاقتصادية التي تربط الانسان بأخيه في المعاملة بالقواعد الطبيعية التي تسير الأفلاك عليها ، وما أكر ظهور هذا السببه في الترتيب الذي تسير على مهجه السوق التجارية . نرى دائماً ان التوازن الاقتصادي

بين المعروض والمطلوب من الثمرات سواء كانت نتيجة الصناعة أو الزراعة
بأثنى من نفسه . وانضرب لذلك . مثلاً صنفاً نفقت سوقه وأقبل الناس على
شرائه فانه ان كانت الكمية المعروضة من هذا الصنف للبيع أقل من المطلوبة
منه أو بعبارة أخرى اذا كان من يريدون شراءه أكثر نفيراً ممن يريدون
بيعه ارتفعت أسعاره . وأقبل أصحاب المعامل على صنعه وبذلك يكثر المعروض
منه . ويهبط سعره فيحدث التوازن المطلوب . هذا هو القانون الطبيعي
الذى تتوازن بواسطته كفتا المعروض والمطلوب . فاذا عرف صاحب المعمل
الذى يصنع صنفاً من الأصناف هذه الحقيقة الناصعة فلم يصنع إلا بقدر
اللازم راجت بضاعته وانتظمت كفة الغلات . ومعرفة القدر اللازم كانت
أمرًا سهلاً في زمن الاسرة ووف ان كان الافراد قليلين والحاجات قليلة أيضاً
وكذلك كان من السهل أن يعرف أعضاء شركة العملة عدد افراد هههم
المحتاجين لصنف من الأصناف التى يصنعونها . ولكن بعد ان صارت السوق
قطرية أو دولية لم تبق معرفة المقدار المطلوب بالأمر السهل وأصبح صاحب
المعمل محتاجاً لنباهة فائقة وطرف فى العوالم يرى ههما المقدار المطلوب فى
المستقبل ولو بوجه التقريب . أصبح صاحب المعمل يعرض مصنوعاته
لأعلى قطر واحد فقط بل على جميع العالم وان غلظه واحدة يرتكبها فى تقدير
اللازم ربما كانت كافية لهدم جميع آماله . ماذا يعمل صاحب أحد معامل
القطن فى انكلترا الذى يمد مئاة الملايين من جميع الأقطار بالبضائع القطئية
هل يكفيه أن يصنع وكفى ؟ كلا . لانه ربما يصنع كمية عظيمة من البضائع
واسكنه عند عرضها واحد اعراضاً عن شرائها لقلة الطالين أو قلة المال اللازم
للتراء أو ربما يصنع كمية قليلة من الصنف طناً منه انه مرعوب عنه فوجده

مرغوباً فيه فيندم حيث لا ينفع الندم . فتلافياً لكل ذلك ومحافظة على انتظام الحركة في صنف من الأصناف سواء كان من الأصناف الزراعية أو المصنوعات يحسن (أولاً) أن يعرف المحدث للثروة المقدار المطلوب منها ولو على وجه التقريب فان كان من أبواب الأطناف حس نبض العالم التجارى أولاً وعرف بالاجمال القدر اللارم من القطن مثلاً للمعامل وكية المزروع منه في الجهات الاخرى قبل أن يزرع كثيراً من أرضه منه ويصرف مالا كثيراً على ذلك . وان كان صاحب معمل حس نبض الحركة المالية وعلم بالتقريب المقدار المطلوب من الصنف الذى يصنعه فلا يصنع ملابس للشتاء مع علمه بانه على وشك الانتهاء . ولا يكسر من صناعه ما يتغير في كل وقت على حسب الأدواق (ثانياً) أن يكون رأس المال المستخدم في الاحداث مرناً بحيث يمكن تحويله الى شكل جديد بأسرع من لمح البصر . على ان هذا ليس ممكناً في كثير من رؤوس الأموال كسكك الحديد والآلات البخارية والمعامل فانها لا يمكن تحويلها في الغالب من شكل الى شكل . أما رأس المال الغير المخصص فهو كالعجينة يمكن تشكيله بأى شكل . والمشاهد ان المعمل المستعد لصناعة صنفين من الأصناف كالمسوجات القطنية والحريرية مثلاً أكثر فائدة من المصنع المعد لصناعة المسوجات القطنية فقط . ذلك لان صاحبه متى رأى سوق أحد الصنفين متلبدة بالغيوم صرف رأس ماله في صناعة الآخرة . وكثيراً ما ربا الربح من أحدهما على الخسارة في الآخرة . (ثالثاً) أن تكون الثمرات من الأصناف الضرورية كالملابس والآلات وغيرهما مما لا يفتقر الناس عن طلبها . وقد وجد ان المستغلين لصناعة هذه الأصناف يسهل عليهم أن يسيروا بحكمة وروية لانه لا يبق عليهم سوى

السمى فى الانتفاع بذلك القانون الطبيعى وهو قانون العرض والطلب .
ولندرس الآن كيف يجر عدم الروية فى معرفة المقدار المطلوب والمقدار المنتظر
عرضه من صنف من الأصناف الى داء عضال فى العالم الاقتصادى يسمى الأزمة

الازمات

لم يكد يبتدىء القرن التاسع عشر حتى ظهر تفسير عظيم فى النظمات
الاقتصادية وبرزت الى عالم الوجود تلك الاختراعات الجليلة التى كان لها
أعظم تأثير فى العالم الصناعى والتجارى إذ سهلت المواصلات بين المصر
والمصر ووصلت العلائق التجارية بين الأمم واتسع نطاق الصناعة فأصبح
أصحاب المعامل يصنعون البضائع لكل العالم وأصبحت الأموال لا تقتيد
بجهة من الجهات بل تستمر أنما يرجى المكسب فصار المليون لا يقتصرون
على وضع أموالهم فى سبيل الانتفاع بالموارد الطبيعية فى بلادهم بل يرسلونها
الى الجهات الأخرى القليلة المال الكثرة الخيرات . وعلى أثر ذلك مدت
سكك الحديد فى كثير من الأقطار . واحتفرت المناجم . وشيدت المعامل
وأنشئت المصارف . وازدادت العلائق التجارية بين الممالك وأضحى كل
العالم المتمدين وكل ماله علاقة به جسماً واحداً . اذا تألم منه عضو شعر باقى
الأعضاء بالألم . واذا شل طرف تعطلت منافع أطراف كثيرة . غير ان
ذلك النظام الاقتصادى لم يسلم من خلل ينتابه من وقت الى آخر . وذلك
الجسم لم تسلم أعضاؤه من أمراض تفتك بعضها فتعطل البعض الآخر .
وأشد تلك الأعداء خطراً هى الأزمات الاقتصادية . ومعرفتها ولو على
وجه الاجمال واجبة على كل من يهتم صحة ذلك الجسم كما انه يجب على الطبيب

أن يراقب الانسان في مرضه وصحته قبل أن يحكم له أو عليه . وليس من السهل على الاقتصادى أن يضع تعريفاً لتلك الامراض الاقتصادية بكلمة أو كلمتين أو ثلاث كما انه لا يقدر الطبيب أن يعرف المرض بأكثر من ذكر أعراضه . ولذا كان وصف تلك الأمراض الاقتصادية وتشخيص أعراضها أحسن تعريف لها . بيد ان بعض الاقتصاديين أرادوا أن يضعوا تعريفاً لها فقال «روستير» انها عبارة عن اختلال التوازن بين المعروض والمطلوب فعلا . وقال «جونس» عنها « انها عبارة عن ابداع غير تدريجى لنظام منتقد في المعاملات التجارية يؤول الى تصفية ينتج عنها عجز كثير من التجار عن الوفاء بتعهداتهم » ومن التعريفات الوصفية ما قاله اللورد « اوفرستون » عن الأدوار المختلفة التى تتدرج فيها الأحوال الاقتصادية من انها «حالة سكون يتلوها نمو في التجارة فتوطد في الثقة فشغف بالتجارة ثم تغال فيها فتسبج فكساد فضيق ينتهى الى السكون » ثم تعيد هذه الأدوار نفسها وهكذا فترى من هذا ان الأزمة هى عبارة عن نتيجة ضيق هو رد فعل لاجهاد عظيم في الاحداث سواء كان الاحداث بصنع البضائع وعرضها في السوق القطريه أو الدولية أو بوضع رؤوس الأموال في المشروعات كمدسك الحديد وانشاء الشركات . وتسمى الأزمات بحسب السبب الذى حدثت منه فان حلت من اكتظاظ السوق بكميات كثيرة من المصنوعات سميت الأزمة صناعية وان حدثت لعدم الحكمة في المتاجرة سميت أزمة تجارية وان نتجت عن النظمات المالية سميت أزمة مالية . وان حدثت من النقود سميت أزمة نقود وهذه الانواع من الأزمات وان اختلفت أسماؤها ولكنها مرتبطة بعضها ببعض فالأزمة المالية مرتبطة بالتجارية لان المال قوام التجارة وكذلك أزمة

النقود مرتبطة بالصناعية لانه اذا وجدت كميات عظيمة من صنف من الأصناف وكان الطلب قليلا فان سبب ذلك هو قلة النقود في أغلب الأحيان فليس من مانع أن نبيع «جونس» في تسمية تلك الأزمات أرما ت اقتصاده ﴿ (١) أسباب الازمات ﴾ . ان الملك العلة الاقتصادية أسبابا كثيرة أهمها (أولا) تحسن العلاقات التجارية بين الانسان وأخيه الانسان وبالمالى بين الامة وأختها حتى اننى على ذلك اتساع نطاق التجاره وريادة كمية الاصناف المتجر بها ريادة رجحت بها كفة المعروض على كمية المطلوب في أغلب الأحيان فأجبر أصحاب تلك البضائع على سلوك أحد طريقتين أما بيع سلعم بأقل من نفقاتها أو عدم بيعها وكلاهما مودبا كثرهم الى الخراب ومورد من لهم علاقة بهم موارد الافلاس (ثانئا) ازدياد الصروريات وانتشار الترف حتى لقد اصبح صاحب المعمل سارى غيره فى صنع أصناف جديدة تسد تلك الحاجات وابتداع سلع روفى فى عمون المنرفين . ومن المعلوم ان نتيجة تلك المماراة قد تكون أحيانا ازدياد البضائع المعروسة على المطلوبه حتى تؤول الحاله الى ما تقدم (ثالثا) اتساع السوق الدوله بحيث أصبح من يرد صنع البضائع للمتاحة غير قادر على معرفة عدد من يريدون اساع صنفه فيصلع على قدر المطلوب وائس قادرا على معرفة عدد من يريدون مجاراه . فأصبحت مصنوعات عرضة للوار . اذا هو لم تتدر فى أمره . ولا نخل بكفتى المطلوب والمعرض (رابعا) انتشار استعمال الآلات المخاربه فى المعامل وزيادة البضائع لهذا السبب أيضا حتى صارت كفه المطلوب فى أغلب الأحيان أخف من كفة المعروض وهبط الأسعار وحل البوار (خامسا) الاختراعات لانها تغير النسبة بين وسائل الاحداث وسبرى فى موضع آخر كيف كان

عاقبة اختراع النقود القرطاسية وشيوعها في بعض الممالك (سادساً) ازدياد
المواصلات لأنها توسع نطاق التجارة . ومصدق ذلك هو التأثير الشديد الذي
أحدثه حفر ترعة السويس في الأسواق الغربية لأن كل مملكة من تلك
الممالك أرادت أن تنهز تلك الفرصة لتعرض مصنوعاتها على السرق الأدنى
والأقصى بواسطة تلك التربة التي احتضرت المسافة فزادت كمية المعروض
عن المطلوب في أكثر الممالك^(١) (سابعاً) الاشاعات التي نحدث بشأن صناعة
صنف من الأصف . مثال ذلك اذا تداول على الألسنة ان نوعاً من الملابس
القطيعة ستنفق سوقه . فان أصحاب المعامل يقبلون على صنعه طمعاً في الربح
ولكنهم بعد أن يتكبدوا نفقات كبيرة يجدون انهم صنعوا زيادة عن المطلوب
فيضطرون الى البيع وهم حاسرون (تامناً) المضاربات وسيرد الكلام عليها
في موضع آخر (باسعاً) التفرغ في التسليف لانه اذا كانت رؤوس الأموال
المستعملة في المشروعات مسددة كان أقل زرع في الثقة بالمدينين كافاً
لخدم آمال كثيرين ونحدث ذلك وقت التخلف بالمشروعات كما حدث في مصر
سنة ١٩٠٤ حسب أنشئت الشركات الكبيرة وشيدت المباني الضخمة وبني
كسبرو العلالى والفصور على خيالات وهمية لا أساس لها . وكان المصارف
في ذلك الوق مدهم بالأموال بدون أدنى مبالغة حتى جروا تنوطاً بعداً
في ذلك المبدان . ولكن سقوط بعضهم وضع حداً لتلك الأمانى الباطلة
وأضعفت الثقة وكف المصارف يدها عن التسليف وابنى على ذلك ان
عرض كبيرون أملاهم أن ينجس الأمان فلم يجدوا مستترين فأفلسوا وأفلس
كل من له علاقة بهم وحدث الأزمة المالية في سنة ١٩٠٦ وهماك سببان

آخران وهما المحروب لانها تحول مجرى القوى المحدثه للثروة فى المملكتين المتحاربتين الى النفقات على الجيوش المحاربة فتنهز الدول التى على الحياد تلك الفرصة وتصنع كميات كثيرة من الاصناف تريد عن المطلوب فمعتريها أزمة كما قدمنا مثال ذلك الأزمة الكبرى التى حدثت فى انكلترا سنة ١٨١٥ إذ كان سببها تغالى التجار الانكليز فى المتاجرة ليملكوا زمام الاسواق الأوروبية بعد ان تضع حروب «بابليون» أوزارها ^(١) والثورات . وما قيل فى الحرب بين دولتين يقال فى الحرب الأهلية التى تسعر نارها فى مملكة من الممالك . والحاصل « ان أسباب الأزمات الاقتصادية كبيرة فكل حادثة خائية تزيد بسببها كمية نتائج الأعمال أو يقل مقدار المطلوب وكل حادثة يتسبب عنها اختلال الحركة التجارية لابد أن تحدث أزمة » ^(٢)

﴿ (٢) عوارض الازمات ﴾ يقدر الاقتصادى أن يرى الأزمة على بعد كما يرى الفلكى الكسوف أو الخسوف وله فى ذلك علامات منها انه فتنام بالسرور والبهجة والتنقيب وراء كل ما فيه ربح ولو وهمياً فنشأ الشركات العديدة لمد سكك الحديد فى بقع مجهولة وتكثر الاساعات ويكثر مصدقوها طمعاً فى الاتراء . ومنها الفجور وخصوصاً فى حاجيات المعيشة وأصناف التمتع . والسبب فى ذلك هو ان المصارف وغيرها لاتصن بما عندها من المال حتى يصير القدر الموجود منه كبيراً فترفع الأسعار . ومنها ارتفاع الامور وذلك لان الأعمال كثيرة محتاج الى عملة كثيرين فيرغبهم أرباب الأعمال بزيادة الاجور . ومنها ارتفاع أسعار العقارات . وقد لوحظ ذلك قبل الأزمة المالية المصرية وخصوصاً فى أراضي الباء فى المدن . ومنها

ارتفاع معدل القسط وذلك لان كثيرين يريدون التعامل بالدين . ومنها
سفرة طلاب النقود وهبوط في أسهم الشركات ^(١) . ولا بأس من إيراد كلمة هنا
عن كل من الأمانة الصناعية والأمانة التجارية والأمانة المالية .

❦ (١) الأمانة الصناعية ❦

الأمانة الصناعية هي نوع من الأمانات الاقتصادية . وسببها زيادة
المعروض عن المطلوب بحيث يصير ذاك بضاعة كاسدة . وقد سبق الكلام
على ضرورة تنظيم الإحداث بحفظ التوازن الطبيعي بين المعروض والمطلوب
فاذا أمكن الوقوف على التغييرات التي تحدث في المقدار المطلوب سهل هذا
التوازن . وقد وضع الأستاذ « انجل » الالماني أربع نظريات في ذلك استنبطها
من ملاحظة مصروفات آلاف من الأسرات الالمانية وهي (أولاً) انه
كلما زاد مقدار إيراد الشخص نقص المعدل المئيني للمبلغ المخصص للطعام بالنسبة
للمصروف (ثانياً) ان معدل المائة المنفق في شراء الملابس ثابت لا يتغير
مهما زاد الإيراد (ثالثاً) ان معدل المائة المصروف على السكنى وأدوات
الوقود والنور لا يتغير أيضاً مهما كانت كمية الإيراد (رابعاً) انه كلما زاد
مقدار الإيراد زاد معدل المائة المصروف على الأصناف المتنوعة كأنواع الرينة .
على ان ارتباك حاله السوق واتساع نطاقها وزيادة الحاجات خصوصاً أدوات
الترف قد جعلت من الصعب معرفة المطلوب بالصبط أو معرفة التغير الذي
طرأ عليه . والسبب في ذلك راجع « الى انتشار الآلات البخارية الذي زاد
الصناعة ارتساكا حتى صار أصحاب المعامل لا يصنعون البضاعة لسوق واحدة
صغيرة بحيث يقدر على معرفة حالتها بغاية السهولة بل سرب روح التخمين

في كل فرع من الصناعة واتسع نطاق السوق وخفى على أصحاب المصانع مزاجهم وعجزوا عن تقدير الأسعار . فصار تلك الآلات الهائلة تصنع البضائع على غير هدى منها . ويزيد حاله ارتبا كما كل نحسين في وسائل النقل وكل احتراع لآلات تخفف الشغل وتزيد معه صعوبة اكتناه السوق . فترى إذن أن استخدام الآلات البخارية هو السبب المادي لملك الزلازل الشديدة التي لا يفارق زلزالها السوق التجارية الحديثة^(١) . ومما يزيد حاله السوق ارتبا كما ويضعف الصعوبة التي يحدها أرباب الأعمال وأصحاب المعامل في تقدير المطلوب اساع السوق بتسهيل المواصلات حتى صار من الممكن أن يزاحم صاحب المعمل الأمريكي مثلاً أصحاب المعامل الانكليزية في السوق الدولية ولم تعد السوق قاصرة على افراد قلائل ولم يبق أصحاب المعامل فادرين على معرفة عدد مزاجهم في جهة من الجهات ولو بطريق الحدس والحمين ومما لا يستهان به في النظام التجارية الحالية تولد مطالب جديدة في كل يوم وعدم سوب مسهل في التروة على ،بدأ واحد في الطلب حتى انك لتري الأصناف بتكر اليوم ويعدل عنها في الغد وتجد صنفاً تنفق سوقه مرده واحده وآخر ينقطع طلبه فجأة بدون أقل سبب معقول مثل هذه الحالة لما يوصد في وجوه أرباب المعامل باب التخمين ويحعل مرا كراً كبيراً لهم على سماع حرف هار من الافلاس . وبالنسبة للمدينين للبرود سواء كانوا أصحاب الأرض أو أرباب الأعمال أو الماليين سعدون اخطر المدين بهم بعد نظرهم فحقوقهم من سرائرهم وأنانيهم ولا يتغالي كل منهم في الاحداث . ولكن من العجب أن خرج الموقف يريد أغلبهم اقداماً لسبب (أولها) المطار الى فائدهم

التخصية والسعى وراء ما ينفع أنفسهم ولو بصدد الغير (ثانها) الرغبة في
 اكسار ربحهم لصنع كليات عطيه من البضائع حتى يعوضوا ما يفقدونه
 وليظهروا على عذرهم حتى ترداد كميات البضائع المصنوعة ازداداً هائلاً
 ونفسخ خوف السوق بها . والسبب زيادة المعروض عن المطلوب . وهذه
 الزيادة إما أن تكون في صنف من الأصناف فقط كأن تكون كمية البضائع
 القطنية التي صنعها المعامل في جهه من الجهات أكثر من اللارم وتسمى
 الوفرة هربية وإما أن تكتظ السوق الدولية بصنف من الأصناف وتسمى
 الوفرة عمومية وهنا الطامة الكبرى على أصحاب المعامل اذا هم لم يوفقوا
 بين المعروض والمطلوب . ولكن أنى لهم هذا في وسط ذلك المعترك
 الهائل ؟ ولا شك في ان كل صاحب معمل يريد أن يربح تلك البضاعة التي
 حلت بالسوق . مع بضائعه بمن ينحس ولو أفلاس وربما تنج عن افلاس
 صاحب معمل من المعامل الكبرى انتشار الشك في عهده . ومثل اليوم
 في ذلك مل البناء اذا سقط جزء منه تداعى باقي الأجزاء . فلاجل أن يحافظ
 أرباب المعامل على سمعتهم يسمى كثيرون منهم في عرض عقاراتهم ورؤوس
 أموالهم الثابتة كالألاب وغيرها حباً في تملك نقود بدلها ولكن ليس من
 مسترين لها فينتج عن ذلك ان تمتد الوفرة حتى الى الأصناف التي لم يصنع
 منها فوق اللارم ومع السوار بعد ذلك وينسند طلب أرباب المعامل للنقود لكي
 يتمدوا أنفسهم من الصيق ويقع كثيرون في مخالب القمطر وتعمل المعامل
 ونرى اليوم صرعى والأعمال معطلة والحركة الصناعية والتجارية ساكنة
 سكوناً قرب من الموت .

— (ب) — لزمة التجارية —

أما الأمانة التجارية فهي نوع من الأزمات الاقتصادية سببه سقوط كثير

من التجار وقد يكون هذا السقوط لأسباب كثيرة منها (١) قلة النتائج في صنف من الأصناف. مثال ذلك إذا تعهد أحد التجار لأحد المعامل بتوريد عشرة آلاف قنطار من القطن وحاءت الغلة أقل من ذلك التزم أن يشتري القطن من جهة أخرى للوفاء بتعهدده وأجبر على دفع مبلغ عظيم من المال ربما أودى بتجارته الى الدمار (٢) ومنها كثرة المعروض أيضاً. فإذا خزن التجار ثلاثة آلاف قنطار من القطن بدل أن يبيعوها بسعر القنطار أربع مائة قرش على نية أن يبيعوها في السنة المقبلة ثم جاءت تلك السنة بنتاج كثير من القطن وهبطت أسعاره أجبر هؤلاء التجار على أن يبيعوا ما عندهم بالسعر الجارى وربما أدى ذلك الى إفلاسهم وترزعق الثقة في غيرهم وحدوث أزمة وقد حدث مثل ذلك في انكلترا سنة ١٨٤٧ حيث ارتفع سعر القمح فأفلس كثيرون من التجار الذين كانوا يستوردونه من الجهات الأخرى. وتبعهم غيرهم ممن لهم علاقة بهم وخربت خزائن مصارف كنبرة ووقفت حركة المعاملات. ومن تلك الأسباب أيضاً المضاربة وهي ذلك الداء العياء الذي تفشى في جميع العالم التجارى وصار سبباً في سقوط تحار كبيرين ووقوف الحركة التجارية وحلول الأزمات على أثر ذلك. وكثيراً ما تنجم عن المضاربة ارتفاع الأسعار لدرجة لا تطاق. وكان ذلك داعياً الى عجز من تعهد من التجار بأحد الالتزامات كتوريد صنف متلاعن القيام بتعهدده. ولا يخفى ما في ذلك من الضرر به وبجميع من يعاملونه. وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى «أن أسباب الأزمة التجارية هي كل ما يؤثر على أداء الديون ومن حيث ان الأداء متوقف على حركة البيع كان ما يبيع هذا أول مسبب للأزمة وليس هناك ما يعطل حركة البيع أكثر من زيادة المعروض عن المطلوب

إذ انه يترتب عليها بوار كعبة عظيمة من العمرات ومما يسبب زيادة النتائج سرعة
زيادة رؤوس الأموال ولما كان هذا مسبباً عن التسليف كانت سرعة التسليف
هى سبب الأزمه التجارية . فكما ان التسليف منبع النجاح كذلك هو منبع
الخطر . وهو فى العالم الاقتصادى مثل الصحافة فى العالم المكرى وليس
هناك دامل غيره على اجتماع الفضيله والردلة «^(١)

— (ح) التسليف والادارة المالية —

أصبحت الثقة بين الانسان وأخيه تخلف عن الأول كبيراً . وأضحى
الاعتماد على تلك الثقة أقوى دعائم الأصول التجارية الحديثة . ولذلك نرى
ان القوانين التجارية تعتمد عليها كثيراً فقبل انبات التعهدات التجارية بأية
طريقة . مال ذلك الماده (٢١٥) من القانون المدنى الأهلى فانها أجازت
لأصحاب الديون الدجارية أن يبتوها بأية طريقة حتى ولو كانت تلك الديون
أكبر من ألف قرس دبوانى . وتحافظ على تلك الثقة فعاقب كل من يعبون
سها بتدائيس أو نحوه مال ذلك الماده (٢٨٥) من قانون العقوبات الأهلى وما
ملها . ومن المنظمات الاقتصادية الى طهرت فيها الثقة بأجل . ظاهرها تأسيس
المصارف فى كبير من الجهات لمد المحتاجين بالمال فى مقابله دفع تئ وبواسطة
تلك المصارف أمكن قضاء كبير من الأسغال التجارية بدون دفع نقود فى الحال
والاكتفاء بالعهد بالدفع فى الاستقبال . وهكذا أمكن بهذه الطريقه ادخال
تحسين عظيم على النجارة (أولاً) لان التسليف يوفر النقود ويمكن بواسطه
قضاء كبير من الأعمال بدون دفع فى الحال لان التاجر الذى أخذ من أحد
المصارف حمله من النقود كبر رأس ماله ويمكنه القيام بأى عمل مهم يعود

عليه بالنفع العميم (بأننا) ونزيد بواسطته رؤوس أموال الافراد ويسهل عليهم احداث البروة سواء بالتجارة أو غيرها . ومما يجب ملاحظته هنا أن السليف لا يريد رأس مال الأئمة . بل كل ما يندجه هو سهل انهمال رؤوس الأموال من شخص الى آخر وزيادة المرات العمومية للسعب (بالأ) بواسطة التسليف يمكن إمداد الاكفاء من الأئمة بالمال لمدىروا به الأعمال المنفذة فخطو البلاد خطوات واسعة في سبل التقدم وان من يبحث في البروة الوافرة التي نالتها الأئمة المتمدبة كألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا يجد ان التسليف وانتظام المصارف وتدبير المال بالرزانة والتعمل كان لها البد الطولى في تقدمها (رابعا) بواسطة السليف يمكن استغلال المبالغ الصغيرة . فالعامل الذى يكسب بضعة قروش فى اليوم والموظف الذى لا يسمح له وقته بالاستمتاع بما يوفره من مربه يقدر كل منهما بواسطة ايداع ما يوفره فى أحد المصارف أو اقراضه لأحد الجار أن يفقد الحركة التجارية فى المباد فائدة عظمت

﴿ تأثير السلفة على الاعمار ﴾ عند ما نحس أصحاب المصارف نهض السوق التجارية ويحسون بقوة حركة المشروعات قبلون بكلامهم على بعضهم ذوى النشاط من أرباب الأعمال فى البدء فى المشروعات المهمة كمد السكك الحديد وصنع كميات عظيمة من البضائع اعلمهم بان ذلك الاقراض يفدهم فى المستقبل إذ يأخذون زباده على ما يدفعونه مبلغا يسمى بالمائدة . ويظهر هذا الاقبال فى الاهتمام بتأسيس المصارف لانتهاز الفرص وفى تخفيف الشروط على المقترضين سواء كانوا أصحاب معامل أو ملاك أراض أو أرباب أعمال فلا تكلف أحدهم غير كبله أو كلمين فى الحصول على مبلغ جسيم من مال المصارف التى طن أربابها حبته ان الغنى جلب كل من يلى

دلوه لنهل من الخيرات المحققة . وأحسنوا الظن بالمستقبل ووضعوا الثقة في كل من يفد عليهم طالباً امداده بالمال فصاروا يبارى بعضهم بعضاً في التسليف . ويصدقون الأراجيف ويهتمون بكل مشروع ولو كان في عالم الخيال . وأصبح عدد المقرضين يزداد يوماً فيوماً وأضحت المشروعات الشغل الشاغل للمفكرين والمالين وأرباب الأعمال . فأنشئت الشركات بدون أقل عناء لأن أرباب المصارف بسطوا أيديهم بالمال ولم يبق على أرباب الأعمال إلا البدء في مد السكك الحديد و احفرار المناجم وتجزئه الأراضى وبناء المعامل وهم بين من يحسب لنفسه الألوف وبين من يعلاها بالآلاف الألوف أما الأسعار فانها تكون في هذا الدور عرضة الارتفاع ولا سيما اذا كان بعض أولئك المقرضين مالكين زمام صنف من الاصناف المهمة كالقمح أو القطن أو غيرها مما لا تقل طلبه . أو كانوا يشتغلون بمسروع يُنتظر منه ربح كبير كمد سكة حديدية في جهة مهمة . وكما زاد أصحاب المصارف في السخاء . استسدد الغلاء . ليس فقط في الأصناف المهمة بل في جميع الاصناف وحينئذ يهب المصارف من رقدتهم . ويفقهون حرج موقفهم . حينما يجدون ان خزائهم أصبحت حاوية على عروسة . وان جمع أموالهم انقلب الى أولئك الذين أخذوا على عواتقهم القيام بالمسروعات وحاطروا بأنفسهم . وبمال غيرهم في سبيل الآراء . وهنا تظهر نديجة العالى في التسليف في أبسع مظاهرها . يمد المحاطرون أيديهم الى أصحاب المصارف طالبين المعونة على امام ما بدؤوه فيولون عنهم معرضين . يسرحونهم فلا تلين قلوبهم التي أصبحت كاللحجارة بل أسد قسوة . ذلك لان الثقة التي غرر بالمقرضين قد نزعزت حينما دققوا النظر في المسروعات التي عضدوها فوجدوها واهية الأساس فلم

يريدوا أن يزيدوا أنفسهم خسارة على خسارة فكفوا أيديهم عن التسليف .
وبالنظر إلى المقترضين نجدهم فئتين : فئة بدؤوا في المشروعات من عهد قريب
اقتداء بمن نجح من المخاطرين وهم نفر قليل وهؤلاء كالطفل الصغير الذي
يختنق بسرعة إذا منع عنه الهواء النقي فتراهم ناسحبون من الورطة إلى وقعوا
فيها إلا المكابرين منهم . وفئة يوالون العمل في المشروعات التي بدؤوها من
مدة طويلة وفاربوا الانهائها منها وهؤلاء محاجون إلى المال كثيراً . لدفع أجور
العملة وشراء الأدوات اللازمة فهم كالغريق الذي يكافح الأمواج طلباً للنجاة
وعليهم مستقبل السوف . وبهم نطأ آمال كنبريين . هم يظل أولئك المغررون
وخصوصاً المضاربين منهم مدة وهم بين الحماة والموت نعلقون بالنجاح
مرة . ويأسون من الفلاح مراراً . يقاتل كبيرون منهم يئس - وما أشد
قتال اليائسين - يعلو المضاربون . هم في المضاربة كما يغلو المقامر الخاسر في
آخر الليل . كل ذلك وأصحاب المصارف منصرفون عنهم إلى المطر في
شؤون أنفسهم حتى يطفح الكيل من العسر . ويفزع الصبر . وتحل الساعة
الرهيبه . حسب نجد كنبريين من المضاربين وأرباب الأعمال وهم في حالة التزع
يعقبها الافلاس - وهو في عالم المحارقة أشد من الموت - « وادأ أفلس مصارب
شهير فليس افلاسه مقصوراً عليه بل فليس كل من له علاقة به . وقد تنق
ان كنبريين ممن لسحب القه منهم يكونون في الحفقه غير مفلسين ولكن
أحد مديتهم أفلس فإذا طالهم عثرهم بوفاء ديونهم رجعوا على مديتهم فوجدوه
مفلساً فعجزوا عن الدفع فأفلسوا . لأنه كما - ولد القه من القه كذلك بلد
النك سكا ندعه الافلاس والعسر . هم يركن تلك العاصفه المحاريه العموم صرعى
لا نبص فيهم عرو واحد يسجهم على المخاطره كالأول . فاسكت حركه

*) (٣) دورانه لازم * قد لاحظ الاقتصاديون ان التجارة تسير على شكل دائرة وان الأزمه الاقتصاديه تكرر كل عسر سنوات . فان التجارة تكون في حاله سكون ثم نمو ثم ردها ثم يزايد ثم تنسحب ثم تكسدهم تنهى الى السكون ومحدث الأزمه وبعد ذلك السكون يغير حالها ويحدث قوى المصارف ويناسى العوم ما حل بهم بالامس وقبلون على الاقتراض فسمو التجاره وسدح في الأدوار الى دكرها الى ان تنهى الى السكون وهكذا . ومما سبب ذلك الأزمات التى حدثت في انكلترا في سى ١٧٥٣ و١٧٦٣ و١٧٧٢ و١٧٧٣ و١٧٨٣ و١٧٩٣ و١٨١٥ و١٨٢٥ و١٨٣٦ و١٨٣٩ و١٨٤٧ و١٨٥٧ و١٨٦٦ و١٨٧٨ و١٨٩٠ فى هذه السنين المائه والأربعين قد مر على مصارف انكلترا السلم والحرب . وتعاملت بالفضه والذهب . وقلبت عليها السده والرخاء . ولم تمنع ذلك كله حدوث تلك الجوائح

الدورية . وقد قال «مل» سنة ١٨٦٧ « لا مشاحة في انه كل عشر سنوات تحدث زيادة خائفيه لطلب السلفه يكون عاقبها رجزا عظيما في القه . وقد شوه ذلك خصوصا في الأزمات التجارية وذلك لان عشر السنين التي بين أزمة وأخرى انما هي عمر السلفه ندرج فيه بحسب الأحوال فينقل من دور الطفولة الى سن الرشد ثم يعتري النقه مرض يودي بحماها » وذكر بعد ذلك كيف انه يمكن تلافي تلك الأخطار أو تقليل تأثيرها بواسطة اندثار الأخبار عن الأحوال التجارية بالصحف وغرف التجاره وأندبه التجار (البورصات) وغير ذلك .

❖ (٤) دواء الامراض ❖ ان كل من يمرض دواء للأزمة التي أصبحت أشد من الموت على العالم الاقتصادي فهو عامل على رفقه المده وأسعاد كثيرين ممن يودي الأزمات لسمعهم الى الضاع فضلا عن تخفيف آلام كل فرد من افراد الهئه الاجتماعيه . فهي تصيب العامل في مكسبه وبفقدته العمل الذي نعيس منه . ويودي بالمالى الى الإفلاس ويوقف حركة المعامل فلا يجد أربابها سبيلا الى الربح وهي وان كانت لا تؤئر على الفلاح مباشرة « عما انها لا تؤئر كثيرا على المزارع الزراعه والمعادن وما شابهها من الأصناف إذ ان منفعه هذه الأصناف معروفة عادة بخلاف المصنوعات والمتاجر »^(١) ولكها تؤئر عليه من جهات أخرى^(٢) إذ لا نأخذ من يشتري القطن

(١) حواس (٢) لاحظ سوارس أحد كبار المالبين بمصر أن الأزمة المالية المصرية مضره بالفلاح لان المزارعين يأخذون منه ٢٥ لمانه أو ٣٠ لمانه ويتسربطون عليه أن لا يدع الا بعد عشر سنين وذكر أنه لو فرحت لأزمة عن المصارف لما وجد أولئك اليه سبيلا

أو غيره من حاصلات أرضه على فرض أنه مملك رأس المال الكافي لرعاها .
وقد اختلفت الأدوية التي وصفها الاقتصاديون لتخفيف ويلات الأزمة
سأن الأطباء . اذا عضل الداء . وطهر في أشكال متعددة . بد أنهم كلهم
مفقون على أن الأزمة ناجمة عن الأحداث . ولذلك نرى أن الأدوية التي
وصفوها هي أدوية لوسائل الأحداث وخصوصاً العمل ورأس المال .
فبعضهم يرى أنه اذا كانت الأزمة ناجمة عن فله رأس المال فإن أحسن طريقة
ل مداواة الحالة الدجارية هي أن تصدر الحكومة نفوداً من الورق تقوم مقام
المال في قضاء الأنغال . أو تصرح لأحد المصارف بذلك حتى تعود الثقة
الى المصارف ويندمل الجرح الذي أصاب التجارة على أثر زوال تلك الثقة ^(١) .
على أنه يمكن الاعتراض على هذا الرأي بأن الزمود الورقيه كما سنرى بعد
يرد الحالة أربا كلاً لأن الحكومات عرضه دائماً للنگالى في إصدارها فيكون
الدواء مساعداً على استمجال الداء . ويرى آخرون أنه بما أن الأزمة ليست
إلا زباده المعروض من السلع عن المطالب منها فليس هناك أحسن من أن
تصرف هذه الزيادة في النعم أى لا تسعمل بحيث يرد البرود ولا داعى الى
القول أن هذا الرأي مخالف للاقتصاد ومسجع على زياده الآفات التجارية .
وبرى بعضهم أن كل البصائع المهمة في العالم التجارى يمكن اعتبارها نتيجة
(١) وقد اقترح المستر نشارلس فولر أحد أعضاء مجلس نواب الولايات المتحدة
هذا الاقتراح لتخفيف الأزمة الأخيرة . وقد وصف هذا الدواء لتعريب الأزمة المالية
المصرية مديرو السوك فطالبوا من الحكومة أن تسلب البنك العقاري مليون حنيه وذلك
أن تكون السامه قراطيس مما عند الحكومة من القنصليد الانكليزى أو الموحد المصرى
بريادة ٥ بالمائة عن سعرها فى الاسواق وقد رأى هذا رأى أيضاً كبار المالىين الأوروبين

التغل وان أجور العملة غير مناسبة للنجاح وهو نبذة سفاهم وانه كلما كانت
 تلك الأجور قليلة اردادت أرباح أرباب المعامل فحذا غيرهم حذوهم وهذا
 بعضى طبعاً الى زيادة المعروض عن المطلوب رياددلاً بفابها عاده اساع في السوق
 فتحدث الأزمه فنلا فيا لذلك ففرح تقسيم تلك الزيادة على العملة إذ هم
 المحدون الحقيقيون للثروة وهذا الرأي لا يمكن تطسه من من أرباب الأعمال
 بترك نتجه عمله ربجاً للصانع ، ان أرباب الأعمال - يكرون على العملة أجورهم
 فكيف يقبلون أن يعطوهم زيادة عنها ، ومن رأى البعض ان نتائج الأزمه
 الماليه في الأوقات الحاصره مؤثرة على أرباب الأموال والأعمال وان أحسن
 طريقه أن يتحد أرباب الأعمال المخلفه لانه « ان اتحد أرباب أى عمل من
 الأعمال تحت نظام مخصوص بحيث تتوحد مصالحهم فلا - في هناك صعوبه
 في التوفيق بين كمية المعروض من هذا العمل والمطلوب منه »^(١) على ان هذا
 الرأي ممكن الاعتراض عليه بان مل هذا العمل يؤول الى الاحسار^(٢)
 وضرره في العالم التجارى والصناعى لا تحلف فيه اسان . فأحسن طريقه
 للتوفيق بين المعروض والمطلوب هى تهرب حذنى الثروه لمسهالكها
 (أولاً) بالاسغناء عن الوسطاء والشاء جمعيات الاسترال في الاسهلاك
 وجمعيات الاشتراك في الاحداث وسنكلم على كل منهما في موضع آخر
 (ثانياً) بمحصر التجارة في المحال الكبرى وإنحاد روابط بينها بواسطة
 أندنه التجار (البورصات) لافيا تمكن معرفه مقدار المعروض من صنف
 من الأصناف في الجهات الأخرى فيأخذ أصيئاب المعامل حذوهم ولا
 يصنعون منه كثيراً وكذلك عرف التجاره الى تمد التجار بمعلومات اللازمة

لهم وهي التي وصفها العلامة «ميل» دواء للأزمات .

❦ نادى التجار (البورصة) ❦

بدل لفظة «البورصة» على معنيين (الأول) اجتماع التجار والصبارف لقضاء الأشغال التجارية (والثاني) المكان الذي ينعقد فيه هذا الاجتماع وقد عرفها قانون التجارة الفرنسي (مادة ٧١) بأنها مجتمع التجار وأرباب السفن والسماصرة والوكلاء بالعمولة تحت رعاية الحكومة . وهي من المنظمات الاقتصادية اللازمة لكل دولة متمدينة إذ هي للتجارة بمثابة مقياس الحرارة نبيء بالأسعار ومقدار المطلوب والمعروض ويمكن بواسطتها جس نبض السوق والاحراس من الوقوع في الأزمات . ولم يبلغ «البورصة» شأنها الحالي إلا منذ زمن قرب فقد كانت «البورصات» في القرون الوسطى حتى نهاية القرن السابع عشر لا باع فيها إلا الكمبيالات وتصرف فيها النقود ولكن دعت الحاجة بعد ذلك الملوك في أوروبا الى الاسدانة من المالىين للقيام بالحروب وصارت تلك القراطيس التي على الحكومات تباع في «البورصات» وبدخول العالم التحارى في دور جديد من التقدم دخلت هي أيضاً وصارت تباع فيها أسهم الشركات على اختلاف أنواعها وأصبحت الآن مراسع تمتل فيها المضاربات التي شغف كيرون بها ولم تخل «بورصة» منها

❦ (١) المضاربات ❦ -

لا سك في ان المأمل وبعد النظر من أجل الصفات التي تلزم كل تاجر التحلى بها . ولا خلاف في انها خلجان ممدوحتان فيه . وقد أبان «آدم

سميث « ان كل مشتغل في هذه الدنيا يدخل في مكسبه سىء لم يكن ليربحه لولا نظره في العواقب وخصوصاً من كان من ذوى المكائبات العالية المحفوفة بالمخاطر ولما كان « الغرض من هذا الطر في العواقب صدير حاله السوق في المستقبل بحيث يمكن الباجر الكسب بقدر الامكان »^(١) كان مصيداً للتجارة في أحوال كبيرة منها انه يمنع القمط والباريح ينهد كف عرف سندا يوسف الصديق عليه السلام ان مصر سيحل بها فحط وقت ان حاء أحدهم يسفقيه في (سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات) حث (فال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذرروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ثم يأتي بعد ذلك سبع سداد تأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ثم تأتى بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)^(٢) وبهذه الوسيلة كان سبباً في نجاتهم من الفحط وصارت مصر في ذلك الوقت مشد رحال التجار الى أقصى الأقطار (٢) ومنها انه يمنع ارتفاع الاسعار لان التجار بواسطة نظرهم في العواقب يتخذون النجاءه خدمه كبرى فهم يشترون السلع من الجهة التي باع فيها رخصه ويبيعونها في السوق التي تباع فيها عالية فقل بذلك كمية المعروض من البضائع في السوق الاولى وتريد في الثانية فتساوى الأمان . مال ذلك اذا كان القمح عالمياً في السودان ورمصاً في مصر فان حسن نظر بعض التجار بدلهم على شراء هذه السلعة من مصر فيقل المعروض منها ويبيعها في السودان حسب بريد المعروض بهذه الطريقة فيهبط سعرها . اوهم يشترون الصنف وقت كبره وقله طلبه ويخزنونه حين قلته وكثرة طلبه فيربحون هم ويربحون غيرهم في المستقبل

• بتسهيل الحصول على حاجاتهم منه فتنتظم الأسعار أيضاً . فإذا كان نتاج القطن في إحدى السنين وافرًا وسعره هابطًا فإن كثيرين من التجار وهم أعلم بقراءة المستقبل يعرفون العام الذي يكون فيه النتاج قليلًا فلا يبيعون كل ما يشترونه بل يبيعون حزامه فقط ويحفظون الباقي استعدادًا للطوارئ في المستقبل . وهم بعمالهم هذا ينظمون الأسعار (أولاً) لأنهم باخترانهم بعض النتاج يقللون المعروض منه في السوق فيرتفع سعره نوع ارتفاع في سنة الوفرة . ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة لأصحاب القطن (ثانيًا) لأنهم عند حلول العام القليل الحاصلات الذي دلهم عليه بعد نظرهم يضيفون ما أودعوه في خزائهم إلى المعروض منه ويكون النتيجة اعتدالاً في أسعاره بدل ارتفاعها وربما كان سعره في تلك السنة كالسنة الأولى أو كان الفرق بينهما قليلاً . على أن كثيرين لم يصبر بعد نظرهم على اخزان البصائع أو معالجة التجارة المعقولة بل تعدوا طورهم . وطفقوا يخربون حجب المستقبل بأوهامهم واندفعوا في يار الابجار بالتحمين بانين كل معاملاتهم على سلع مجهولة وموكولة للمصادفة أو متحرن بأسياء لا بقصد استلامها بل بقصد ربح الفرو أو متجربهم بالفرو حتى أصبحوا خطراً يهدد الحالة التجارية وداء افتكاك بالصالح العام . هؤلاء هم المضاربون الذين اسفحل أمرهم فكادوا لغيرهم كيداً كاد يذهب بحماهم واسرسلوا في غوايتهم غير مباينين إلا بمفغتهم الشخصية ولو أصبح الأزمات على الأبواب . والغلاء لا يطاق . هم كما بدل اسمهم بربدون أن يصرعوا غيرهم ويخربوا السوق لقوموا على انقاصها . وإذا بحناني الأسباب التي تحمل بعض التجار والسامسة على المضاربة نجد أهمها انين حب الاستئثار بالعنى وعروهم في صدر أنفسهم . وكما لاحظ « آدم سميت » ان

كثيرين من الناس يعجبون بأنفسهم بدون حق كذلك يتغالى كثيرون في المضاربة لهذا السبب عينه وينسون ان المصادفة التي وكلوا اليها أمرهم ربما خانتهم فانقلبوا خاسرين .*(١) ما محمد في «البورصات»* في «البورصات» فئة من التجار يدعون السماسرة وظيفتهم بيع الأسهم والسندات والكمبيالات أو التوسط في شرائها والسمسرة حرفة مباحة^(١) ويجب عليهم القيام بواجبات كثيرة فرضها عليهم القانون التجارى لا محل لذكرها هنا . وهناك أيضاً الوكلاء بالعمولة والوكيل بالعمولة هو الذى يعمل عملاً باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل أو على ذمته فى مقابل أجره أو عمولة . ويجب عليهم القيام بماقرضه علمهم القوانين^(٢) . وبوجد غير هؤلاء كثيرون من التجار والمضاربين والمضاربون : إما أن تتأجروا بأصناف غير موجودة وستوحد فى المستقبل كان ينفق أحدهم مع أحد السماسرة أن يسلم له بعد ثلاثة أشهر ألف أردب فجاء سعر الأردب مائة قرش سم يحىء مضارب آخر يشتري من المشتري الأول القمح الذى لم يستلمه بسعر الأردب مائة وعشرين قرشاً وربما جاء ثالث ودفع للثاني مائة ونارين قرشاً فى الأردب وهكذا حتى انه عند حلول ميعاد التسليم يرداد طلب الصنف كثيراً لان كل بائع مجبر على التسليم فاذا طلب المشتري الأخير من البائع له أن يسلم له الصنف رجع هذا على من باع له طالباً ذات الطلب وهكذا فيرتفع سعر السلعة ارتفاعاً هائلاً لقله الموجود منها فعلاً وكثرة المطلوب . وقد يحدث ان أحد كبار المالىين من المضاربين يشتري جميع حاصلات ذلك الصنف ويملك رمام السوق . وهما يظهر حرج موقوف كل من خاطر وضارب لان ذلك المالى يجعل سعر الصنف

(١) أطر مادة ٦٦ من قانون التجارة الاهلي (٢) أطر مواد ٦٧ و ٨١ و ما بعدها

كما يريد هوشاً أن كل محتكر فلا يجد المضاربون بداً من الافلاس لعجزهم عن أداء تعهداتهم . وقد يشتري بعض المضاربين الأسهم لأجل أن يبيعها في بحر الشهر أو في آخره ويكون الفرق بين السعرين السعر الذي اشترى به والسعر الذي باع به ربحاً له . فإذا فرضنا أنه أمر السمسار أن يشتري له مائة سهم سعر السهم خمسة جنيهات . وبعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الشراء صعدت قيمة الأسهم نصف جنيهه وباعها في هذه الأثناء لآخر أو بعبارة أخرى صرح السمسار أن يحفظها للمشتري الجديد فإنه يكسب $500 \times \frac{1}{4}$ أي ٢٥٠ جنيهاً . ولكن لنفرض أنه في نهاية الشهر لم يرتفع سعر الأسهم . ففي هذه الحالة يخلص المضارب من دفع ثمن الشراء بأن يدفع للسمسار مبلغاً من النقود يختلف قليلاً وكرهه على حسب أهمية الأسهم حتى بهذه الطريقة يمد هذا الوقت على حسابه ويجدد له فرصة بكسب فيها وهكذا لا يزال تماطل ويمد السمسار بالمال ليمد له الوقت حتى ينتهي فرصة صعود السهم فيبيع ويسلم الفرو بين السعرين السعر الذي اتفق أن يدفعه للسمسار أولاً والسعر الذي باع به وهو بالطبع يخضع من ذلك المبالغ التي كان يمد السمسار بها . والمضاربون على أنواع . فمنهم المضارب بالصعود والمضارب بالهبوط . أما الأول فهو الذي يشتري الأسهم كما في المال المقدم ثم ينتظر بدون دفع الثمن كلما حل أجله إلى أن تصعد قيمة الأسهم فيبيع ويربح الفرق بين السعرين . وأما الآخر فهو الذي يبيع أسهماً كثيرة تقصد اكسار المعروض منها وخفض سعرها ثم يشتريها بعد ذلك . فإذا كان سعر السهم في إحدى الشركات ثمانية جنيهات وباع أحد المضاربين مائة سهم بدون أن يسلمها انبنى على ذلك هبوط سعرها فيبادر هو إلى اتهاز فرصة هذا الهبوط ويشتري منها وربما فعل ذلك بدفع

سنة جنيهات ونصف في السهم فيمكنه أن يقوم بتعديده للسمسار أو لغيره ويربح ١٥٠ جنياً لأنه اشترى بمبلغ ٦٥٠ جنياً فقط مع أنه أخذ ٨٠٠ جنياً وكثيراً ما يفعل كبار المالين ذلك خصوصاً عند ما برون عن بعد أن الأسهم مستهبط قيمتها فيريدون أن يربحوا مهما أضر ربهم بمصلحة غيرهم .

﴿ (٢) مضار المضاربة ﴾ ان المضاربة لا سيما اذا كانت في الفروع لا تختلف كثيراً عن المقامرة بل هي مثلها في أكثر الأحوال . غير أن ضررها أبلغ من ضرر هذه لأنها تسحب الثقة من السوق . وتحدث تأثيراً سيئاً في أخلاق كثيرين . ويستعوبهم سيطانها حتى يقبلوا عليها . ومتى أقبلوا أدبر سمعهم وأصبحوا معرضين في كل آن الى الافلاس . وان استدرجهم الربح في أول الأمر كما هي الحال في المقامرة . ولس ضرر المضاربة مقصوراً على الافراد بل يناب جميع الأمة وخصوصاً اذا كان الصنف الذي يضاربون به من الأصناف المهمة كالقمح والقطن والذهب أو كان عقاراً كأراضي البناء^(١) . والسبب في ذلك انها كما قدمنا نكسر المطلوب من الصنف على المعروض فيرفع سعره . ومما يزيد ضررها وخصوصاً في الأسهم وجود فئة من المروجين الذين يذيعون أخباراً كاذبة عن أهمية بعض الشركات حتى يتهاوت الناس على اقتناء سهومها . فكون الول ولين . ولقد كانت تلك الفئة سبباً في التعجيل بالازمات على بلاد كبيرة . وهناك ضرر كبير للمضاربات من جهة توزيع الثروة وذلك انها تسبب اختلالاً في كفة الموازن بين الانصاء ربما كان سبباً في ان يحتكر بعض المثرى صنفاً من الأصناف (١) كانت نتيجة مضاربة كثيرين بأراضي الساء في المدن وخصوصاً في مصر والاسكندرية أن ارتفعت أثمانها ارتفاعاً هائلاً حتى ان المتر الواحد وصل ١٣٠ حياً

المهمة فيفعلون بأسعارها ما شاؤوا وشاء طمعهم الأتسعي . ومما يزيد ضررها عجز كثير من الحكومات عن إبطالها فقد سنت الولايات المتحدة قانوناً في سنة ١٨٦٤ منع به المصاربة في الذهب فاستتري المضاربون كل الذهب الموجود وتسلبوا على السوف وملكوا رمام السعر حتى ارتفع ارتفاعاً مريعاً فلم نر الحكومة بداً من إلقاء ذلك القانون . فأحسن طريقة أن يكون لكل شخص وارع من نفسه عن الاستغال بالمضاربات فقها ضرر بليغ بالشعوب وهي ان أفادت بعض الافراد فقد أوردت كثير من موارد الخراب . وناهيك ما حل بمصرنا أخيراً من المآزق المالية وركود الحركة التجارية وخراب بيوتات كثيرة . ألم يكن الاستغال بالمضاربات السبب المهم لتلك الثنابات ؟

﴿ (٣) تقرير الاسعار في « البورصة » ﴾ وفي كل يوم بعد انتهاء الأعمال المهمة في « البورصات » تقدر الاسعار الجارية سواء كانت أسعار أسهم أو سندات أو حاصلات زراعة وذلك بواسطة أخذ متوسط السعر في جملة مبيعات مخلقة . فاذا فرض ان سعر المبيع من الاسهم مثلا كان ٨ و ٩ من الجنبات جمعت تلك الأعداد وأخذ متوسطها والنتيجة هي السعر الجاري لتلك الأسهم في ذلك اليوم واذا فرضنا ان سعر القطن مثلا كان في بعض المبيعات ١٥ ريالاً وفي سوف آخر ١٢ وفي جهة أخرى ١٦ فان سعره في البورصة يكون متوسط هذه المبيعات أي ١٥ ريالاً ونعد ان تقدر « البورصات » الاسعار بنشرها وترسلها أحياناً للجهات الأخرى .

﴿ (٤) عمولات « البورصات » ﴾ وللبورصات علاقات بعضها ببعض كما للمصارف في كثير من انحاء الارض . فتوجد « البورصات » الدولية المهمة في « برلين » و « لندره » و « باريس » ونباع فيها فراطيس الحكومات

والسندات المهمة وغيرها مما له علاقة بالتجارة وتوجد « بورصة » متوسطة بين انحاء العالم هي « بورصة نيويورك » . وكذلك توجد « بورصات » كثيرة في الممالك المهمة . وتأثير تلك العلاقة شدد على التجارة . لان أقل تعطيل يطرأ على إحدى « البورصات » يظهر أثره في الأخر وخصوصاً اذا كانت « البورصة » التي ينتابها الخلل من المراكز المهمة للتجارة . ومما زاد هذا التأثير أيضاً أن المضاربة صار أغلبها في الاصناف الدولية وأصبح ضررها عاماً واستئصالها صعباً

﴿ (٥) منافع « البورصات » ﴾ يزعم كثيرون ان اندية التجار لافائدة فيها بما ان فيها المضاربات التي أجمع الكل على ضررها وهو زعم باطل لان لها الدور المهم في ترقية الشؤون التجارية فهي . (أولاً) تبين مقدار المعروض من الأصناف وسعره الحارى وترشد أصحاب المعامل وغيرهم من خازنى النزوة الى المحافظة على النوازن الطبيعى بين المعروض والمطاب فقتل الأزمات . وما المضاربات إلا أمور اسنائية لا يصح أن تتخذ مندوحة الى غمط « البورصات » حقها (ثانياً) ترشد أرباب الأعمال الى الكفية التي يحصلون بها على السلفة ليقوموا بها أعمالهم (ثالثاً) تطهر للناس فوائد بعض المشروعات فقبلون عليها . والخلاصة ان أعضاء نوادى التجار باحلاصهم في تنم أعمالهم واتباعهم صوت الدمة يفيدون التجارة فوائد يعجز غيرهم عن ملها .

المنزاهمة

توجد صفة قائمة بنفس كل انسان يحضه دائماً على نفعها . وحلب خير أوفر لها بأقل ما تتحمله من النصب . فان كان صاعداً استغل في المعمل الذى ينتظر منه أجرة عالية . واذا كان صاحب معمل سعى دائماً في صنع الصنف

الغالى القيمة . واذا كان مالياً أقرض ماله حيث معدل الفائدة مرتفع . وهى تلك
الصفة الكامنة التى نبت فى الانسان حب مباراة غيره فى مضمار الكسب
ومزاحمته على موارد الثروة فتفيد العالم الاقتصادى والشخص معاً . أما الأول
فلانها تنظم امراء الثروة فينتظم سعرها فى المباداة ويقل التباين فى التوزيع
وأما الثانى فلانها تربى فى الشخص ملكة الاتقان فى جمع أعماله وهو كفى
بالنجاح . فان كان من أرباب الصناعات استجادها قبل أن ينافس غيره .
وان كان من أرباب الأعمال فكر فى عمله وحاسب نفسه قبل الإقدام عليه
يجهد كل عامل نفسه متى كان باب المباراة مفتوحاً يدخله من يشاء . ينظم
عمله ليفوز فى المضمار على غيره . ينتقى أكبر الأعمال ربحاً له . فتنتظم كفة
التوازن فى العالم الاقتصادى . فاذا فرضنا ان صناعة الملابس القطنية فى إحدى
الجهات تأتى بربح كثير وصناعة الصوف لاربح فيها فماذا يكون النتيجة غير
ازدحام كثيرين من أرباب الأموال والعمل على الصناعة الأولى واكنار
المعروض من البضائع القطنية تم هجر البانة فيقل المعروض منها . ويرتفع
سعره بالنسبة للأخرى . وحينئذ يتقاطر الناس على الصناعة الثانية وتساوى
الكفتان بعملهم هذا ، فلولا وجود تلك المزاحمة على المنافع لما انتظمت
حركة التجارة . ولا بلغت الصناعة هذا الحد من الاتقان . ذلك لان كل
مزاحم يسنجبس من نفسه الاقدام والاتقان وقوة الارادة وبعد النظر ليغلب
غيره على أمره فلا يسي فى السوق إلا الأنسب للبقاء والأقدر على العمل .
وقد تقف العادة أجباً فى سبيل التزامم فلا يعود العامل ينتقل الى الصناعة
التي يكثر كسبها بل يسفى فى العمل الذى هو فيه بحكم العادة . ولا يعود
صاحب المعمل يصنع الصنف الأريح له بل يستمر على صناعة صنف واحد

بتأثيرها أيضاً . ومما ينافي تلك الخلقة التي ذكرناها استراكية لأن كل فرد لا يكون حينئذ حراً في مزاحمة غيره لنفع نفسه بل يوجه عنايته الى نفع غيره ولو بضرر نفسه . وقد ظن بعضهم ان الاشتراك والتعاون اللذين سنتكلم عنهما ينافيان المزاحمة بمعنى انه اذا اتحد جملة من أرباب الأموال . واشتركوا في الاحداث ضاع تأثير المزاحمة . بيد انه وان ضعف تأثيرها في المتعاونين أو المشتركين . ولكنه يشتد بينهم وبين الغير . وبقيد الحالة التجارية أكثر . فالمتحد وان ضعف سعيه وحيداً . ولكنه يزداد اجتهداه في نفع المتضافين معه . وبما ان المزاحمة ناتجة عن ميل غريزي في الانسان يدعو به الى نفع نفسه فكل ما ينافي هذا الميل غير ملائم لها . منال ذلك الاحسان . ومحبة الأوطان . فاذا استخدم صاحب معمل صانعاً رافعة بحاله واذا استمر صانع في أحد المعامل لمجرد نفع مواطنه صاحب المعمل فلا يعد عمل كل منهما صادراً عن حب التزام على المنافع . وقد كان للمزاحمة وحرية العمل أعظم تأثير في بلوغ الممالك الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة درجة عالية في التجارة والصناعة ونبوغ كبير من الصناع الماهرين . والمخترعين البارعين الذين أفادوا العالم فائدة كبرى . وكلما اسد اللام على المرافق الحيوية زاد تأثير التزام وعنى كل صاحب عمل بانقائه . وصارت الأسعار تابعة لقانون العرض والطلب وليس لإرادته بعض افراد محكرين . تخفف وطأت قلبها . وكثيراً ما دعا التزام بعض التجار الى عرض بضائعهم رخيصة وكان سبباً في الموازن بين المعروض والمطلوب . لانه كما راحم البائع البائع كذلك يراحم المشتري المشتري وقد أظن بعض الاقتصاديين وخصوصاً « باسنيات » في مدح المزاحمة فنسبوا لها كل سئء اختلف به العصر الحاضر

عن العصور الغابرة التي لم تكن فيها المزاومة شديدة بل كانت الصنائع والمتاجر في يد افراد قلائل . وكذلك كل مزية انفرد بها الغرب دون كثير من ممالك الشرق التي لا تأخير للنافس فيها . على اننا مهما ترنمنا بذكر محاسن المزاومة فلا ننسى مساوئها . لا ننسى ان بعض الأعمال التي تقوم على انقاض غيرها من جراء المزاومة ليست دائماً الأتفع للمجتمع وان كانت الأنسب للبقاء في الجهاد الحموى . وانا لرى شركان تقوض بنيانها . وأعمالا انعدم كيانها . كانت أنفع بكثير من التي حلت محلها . لا ننسى ان كثيرين من العملة يجهدون أنفسهم ويضنون أجسامهم . حباً في مزاومة غيرهم . لا يغيب عنا ان كيراب من النساء تنهك المزاومة قواهن . وتضعف أطفالهن . لا يعزب عن بالنا ان ذلك التنازع تكون نتيجته في أغلب الاحيان أن يملك رمام الأعمال افراد قلائل يسيطرون عليها ويفعلون بالأسعار كما يساؤون . لانكر أيضاً ان النافس يجعل كبرين من أرباب المعامل ينفقون النفقات الباهظة في زخرفة البصائع وطلائها بحيث تنال الخطوة عند المسترى فيقبل على ابتياعها وانه لا ريب في ان تلك النفقات تولى سعرها أحياناً^(١) . ولا ننسى أيضاً ان تلك الخلخلة الكامنة في نفس الانسان قد نكون منافية لنفع الامة في أغلب الأحيان ولكن ذلك كله لا يمحو من صحيفة التاريخ الدور المهم الذي كان للتنافس في ترقية الشعوب . وانه لا محل للتخوف من تاثير المنافسة على بعض الافراد كاعمله وغيرهم اذا هم خففوا من غلوئهم . وان حسن الادارة تقتضى أن لا يزيد صاحب المعمل النفقات على أساء تافهة طمعاً بالربح العظيم فلربما كسدت فتكون خسارته أعظم . ذلك كله لا نزل اعتقادنا ان المزاومة

أنفع للعالم على وجه العموم كما ان حرية التجارة التي امتدحها « آدم سميث »
 أنفع للأمم بوجه الاجمال^(١). وربما تطرق الى ذهن البعض ان الانسان وهو
 في دور المدنية أكثر خداعاً منه في دور البربرية لان كثيرين من النجار
 وأرباب المعامل يزيفون البضاعة بحيث تظهر أحسن مما هي عليه في الحقيقة
 طمعاً في منافسة غيرهم . ويسعملون الغس والخلاصة في المعاملة حباً في الربح
 ويساعدتهم اتساع السوق . ولكننا لودقنا النظر لوجدنا ان النظمات التجارية
 الحديثة تدور على الصدق في المعاملة في أغلب الأحيان . وان أولئك الذين
 يريدون أن يظهروا على غيرهم بطرف غير شريفة لا يلبثون إلا قليلاً في مصاف
 أصحاب الشرف حتى يهواوا الى حضيض الهوان . ذلك لان المشتري في
 الوقت الحاضر أكثر نباهة وأقدر على معرفة الزغل مهما تفاه حسن السبك
 ولان الجيد من البضائع المعروضة يستلمت الأ نظار رغماً عن وجود مثله من
 الزيف . وإن من يعرف تاريخ كثير من البيوت التجارية الكبرى يجد ان
 مؤسسيها وضعوا دعائمها على طهاره الدمة في المعاملة . وعلموا أولادهم ان
 النفس داء عضال اذا لم تظهر اعراضه اليوم تظهر غدا^(٢).

الاعتذار

ومما يضعف تأثير المزاخمة الاحكار وهو في اللغة الحبس لتجنين
 أوفات الغلاء يقال احتكر زيد الطعام اذا حبسه اراده الغلاء . وفي عرف
 الاقتصاديين هو البيع أو الشراء اذا تقيد بسخص أو جملة أشخاص بحسب
 لا يكون مجال المزاخمة متسعاً لكل فرد . مال ذلك اذا وحدث في إحدى

(١) ليست (٢) أنظر اقتصاد الصلابة لما رثال ص ٦ و ٧

الجهات شركة مصرح لها دون غيرها أن تصنع وتبيع صنفاً من الأصناف
سميت تلك الشركة محتكرة لهذا الصنف لعدم وجود من يراحمونها في صنعه
وبيعه . ومن التعريف المتقدم يمكن القول إن المحكر إما أن يكون (أولاً)
شخصاً واحداً كأن يشترى أحد الأغنياء سكة حديدية يكون هو وحده
المسيطر عليها يفعل بالأجرة ما يشاء لعدم وجود مزاحم له (ثانياً) أو يكون
المحتكر شخصين نسلط كل منهما على تجهيز صنف من الأصناف الضرورية
أو القيام بخدمة من الخدمات المهمة مع وجود ارتباط بين الصنفين أو
الخدمتين كأن يحتكر شخص توزيع الماء على سكان إحدى الجهات والآخر
إضاءة البيوت والطرق . أو يتعهد أحدهما بالبريد والآخر بالرسائل البرقية
وفي الحالة الأولى يكون السعر احتكارياً «لأن المزاخمة قائمة مع طرف واحد
من المعاملين وهم المسترون»^(١) وبنسبة على عدم وجود المزاخمة مع البائعين
ووجودها مع المسترين أن السعر يتوقف على إرادة المحتكر «ويكون
أقصى ما يمكن دفعه»^(٢) ومما يدل على أن السعر يتوقف على إرادة المحتكر
أن شركات السكك الحديدية مثلا تفرق بين الأجرة التي بدفعها الركاب
في الدرجة الأولى والراكب في الثانية والراكب في الثالثة بفرقة لا أساس
لها لأن الفرق بين الدرجة الأولى والثانية ليس بنسبة الفرق بين أجرتهما
وكذلك الفرق بين الثانية والثالثة . أما في الحالة الثانية فإن تقدير الأسعار
أصعب بكثير^(٣) . وربما كان ظلم المسترين أكثر^(٤) . وذلك لأن المرافق التي
يملكها المحكر لا غنى للناس عنها في أكثر الأحيان . فإذا أفقت شركة
النور وسرقة المياه مصروفات باهظة أو تكبد خسائر عظيمة في المضاربات

(١) ريكاردو (٢) آدم-سميث، (٣) مارشال (٤) كورنوت

أو نحوها وأرادت أن تشرك في الخسارة غيرها من المحتاجين لها بواسطة رفع الأسعار فن المسيطر عليها؟ أليس من الجائز والمحمل عدم راقبتها بغيرها ثم أليس أنفع للمشتري وجود شركات عديدة للماء حتى يعدل التنافس الأسعار وتقتصد كل واحدة منهم في النفقات؟

﴿ مزارع الوينظار ﴾ والاحكار مذمومة ومضر بحالة البلاد الاقتصادية (أولاً) لأنه يجعل زمام السعر بيد المحسك يقلبه كيف يشاء وإن ما نراه من اعتدال بعض المحسكين لا يصح أن نكون داعياً الى تخفيف النكير على الاحكار . إذ ان الحامل لهم على الاعتدال ليس مصلحة الغير . بل الخوف من أن يراحمهم غيرهم . يتعفف المحسكون في بعض الأحيان لا حباً في التعفف . بل خوفاً من نفور الناس منهم . على ان الأسعار الاحسكارية مهما قلت فأقل منها الأسعار في حاله المراحة وحرية التنافس (ثانياً) لان تلك الأسعار في الغالب عالية كما قال « آدم سميث » و« ريكاردو » وكما ننت من حوادث كثيرة . ولا شك في أن هذا ضربه قاضيه على مصالح كثيرين وخصوصاً اذا كان الصنف أو العمل المحسك من ضروريات المعيشة كالماء أو النور أو الحبوب ^(١) أو إحدى وسائل المواصله (ثالثاً) لانه يحرم الصناعة التي يدخل فيها من المزايا الجلية التي كانت تسفيدها من المراحة من حيث الاسنجادة والنميق اللذين تسببهما المنافسة (رابعاً) لانه يخل بالموارد الاقتصادية لا من حيث الأسعار فقط . بل من جهة توزيع البرود إذ يرح المحسكون أموالا كثيرة خالصة لهم من دون غيرهم ^(٢) (خامساً) لانه يسد

(١) أنظر مقدمة ابن خلدون في احتكار الزرع (٢) يؤخذ من احصائيات المستر يكر أنه من الثمانية عشر مليوناً من الصناع في الولايات المتحدة لا يستفيد من

في وجوه كثيرين سبل الربح من الصنف المحكر سواء بواسطة صناعته أو معالجة الاتجار به . وقد ذم النبي صلى الله عليه وسلم الاحكار فقال (بئس العبد المحكر إن أرخص الله الأسعار حزن وإن أغلاها فرح) وفي رواية (إن سمع برخص ساء وإن سمع بغلاء فرح) وروى أبو الليث السمرقندي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال (الجلاب مرزوق والمحكر ملعون)

على أنه قد نخف صرر الاحكار في بعض الأحيان إذا كان المحكر حكومه والسبب في ذلك أن الحكومة الصالحة تهتم بالشعب وتفضل منفعته على الربح فجعل الأسعار الاحكارية واطئة ولذا يستحسن أنه أن كان ولا بد من احتكار بعض المرافق لعدم إمكان المزاحمة عليها في أغلب الأحيان كالسكك الحديدية وإنارة البيوت والطرفان أن تكون الحكومة هي المحكرة لا خيار أخف الضررين . وقد قال العلامة « جيفونس » « ... ولكن إذا كانت إحدى المرافق الحيوية محكرة فإن ميدان الابتداع فيها يكون ضيقاً واللساط قليلاً . وبدل أن تكون الأسعار هابطة بحيث يسهل الاتفاف على كل فرد . تصير بعكس ذلك في حالة الاحكار . وذلك لأن الشركة المحتكرة تطمع دائماً في رفع الأجر لكي يزداد ربحها فتقل خدماتها للمنفعة العمومية وهذا الخطر يكاد يلمس باليد في شركات المياه والنور سواء كان كهربائياً أو عادياً . وفي كثير من الشركات التي تأخذ على نفسها النقل سواء للبضائع أو للمسافرين أو للرسائل . ويصعب على الحكومة في مثل هذه الأحوال أن تسن قوانين تحدد بها الأسعار بطراً للصعوبة التي تقف في الاحتكار نوع فائدة الاحسة مليونات وخمسمائة ألف أما الربح الباقي فإنه يذهب

لامراد قلائل

طريق من يريد تقدرها وهو ليس واضعاً رأس ماله في تلك المرافق . ومن ذلك يعلم انه يجدر بالحكومة أو البلدية أن تسيطر على مثل تلك المرافق وتولاه بنفسها لكي يتسنى لها أن تعدل الأسعار متى اقتضت المصلحة ذلك»

— الاشتراك —

الانسان مدني بالطبع لا بد له في هذه الحياه الدنيا من الاجتماع بغيره وقد عرفنا كيف كان في درجات الوحشية والانحطاط العقلي وقت استقلاله بنفسه ومناوئته أحاد العداء . وكيف تأكد له بعد ذلك انه قليل بنفسه كثير باخوانه . وكيف قوب الروابط شيئاً فشيئاً الى ان صار وهو في دور مدنيته معتمداً كل الاعتماد في تحصيل حاجاته على معاونة غيره له . وقد ظهر هذا الاعتماد بأجلى مظاهره في تقسيم العمل وفي التمرّكات بجمع أنواعها . وفي جميعيات التعاون وهي عبارة عن اجتماع كبير من العملة ارفعها شأن أنفسهم وتحسين نوع من الصناعات . وكان من مزايا هذا التعاون نفعه كبير من الأعمال وتقوية وسائل إحداث البروة . فبه أمكن مد السكك الحديدية . وبناء المعامل الضخمة . وبواسطته نبغ المهرة من العملة في فروع كثيرة من الصنائع . وتحسنت الصناعة والزراعة . وصار من الممكن صنع كميات كبيرة من البضائع لسد حاجات الانسان . المتزايدة في كل آن . وهو إن اخناح في دور وحشيته لمعاونة أخيه مرة . لرد عائلته وحس أو حمل صخره . فهو محال له في دور المدنية ألف ألف مره حتى يفدر على اخراؤ الجمال . وبدليل البحار واستخدام الموارد الطبيعية بواسطة حفر المناجم وفتح الأرض وباء الببوت الفخيمة وتشبيد المعامل الضخمة وغير ذلك من ضروريات المدنية .

﴿١﴾ اشتراك بالمال * من المعلوم ان رأس مال الشخص وسيلة مهمة لإحداث الروة . وان رؤوس الاموال الكثيرة تقوم بما لا يقوم به رأس مال الفرد . وان المال كلما تخرق قطرانه الجبال وهي متجمعة . ولا تروى غله اذا كانت قبله . ولذا كانت الشركات من أهم الوسائل التي امتاز بها العصر الحديث وأمكن بواسطة تجمع رؤوس أموال كثيرة . القيام بمسروعات خطيرة . لا قدرة للفرد على القيام بها وحده . والشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التي تنشأ عنه بينهم ^(١) . فاذا عقد ثلاثة شركة لاستخراج الفحم في إحدى الجهات أو أسسوا شركة لتكرير السكر أو بنوا بالمال المجمع عندهم مصنعاً لسج القطن وجلبوا له المهمات والعملة فانه يمكنهم أن يقوموا بالعمل أحسن قيام . ويسهل عليهم الربح . ولا يشترط أن تكون الحصة من الرأس المال الى يدفعها كل من الشركاء نقوداً بل يجوز أن تكون أوراقاً ذات قيمة أو منقولات أو عقارات أو حق انتفاع بشئ مما ذكر كما انه يجوز أن تكون الحصة الى يقدمها المشترك عملاً من الأعمال ^(٢) كأن يكون كاتباً بدون أخذ مرتب . أو يكون صانعاً . ويكون ما يدفعه الشخص من المال أو يقوم به من الخدمة مخولاً الحق له في أخذ جزء من الربح . وهذا الجراء إما أن يذكر في العقد أولاً ولا يذكر في حاله الأولى يتبع ما في العقد مع الملاحظة انه لا يصح بأى حال من الأحوال أن يشترط في الشركة ان واحداً من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس

(١) أنظر مادة ٢١٩ من القانون المدنى الاهلى و٥١١ من المحتاط

(٢) أنظر مادة ٤٢٠ مدنى أهلى و٥١٢ مدنى مختاط

ماله سالماً من كل خسارة^(١). وأما اذا لم يذ كر في العقد فان الربح أو الخسارة تقسم على الشركاء بحسب حصصهم^(٢). فاذا فرضنا ان ثلاثة أشخاص وضع الأول عشرة آلاف جنيه ووضع الثاني خمسة آلاف ووضع الثالث ألفاً وأمكنهم أن يتسيدا معملاً لصناعة الملابس القطنية مثلاً وان هذا العمل ربح أربعة آلاف من الجنيهات فان انصباؤهم يكون هكذا $(\frac{4}{16} \times 1000) = 250$ ج ٥٢٠٠ ج للأول و ١٢٥٠ ج للثاني و ٢٥٠ ج للثالث. أما المزايا التي يسفدها الشركاء من الشركة فكثيرة منها (١) انهم يقدرون بواسطة ملك الأموال التي وضعوها أن يصنعوا كميات كبيرة من المتاجر بدون نفقات كبيرة (٢) ويتسنى لهم أن يرقوا العمل الذي يستغلون فيه ويستخدموا فيه أمهر الصناع وأحسن الآلات. فان استغلوا باحتقار المناجم جلبوا أحسن الآلات الراحعة والحافرة. وان استغلوا بصناعة الملابس القطنية مثلاً استوردوا أحسن المواد الأولية. ولا شك في ان ذلك يفيدهم أنفسهم من جهة الربح ويفيد العمل الذي يستغلون فيه من جهة أخرى (٣) ويسهل عليهم الاستمرار في وقت قصير بما ينشرونه من الاعلانات وما يتجرون به من البضائع الجيدة أو يقومون به من الأعمال المفيدة (٤) ويمكنهم ان يقتصدوا من النفقات ما يزيد في أرباحهم. فاذا فرضنا ان عند أحد المالكين عشرة آلاف جنيه وأراد أن يحتقر منجماً فربما جلب آلات واسأجر عمله بمبلغ يربح عما عنده. ولكن اذا اشترك آخرون معه في هذا العمل بأن دفع أحدهما خمسة آلاف والاخر خمسة آلاف والذين أمكن الجميع أن يقوموا بهذا العمل بأقل من خمسة عشر ألفاً

(١) انظر مادة ٤٣٤ مدني أهلي و ٥٢٩ مدني مختلط

(٢) انظر مادة ٤٣٠ مدني أهلي و ٥٢٣ مختلط

ويوفروا الباي (٥) ويقدر الشركاء على الانتفاع بأصناف كثيرة تابعة للعمل الذي يعملون فيه كأن يدوبوا الحديد بالقرب من المنجم الذي يستخرجونه منه

*(ب) تقسيم الشركات * الشركات منها ما هي مدنية وهي التي لا تقوم بعمل تجارى . ومنها ما هي تجارية وهي التي تقوم بعمل من الأعمال التي تعد تجارية^(١) . وهذه منها (أولا) شركة التضامن (ثانياً) شركة التوصية (ثالثاً) شركات المحاصة (رابعاً) شركات المساهمة . أما الأولى فهي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسمها^(٢) . ويكون اسم واحد من الشركاء أو أكثر عنواناً لها^(٣) وكثير من الشركات التي تستغل بالبيع من هذا القبيل وانما سميت بهذا الاسم لان أعضاءها مصاهنون في جمع تعهداتها بمعنى ان كل عمل يعمل بعنوانها يجعل كل عضو من أعضائها مسؤولاً^(٤) . وأما الثانية فهي الشركة التي تعقد بين شرك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين^(٥) . والى يعرف الجمهور المسؤولين المتضامين ولا يغتروا بوجود غيرهم في إدارة الشركة حتم الشارع أن يكون عنوان الشركة اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامين^(٦) . وأن لا يدخل في عنوانها اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الادارة^(٧) . وأن

- (١) وهي الاعمال التي ذكرتها مادة ٢ من قانون التجارة الاهلى والمختلط
- (٢) مادة ٢٠ من قانون التجارة الاهلى و٢٦ من قانون التجارة المختلط (٣) مادة ٢١ من الاهلى و٢٧ من المختلط (٤) انظر مادة ٢٢ اهلى و٢٨ مختلط (٥) انظر مادة ٢٣ اهلى و٢٩ مختلط (٦) انظر مادة ٢٤ اهلى و٣٠ مختلط (٧) مادة ٢٦ اهلى و٣٢ مختلط

لا يعمل أي واحد من الموصين عملاً متعلقاً بإدارة الشركة ولو بناءً على توكيل^(١) وذلك كله خوفاً من التغير بالمتعاملين مع الشركة . وأما النوع الثالث فهو الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة^(٢) . مثال ذلك علم زيد ان عمراً ذاهب الى إحدى الجهات حيث القمح رخص فاعطاه مبلغاً من المال ليضم عليه هو شيئاً ويشتري به قمحاً ليبيعه ويقتسم الربح . فكل العقود التي يعقدها عمرو مع بائني القمح لا تدخل لزيد فيها بل هو وحده المسؤول . وكذلك كل عمل يعمله زيد كاستئجار مركب لحمل القمح أو استئجار حمالين لنقله يكون هو المسؤول عنه وحده^(٣) وعلاقتهما الوحيدة هي اقتسام الربح أو الخسارة^(٤) . على ان كثيراً من الشركات المقدمه شخصية لا تستمر إلا باستمرار أصحابها وخصوصاً ما كان منها مدناً فاذا أسرع الموت الى أحد الشركاء أو أفلس أسرع الانحلال الى الشركة^(٥) ووقف دولاب العمل الذي بدأه . وهذا نقص جسيم لا سهان به . نقص يترتب عليه تثبيط الهمة عن الإقبال على المشروعات المهمة . خوفاً من الافلاس والتشهير ولذا كان النوع الرابع من الشركات وهي شركات المساهمة . أحسن من جميع الأنواع الأخرى

﴿شركات المساهمة﴾ ابتداء كبار المالىين في القرن التاسع عشر بتألف شركات المساهمة في جميع الأقطار حطت التجاره والصناعة خطوط واسعة وأمكن القيام بالمشروعات الجسيمة التي لا يقدر اثنان أو ثلاثة من المالىين

(١) أنظر مادة ٢٨ التجارة الاهلى و٣٤ تجارة مختلط (٢) أنظر مادة ٥٩ التجارة الاهلى و٦٥ تجارة مختلط (٣) أنظر مادة ٦١ تجارة اهلى و٦٧ تجارة مختلط (٤) مادة ٦٢ تجارة اهلى و٦٨ مختلط (٥) مادة ٢٥٥ مدي اهلى و٢٠٢ مختلط

على اتمامها مثل السكك الحديد التي يعبر بعضها أوروبا وآسيا وبعضها أمريكا ومثل بناء البواخر الهائلة التي توصل مملكة بأخرى وغير ذلك من المشروعات التي يعجز عنها الواحد أو الاثنان أو الثلاثة والتي لا بد لها من آلاف الألوف من الأصفر الرنان . وان من يشاهد سرعة انتشار شركات المساهمة في جميع العالم المنمدين بأخذ العجب من ذلك^(١) . ومن يعرف مقدار رؤوس أموال تلك الشركات يعجب أكثر^(٢) . ويتجزأ رأس مال شركة المساهمة الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية^(٣) . يكون لحامليها الحق في أخذ جزء من الربح . مثال ذلك اذا ألف أحد المالين شركة وجعل رأس مالها خمسمائة ألف من الجنيهات فليس هناك أسهل عليه من تجزئ هذا المبلغ الى أسهم وجمعه ممن يريدون الاشتراك في هذا العمل . ولا تكون شركة المساهمة معنونه باسم الشركاء جميعهم ولا باسم أحدهم . وانما يطلق عليها اسم العمل المفصود منها كعنوان لها^(٤) كأن يسمى شركة البواخر . أو شركة السكر أو شركة معامل الحديد وهكذا بحسب العمل الذي تقوم به . وتعهد ادارتها بعد ذلك الى مدير أو أكبر يكون له إلمام بالعمل الذي تأخذه الشركة على عاتقها . وتمتاز شركات المساهمة عن غيرها من الأنواع المتقدمة (أولاً) لان أعضاءها كثيرون فان أفلس أو قصر فلا تضر بسمعة شخص معين (ثانياً) لان الشركات الأخرى يتوقف بقاؤها على إرادة نفر

- (١) في سنة ١٨٨٨ كان في اديكترا ٨٠٨١ شركة مساهمة وصارت تردد عاموفاً الى أن بلغ عدد الشركات المصرح لها في سنة (١٨٩٠) ٩٧٦٩ شركة (٢) من أقدم الشركات في الولايات المتحدة شركة الريت ورأس مالها ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (٣) مادة ٣٧ تجارة أهلى و٢٣ محتلط (٤) أنظر مادة ٣٣ من قانون التجارة الاهلى و٣٩ مختلط

القليل الذين أسسوها . وأما شركات المساهمة فيندر أن يتفق جميع المساهمين على حلها (ثالثاً) لأن المال الذي تقدمه الشركاء في الشركات الأخرى قد يكون عادة غير كاف للقمام بالمشروعات الخطيرة أما بواسطة شركات المساهمة فيمكن تجميع الأعمال الجسيمة (رابعاً) لأنه من السهل على كل إنسان مهما كان ماله قليلاً أن ينفع بشركات المساهمة . ويسهل أيضاً على من ليس من أرباب الصناعة أو التجارة أن يستفيد منها . فالموظف الذي لا يتيسر له الاشتغال بالأعمال التجارية يقدر أن تشتري بضعة أسهم في إحدى الشركات فيستفيد فائدة كبرى ولا سيما إذا كان القائمون بأعمال الشركة من المدرسين (خامساً) وهناك ميزة أخرى لشركات المساهمة وهي توزيع الخسارة فبدل أن يتخوف المليون من عقد شركة تضامن تكلفهم الخسارة فيها أموالاً طائلة يجدون شركات المساهمة لا يكلفهم الدخول فيها إلا مبالغ قليلة فقدمون عليها بلا تردد . وهذا هو السبب في أن كثيراً من شركات المساهمة لا يجد مؤسسوها أقل صعوبة في جميع رأس المال اللازم لها (سادساً) وعمار شركات المساهمة بعدم خفاء أعمالها كباقي الشركات فهي بسط امام الملاء رأس مالها . والأعمال التي ننوي القيام بها . ومالها الاحياطي . وغير ذلك مما يساعد الجمهور على اكتناه حالها ومعرفة مقدار كفاتها للعمل المشروع فيه (سابعاً) أما من يدخل في إحدى شركات المساهمة فمفتوح امامه في كل آن باب الخروج بدون الاخلال بالعمل الذي تقوم به فليس هناك أسهل عليه من بيع الأسهم التي بيده لا خير محل محله فيها وهذا بخلاف الحال في الشركات الأخرى فالمتضامن متلاً لا يقدر على الخروج إلا بالحلل الشركة (ثامناً) لأنها تسهل الصناعة بالجملة التي سيأتي الكلام عليها (تاسعاً) لأنها تؤبر بأبراً حسماً في

الحالة التجارية والصناعية اذا انبع مدروها الحكمة والروية وذلك لان الصناعة بالجملة والانجار بالجملة تقتضيان استنباط الوسائل العديدة للانتفاع بكل جزء من ثروة البلاد وعدم تصبغ صنف من الأصناف هباء . ثم هي من جهة أخرى توسع المجال . لأرباب الأعمال المختلفة . والباحت في أسباب اثرها كثير من الشعوب نجد أهمها تلك الشركات الضخمة التي حفرت المناجم المتراصة الأطراف ومدت السكك الحديدية . وسهلت المواصلات البحرية بإنشاء المراكب البخارية (عاتراً) وتستمر شركة المساهمة حتى ولو تركها أغلب أعضائها . مثال ذلك حدد القانون المصري ان الشركة تبقى على شرط أن يبقى فيها سبعة أعضاء . وتستمر أيضاً الى أن لا يبقى من رأس مالها إلا الربع ^(١) . وهذا مدبره كبرى لانها تسهل على الشركة انجاز العمل الذي بدأت به (الحادى عشر) وتبقى مزبنة أخرى لشركات المساهمة ألا وهي تحسين العلاقات بين مدبرى الأعمال والعمله فبعد ان كان هؤلاء يتدمرون من رب العمل الذى يغمطهم حقوقهم ويستأثر بالأرباح دونهم . رال هذا التدمير لأنهم أصبحوا يعبرون ان مخدمهم ليس شخصاً معيناً بل الشركة وهى شخص معنوى لا يمكن الحقده عليه . وفضلاً عن ذلك أصبحوا عارفين بمقدار الأرباح لان الشركة تنسرها من وقت الى آخر فلا حرج عليهم اذا هم طالبوا بزيادة أجورهم . وربما انقادت شركات المساهمة (أولاً) من جهة ان مدبريها وخصوصاً المستخدمين سواء عليهم أحسرت أم ربحت مع ان مديري

(١) قرار مجلس النظار الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ . هذا بالطبع اذا لم تحكم

الحكمة ناولاسها أو حانها أو يته الغرض الذى أسست من أجله أو يتفق جميع حملة الاسهم على حلها أو تنته مدتها

الشركات الأخرى كشرركات التضامن يحافظون على صبتها . ويجهدون أنفسهم في القيام بأعمالها بغاية النعقل والرزانة . ورد على ذلك بأن أعضاء الشركة لهم حق مراقبة أولئك المدبرين فيجوز لهم عزلهم إذا كانوا مستخدمين متى ظهر تقصيرهم في المحافظة على صوالح الشركة (ثانياً) من جهة أنها تعطل على كثير من صغار التجار فتقل أرباحهم . ويرد على ذلك بأن تلك الشركات تحتاج الى وظائف كثيرة كما قدمنا وليس هناك أسهل على أرباب المهارة من التجار من الانخراط في تلك الاعمال في مقابل مربى بنقاضونه في آخر كل شهر حتى يرتاحوا من تقلبات الزمن وتقلبات السعر (ثالثاً) من جهة أنها تخاطر في بعض الأحيان فتقبل على مشروعات لا قدرة لها على القيام بها فذهب أموال كبيرة ادراج الرياح وانه كثيراً ما غرره مؤسسو شركات المساهمة فبنوا مشروعات في محيلائهم وطلبوا من الجمهور الاستراك في ابرازها الى عالم الوجود فكانت النتيجة جبوط المسعى . وضاع الأموال . وهذا الاعتراض وجيه إلا انه لا يجوز مطلقاً أن يستنتج من القصص في بعض القائمين بأحد المشروعات ان جميع المشروعات الأخرى لا فائدة فيها لان للمساهمين بصائر يجب أن يعتمدوا عليها . وأبصاراً يجب أن ينعموا النظر بها في كل مشروع يعرض عليهم . إذ ليس من الحكمة أن يصدى الانسان كل ما يسمع ولا ان يتبع كل ما يقترح عليه . والجمهور ان الشركات من أهم العوامل لاحداث الثروة في الأقطار خصوصاً اذا عنيبت الحكومات بأمرها وراقبتها مراقبة تامة . وأما اذا تركت وسألتها تطرق الحلال إليها . ودخل الرىغ في قلوب القائمين بأمرها . ثلث بسببها الأزمات وصارت خطراً مهدد البلاد .^(١)

(١) ان الشركات في مصر كان لها أهم دخل في حدود الاربع المائىة المصرية

— (ج) الصناعة بالجملة —

فما تقدم نعرف ان المال متجمعاً يمكن استخدامه في صناعة مقدار عظيم من صنف من الأصناف بدون نفقات كثيرة . فاذا فرضنا انه يوجد ثلاثة مصانع للمنسوجات القطنية في إحدى الجهات رأس مال الأول بما فيه مئتان خمسة آلاف حنيه ورأس مال الثاني ثمانية آلاف ورأس مال الثالث سبعة آلاف وكل واحد من هذه المصانع مستقل عن الآخر وفيه المستخدمون من عمله وكتبة ومديرين وملاحظين ومهندسين . ثم اتحد أصحاب تلك المعامل وعمدوا شركة فيما بينهم وانضموا كلهم في محل واحد فلا شك في انهم يسنفيدون من ذلك كثيراً : (أولاً) لاقتصادهم في العمل " فبعد ان كانت ثلاثة المحال الأولى يحماح كل منها الى عمله خاصة به . أصبح المحل الجديد محتاجاً الى عدد أكثر بقليل من موظفي أحدها وربما احتاج الى خمسمائة عامل وثلاثة كتبه وملاحظين اثنين مع ان كل منها يعمل منها في أول الأمر كان يلزم له مائتا عامل على الأقل . ولاحظ وكاتب . وبعد ان كان كل من الثلاثة المحال الأولى محتاجاً لأمين نقود أصبح المحل الجديد محتاجاً لواحد فقط ويقدر أولئك العملة أو الموظفون على انجاز العمل في وقت قصير بقوة الاتحاد والتضافر ويكون عملهم متقناً ولا يضيع منهم صنف بدون أن ينتفعوا به . (ثانياً) لاقتصادهم في العمل . وبعد ان كان لكل معمل محل خاص به أصبح الأخيرة لان كثيراً منها أسست في ممالك أخرى لاسيطرة للحكومة عليها فكانت رؤوس أموالها قليلة لا تكفي الاعمال التي أرادت القيام بها فأفلست وحل بكثيرين

الافلاس بسببها (١) أنظر شارلس جيد ص ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥

المحل الجديد جاء معاً للجميع وربما كانت أجرته في الشهر مثل أجره أحد الثلاثة أو أكبر بقليل (بالأ) لاقتصادهم في المواد الأولية . والسبب في ذلك هو ان العمله يندفعون بها من كل الوحوه فلا تتركون بعضها بدون أن يصنعوا منه شيئاً نافعاً . فهم يصنعون القطن الرديء الى ملابس للشغل . واذا كانوا في معمل حديد يسعملون برادته (رابعاً) ويقدر أصحاب المحل الجدد على انتقاء الآلات البخارية اللازمة لا كشار الحاصلات . ويمكنهم أن يستعملوا آلات دقيقة لم يكن كل فرد منهم قادراً على استعمالها في معمله ويتيسر لهم زيادة على ذلك استخدام المهرة من الصناع كل في العمل الذي يلائمه فيصير أولئك العملة بفضل تقسيم الشغل فادرين على انجاز الأعمال في وقت قصير باعتناء زائد . ولا شك في ان هذه المزية لا تتيسر لصاحب المعمل الواحد لانه يريد أن يربح كثيراً ولو استغنى عن كثير من العمله الماهرين والمهندسين البارعين (خامساً) ومما تمتاز به الصناعة بالجملة كما في الأمثلة المفصلة ان أصحاب المحل الجديد لا تكلفهم الآلات البخارية كميات كثيرة . من الفحم ولا تكلفهم المواد الأولية التي يسترونها أثماناً عالية وذلك لانهم يمددهم بتلك الأصناف يتنازل عن جزء من الثمن جزاء شرائهم منه ولا ينهم بأخذون منه كميات كبيرة خصوصاً من المواد غير المصنوعة . وترتب على ذلك ان النفقات التي تستلزمها تلك الكميات الكبيره تكون قليلة ولا شك في ان ذلك يقلل العقبات من طريق بيع تلك السلع ويسهل الرخ فيها ويزيد الاقبال عليها لان المستري يقدر أن يختار من بينها ما يشاء . ومما يزيد في رواح تلك المحال الكبرى ان القائمين بأمرها يقدرون أن يعلنوا عنها في الصحف والأسفار (كولوجات) . ويذيعوا ذكرها في الامصار . فتسابق الناس

الى التعامل معها . مدفوعين بما سمعوه من سمعتها . ربما كلفت تلك الاعلانات اصحاب المحال الكبرى كثيراً في أول الأمر ولكنها نفيدهم بعد ان يشتروا وهذا بالطبع غير ممكن لأصحاب المحال الصغرى الذين لا تساعدهم ترونيهم على الاعلان عن مناجرهم . هذا وفضلا عن ذلك كله فان مديري المحال الكبرى بعد ان يكلوا أمر ملاحظة العملة لمساعدتهم الذين يثقون بهم يتفرغون لإدارة شؤون العمل بترو وحكمة^(١) قل ان يخيب . مهما سعيهم . يقدر ان يدرسوا الحالة التجارية درساً دقيقاً ويقفوا على أسرار الصناعة التي يديرونها وأن يعرفوا عن بعد المقدار المطلوب منها فتتفق سوق الصنف الذي يصنعونه ويربحون منه أموالاً طائلة . أما أصحاب المحال الصغرى فلا يدرون ما يصنعون أو يلاحظون العملة أو يرصدون حركة السوق ولذلك كانوا معرضين أكثر من غيرهم للخطأ في التقدير .

﴿ (د) نقيصة الصناعة بالجملة ﴾ ومن المشاهد في هذه الأيام رغبة الناس في الأصناف الحديثة من البضائع أنى وجدوها وبأى سعر حصلوا عليها وانهم يقبلون على المحال الكبرى حتى ولو كانت بيع بسعر هو أعلى مما تباع به المحال الصغرى^(٢) . ذلك لان شهرة تلك المحال الكبرى أثرت على الزبائن فأتروها على غيرها رغبة في الحصول على الجيد من جهة وعدم ضياع الوقت في مساومة المحال الصغرى لما في تلك المساومة من الصعوبة . فمن الطبيعي أن تبتلع تلك المحال الكبرى كثيراً من المحال الصغرى وتستنزف مورد

(١) أنظر اقتصاد الصناعة لما رشال ص ١٥٩

(٢) عمل اقتراح هذا العام في نادى المدارس العليا مقتضاه أن يختار كل عضو

المحل الذى يعامله ووجد أن أغلب الاعضاء يتعاملون مع المحال الكبرى

حياتها وتقوم على انقاضها على ممر الأنام وتجعل مديريها أجراء فيها . وهذه النتيجة وإن كانت ويلا وثبوراً على أصحاب المحال الصغرى إلا أنها مفيدة للعالم الاقتصادي ولا يخشى من ضررها بهؤلاء المديرين ماداموا يجدون لهم مرتزقاً بالعمل في المحال الكبرى . أما الاشتراكيون فيصفقون استحساناً لهذه النتيجة لأنهم يحتقرون كل مشروع صغير يقوم به أفراد قلائل ويريدون أن تبتدى المشروعات كبيرة وأن يكون المشتغلون بها كثيرين^(١) . وإن من يرى التأثير العظيم الذي أحدثته المشروعات الكبرى في عالم التجارة والصناعة وما استفادته المدنية لا يجد بداً من استحسان رأى الاشتراكيين وخصوصاً عند ما يرى كثيراً من المحال الصغيرة يريد أصحابها أحياناً أن يحصلوا على ربح باهظ من بضاعة مزجاة لم يعنوا أقل اعتناء في انتقاها .

— (١) جمعيات التعاون —

جمعيات التعاون هي جمعيات يشترك أعضاؤها في عمل . من الأعمال كالاتحاد في الأحداث بأن يجتمع كثير من العملة أهل الحرفة الواحدة في محل واحد بحيث يكونون أحراراً لا يسيطر عليهم مالى أو صاحب معمل . وتزداد هذه الجمعيات في انكلترا والبلاد الأمريكية وهى أشبه شئ بسركاب الصناع القديمة . إلا أنها تختلف عنها من جهة أنها تبحث عن الوسائل المعاله لترقية الصناعات التى يزاولها أعضاؤها . ولا شك في ان وجود مثل تلك الجمعيات في بلد من البلاد دليل على معرفة العملة مزية الصامنين والأخوة . ويسنحس أن تصم هذه الجمعيات عدداً كبيراً لأنها تكون حمنئذ أمدد

على مجاراة المحال الكبرى في مضمار الكسب . ويجمع كثير من تلك الجمعيات الأموال اللارمة لها بطريقتين فهي أحياناً تجزئوه الى حصص يدفع كل عضو منها حصة ويأخذ جزءاً من الربح بحسب ماوضع وبعضها لايجعل المال شرطاً للدخول فيها بل تقبل الأعضاء الذين يساعدونها بالعمل فقط وتعطيهم جزءاً من الربح . وقد أنبأ الأستاذ «ميل» قبل وجود تلك الجمعيات بانها سنكثر وزداد عددها في جهات كبيرة . وهاك بعض النتائج الحسنة التي تترتب عليها (١) يزول الاعتصام بوجودها . وذلك لان سبب الاضراب هو الحزازات بين العملة وأرباب العمل . ولما كان كل فرد من جمعيات التعاون رئيس نفسه لا مسيطر عليه سوى ذمته كان الاعتصام متمتعاً وهذه نتيجة حسنة للعالم الاقتصادي والأمن العام أيضاً (٢) وترقى حاله الصناع الاجتماعية . وذلك لان كثيراً من تلك الجمعيات تنفق جزءاً من أرباحها . في مكافأة المجدين من الأعضاء . وهذا يدعو كل فرد منهم الى زيادة الاعناء (٣) يحافظ كل فرد من العملة على المواد الأولية فلا يبيع كثيراً منها بغير حساب لعلمه انه صاحبها وان الخسائر عائدة عليه والربح حاص له . ولا مريه في ان ذلك يزيد قوة العمل وكبر من البضائع (٤) أما المصروفات التي سقها هؤلاء العملة فقليلة بالنسبة لما ينفقه أصحاب المعامل لان كل عضو من الأعضاء يحرم نفسه من المراتب الكبيرة طمعاً في الربح . وقد أفادت تلك الجمعيات الصناعة في كثير من الجهات لانها سهلت على الصناع الحصول على الموائد العلمة كل في المهنة الذي يعتمل فيها وذلك باعداد دور للقراءة يخلف اليها الصناع في أوقات الفراغ بدل الانغماس في حمأة الموبقات وأصعاف دواهم الجسمنة والعقلية . وكاب نتيجة ذلك وجود رجال

يؤثق بهم في المهن المختلفة ويزيدون ثروة البلاد. وشهرتها الصناعية والتجارية

٢) التعاون في الزراعة

كان الذين أسسوا فكرة التعاون أو بالحري الذين انتفعوا بما أوجدته القدرة الإلهية من تلك القوة الكامنة التي تربط الإنسان بأخيه بلحمة التضامن يرمون إلى إيجاد جمعيات للتعاون في الزراعة . وقد وجدت تلك الجمعيات فعلاً في كثير من الممالك الغربية . وذلك باتحاد عدد من الفلاحين وملاك الأقطان على فلاح جهة معلومة من الأرض . وانتخاب لجنة من بينهم تجتمع في كل مساء للنظر في الأعمال التي تنوي الجمعية القيام بها في اليوم التالي . وكان النجاح حليف لبعض تلك الجمعيات . لأنه بفضل الاتحاد قد ازدادت كمية المحصول وأمكن الملاك أن يعملوا أجور الزراع حسيين أو سنين بالمائة . وأن يزرعوا كل سبر من أراضيهم . وينفعوا بكل ما أوجدته الطبيعة من المزايا . وانا اذا انعمنا النظر في تلك الجمعيات نجد انها بمثابة مستعمرات صغيرة تنقوى فيها رابطة الاتحاد والاحياء . وتضعف الكراهة الموجودة غالباً بين أصحاب الأقطان ومسأجريها أو العاملين فيها . نجد انها بمثابة مدارس زراعية عملية تترقى بواسطتها حالة البلاد الزراعية وتستبسط الطرق لإكثار الحاصلات وإصلاح الأراضي . ولا شك في ان هذه الفوائد جليلة خصوصاً للأقطار التي تتوقف سعادتها ورفاهية أهلها على خصب أراضيها . ولا تقصر تلك الجمعيات في أغلب الأحوال على الالتفات للزراعة بل تنظر في شؤون أعضائها الأدبية فيمنع بعضها السكر وبعضها تنوع الربا وكثير منها يتقف عقول الأعضاء بإصدار المجالاب الزراعية . ونحو ذلك من الأعمال

وحاجة وادي النيل سديدة الى مثل تلك الجمعيات وخصوصاً في الزراعة التي هي مصدر حياة البلاد ومنبع خيراتها. ولكن اختلاف قلوب أصحاب الأتبان والنفاس القائم بين الجار وجاره والنزاع الدائم بين الشقيق وشقيقه يضعف الأمل في الوقت الحاضر في التعاون والاستفادة من مثل تلك الجمعيات. يسعى كل فرد من الموسرين في نفع نفسه ولو بضرر غيره. مع انه لو اتحد مع ذلك الغير كان له من هذا الاتحاد أعظم وسيلة لحسين زراعته. وعسى انه بسطوع شمس العرفان في الربوع وانتشار روح التضامن الجنسي والاجتماعي بين الافراد يتحقق لدى القوم ان « المؤمن لأخيه كالبنيان يسد بعضه بعضاً » وحبثند بؤلفون تقابات رراعية يكون غرضها . (أولاً) البحث في الطرق التي تحسن حاصلات الأرضي كجلب الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة . والعلف والبذرة وغير ذلك (ثانياً) درس الوسائل التي تسهل على الفلاح زراعته أصناف كبيرة مهمة بحيث لا يفصر على زراعة القطن فقط أو الصمغ بل يزرع أصنافاً كثيرة مهمة حتى اذا عجز غله أحدها أو هبط سعره وجد من الآخر مساعداً له على انتشال نفسه من الضيق . فقد لوحظ صرر اعتماد مصر على صنف واحد في السوق الدولية سيما وقد بدأت بلاد كثيرة تنافسها في زراعة القطن المصري (ثالثاً) بيع الحاصلات في السوق النافقه حتى ولو كلف ذلك تصديرها الى الخارج مباشرة ولا شك انه بواسطة الاتحاد تقدر جملة من كبار الملاك أن يخبروا كبار الجار في الخارج .

٣) الجمعيات الزراعية

وتقوم الجمعيات الرراعية في كثير من البلاد المتمدنة بوظيفة الأستاذ المرشد ومعلم الرراع أحسن الطرق الرراعية وتصف أنجع الأدوية لزيادة

خصب الأرض وتعمل الامتحانات الزراعية . وتسنبط منها النتائج المفيدة التي اذا عمل الفلاحون بها كبرت حاصلات أراضهم . ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق العالم في جودة حاصلاتها الزراعية وكبرتها جمعيات من هذا القبيل . كانت لها اليد الطولى في رقيه شأن الفلاح الأمريكي وذلك باصدار المجلات العلمية الزراعية . والنألبف بين قلوب الفلاحين حتى أصبحوا بفضلها اخواناً متحدين على المنفعة . منخالفين على المصلحة العمومية وباقامة المعارض الزراعية الكبرى التي اشتهرت أمريكا بها . وقد تأسس سنة ١٨٩٨ في مصر جمعية من هذا القبيل وهي الجمعية الزراعية الخديوية وكان ذلك بتعزيد الحكومة وانخرط في سلك أعضائها عدد عظيم من كبار أصحاب الأقطان الذين يدفعون لها رسماً^(١) . وتسعى هذه الجمعية (أولاً) في إرشاد الفلاح المصرى الى كل ما يفيد في الزراعة كوصف الأسمدة التي يلزم استعمالها ونوعها ووصف الآلات الزراعية الى مساعدته على اصلاح الأرض (ثانياً) وتعمل امتحانات زراعية وتعرض نتائجها على الجمهور بواسطة المجلات فصص التربة التي تنجح فيها زراعة نوع من الحاصلات أو ينجع فيها نوع من الأسمدة (ثالثاً) وتهتم أيضاً باقامة المعارض الزراعية في أنحاء القطر وهذه أعظم منهض للهمم الى الاعتناء بالزراعة التي هي قوام البلاد (رابعاً) تقدم التقارير السنوية عن حاله الفلاح بسط فيها ما يجب أن يهتم به حتى تترقى

(١) كان الرسم قبل سنة ١٩٠٦ خمسة جبهات مصرية ولكنه نقص الى جنيهه فكان عدد المشتركين في تلك السنة ٢٥٥٠ تقابلها ٣١٣١ في سنة (١٩٠٥) و ٢٤٣ سنة ١٩٠٤ . ولاشك أن تقليل الرسم أفيد لانه يسمح المحال اصغار الملاك وهم الاكثر عدداً

معلوماته الزراعية . وقد طهرت للجمعية وفروعها نائح حسنة محسوسة .
 وخطا الفلاح المصرى بمساعدتها خطوات واسعة في سبيل التقدم المادى
 وستضاعف الفائدة الى يسفدها . منها في المستقبل بعد أن يستنير بنور
 العرفان لأنه يكون حينئذ قادراً على الاستفادة مما تقدمه له من النصائح .

١٥٣ (٢) النظارات الزراعية

ومما يقوم في البلد الراعى مقام المعلم للأمة النظارة الزراعية لاهمها بمسرتها
 للجمعيات الزراعية وسرقات المعاونة ترشدها الى مافيه صالحها وتعاضدها في
 سفد ما ربهها وخصوصاً اذا كان ذلك تقصى نفقات حكمة لا قتل لها على
 القيام بها . وقد أفادت تلك النظارات كسراً من الممالك . وهى ضرورية
 خصوصاً للسلاد الحصة التربة التى سقصها ربية الملاح بحسب يمدد على
 الانتفاع بالمرانا الطسعه ومراقبته في كيفية الانتفاع حتى تنسر له ذلك على
 احسن حال وتضاعف الفائدة التى تعود عليه من كنور بلاده الدفينة . فلا
 عجب ان فلنا انها مرفاة التقدم المادى . لانه ما الفائدة في الاهتمام بحجر
 الحداول واشاء الحراتاب . ووسطم طرق الرى . ادا لم تعلم الفلاح ويراقب
 في كيفية الاسراع بها .

ولعمري ان مل حكومة هتم بطهير الترع بدون الاسراف على
 الطربعه التى يسعملها الفلاح للانتفاع بها مل من يهدي كتاباً في موضوع
 جليل لرحل لا يعرف القراء . طلقماً أو يعرف نزرراً قللاً لا روي غله من
 ذلك الكما .



الكتاب الثاني

في

مبادلة الثروة

المبادلة هي إعطاء صنف من الثروة أو أداء خدمة على شرط أخذ مقابل . مثال ذلك اذا رأى أحد الفلاحين ان القمح الذي عنده يريد عن حاجته ورأى نفسه في حاجة الى ذره فأخذ جزءاً من القمح واعطاه لمن يزيد ذرته عن حاجته في مقابل ما يأخذه من الذرة سمي هذا العمل مبادله وكذلك اذا استغل العامل يوماً في مقالة الأحره فانه يجعل خدمته في نظيرها . وعلاقة المبادلة بالاعمال شديدة . إذ لولا وجودها لا كسب كل فرد باحداث بروه على قدر اللازم له . وكان صاحب السلعة أو الخدمة هو المستفيع بها دون غيره . وأما العلاقة التي تربطها بتوزيع الثروة الذي سببنا الكلام عليه بعد فأشد كبر من علاقتها بالاحداث إذ ترتب على عدم وجودها عدم وجوده . وقد أظهر « آدم سميث » أهمية تلك العلاقات فلم تكلم على أحره الصانع أو ربح الباجر أو أجرة الأرض إلا بعد ان تكلم على القواعد التي تنطبق على الانسان في المبادلة . وزداد تلك الأهمية يوماً عن يوم لان المبادلة تسجع الاحداث كبراً . ولولا نفع صاحب الأرض التامة من احساج غيره لغلتها ما تعبد بها بالاصلاح وصرف المال الكبير في هذا السبل . ولولا أمل العامل بالحصول على أحره عالية لم يجهد قريحته في

استجادة عمله . وتثقيف عقله . ولولا رغبة المالى أو صاحب المعمل فى الربح الكبير لم يجمع درهماً . أو يشد معملاً . ومن ذلك تعرف الفوائد الجليلة الى استفادها العالم الانسانى من المبادلة . فهى تلك الرغبة الى هى أهم داع الى تقدم المجمع الانسانى فى التمدين . وهى هى الى جعل كل أمة تنجر مع الأخرى بأهم أنواع ثروتها طمعاً فى الربح . وهى التى نثت فى العالم روحاً جديدة بعد ان كان فى سبات عميق من الجهل .

﴿ (١) تاريخها ﴾ والمستقصى لأحوال الانسان فى جميع أدوار حياته من همجيتها الى مدنيته نجد المبادلة فى كل دور منها مخلقة عن الدور الذى قبله . فقد كان وهو فى همجيته لا تتنازل عما يمنصه من الصيد أو بقنيته من اسلاب الحرب . وذلك لصعوبة الحصول على حاجات المعيشة فلم يرد أن يبادل عره شئ لم يحصل عليه إلا بشق الأنفس . اللهم إلا بعد شروط مطولة . ولهذا السبب كانت طرف الملك والانتفاع فى العصر الاول الامة الرومانية مثلاً كما هى الحال الآن عند كبير من الأمم البربرية . عبارته عن شروط مطولة مسددة . ثم عرف الانسان على نوالى الأنا من مزه استبدال ما صنعه من التروء وأدرك ان لا فائدة له إلا بغيره . ولرباده الاضاح نرجع الى خمسة الأدوار التى تدرجت فيها الصناعة المذكورة فى الكتاب الأول فنقول . **المرحلة** كانت المبادلة فى هذا الدور معدومة أو قليلة لان كل أسره كان يصنع ما يقوم بحاجاتها ولا يهتم بعرض مصنوعات على غيرها . وفى هذا الدور لم يخرج البصائع من الدور . **المرحلة** ابتدأت بالمبادلة بين أولئك العمال أرباب الحرفة الواحد بين عهدهم ممن يريدون شراء بضائعهم وكانوا أملاً الأمر لا . **المرحلة** دقة . هم . ثم بدأ الحار العرباء .

شد بد العناء في أخذ تلك المصنوعات ابيعها في جهة أخرى وصارت السوق بعد ذلك قطربة أي صارت كل مملكة سوقاً تباع فيها البضائع الى يصنعها أهلها وقوى نفوذ التجار وراحت سهرهم وصار الصانع لا يصنع لأمرته فقط أو لعريسه فقط بل لجميع المصر الذي يقطعه . وفي ذلك الدور اسدب روح المزاخمة واسبغ لطاق التجارة ثم عقب ذلك دور لا يزال الى وقتنا هذا حيث صارت السوق دولية . ولم تعد المبادلة مقصورة على القرية أو المصر بل صارت المعمورة كلها سوقاً واحدة تعرض فيها المصنوعات من جميع الأقطار . والحصائل من كل الأمر صار . فبلغت المبادلة درجة عظيمة من الأهمية .

(ب) سيرها . من المعلوم ان الانسان لا يقدر على الاستغناء عن سفل غيره وهذا طبيعي لا مريد فيه . فقبل الحصول على الرغيف مثلاً وهو أبسط الأساء يلزمه شراء القمح وطحنه وعجنه وخبزه ولا ييسر له ذلك إلا اذا أعطى صاحب القمح شيئاً في مقابلة قمحه والطحان والعجان والخبار كلاهم سنثاً في مقابله عمله . فكيف به اذا أراد حمل ثوب أو شيد باب . لا شك في انه يحتاج الى البز الذي يخيط به الثوب . والأحجار والأحساب الى يجهر بها البيت ولا سبيل الى الحصول على تلك إلا بالمبادلة فان يعطى صاحب الزأو الأحجار أو الأحساب حراً من ثوبه . وما يصدق على الافراد يصدق على الروم فأمة مثل أمة المصريه تحتاج الى حديد وليس في بلادها مناجم للحديد ان يعطى شيئاً من القطن الذي يزرعه لا يكتفي بها بل يسل لها الحديد . وأمة كالانكليزية لا تبيع عندها بكفيتها بل يزرعها أن يعطى سنثاً من قمحها للولانات المتحدة حتى تحصل على قوتها وهكذا . والاسب في المبادلة هو تقسيم الثروة على الافراد والأمة وكما قال « آدم سمب » « توزيع

الوظائف بين بني الانسان كما تتوزع وظائف الجسم على الأعضاء المختلفة
نم احتياج كل فرد وكل أمة الى الأصناف والخدمات المخصص بها غيرها .
ولو كان كل الافراد وكل الأمم يسغلون بصنع نوع واحد من المصنوعات
أو اعداد صنف من الحاصلات لما حصل المبادلات لانه لا ينظر مثلا ان
يقايض الفرد على القمح بقمح مثله أو على الفحم بفحم مثله . لان هذا عبت
تنزه عنه أفعال العقلاء . ﴿ (ج) فائزها ﴾ . وقد أفادت المبادلة العالم والمدسة
فائدة عظيمة لانها فتحت باب الكسب امام كل فرد محترف بمهنة وكل أمة
مشتهرة بمزية فأجهد هؤلاء الافراد والأمم قرائحهم في استنباط أحسن
الوسائل لمحسنين المجاره والصناعة . فلولوا المبادلة ما اشتهرت انكثرا بوجوده
مصنوعاتها القطبية والحديدية . ولا فرانساجنسوجاتها الحريية . ولا الولايات
المحددة بحاصلاتها الرراعية . ولا مصرنا برراعة القطن . ولا الصين بشاهها .
ولا اليابان بحريها . ولولا المبادلة ما منع المحامي والطبيب والمهندس . ولا برع
أحد في فن . فهي ضرورية لاهه عنها ولا مدنة إلاها ولا يهدم للعالم
الاقتصادى إلا بفصلها . ﴿ (د) القيمة في المبادلة ﴾ .

ذكرنا في القواعد العمومية أن السىء لا يكون بروه إلا اذا كان له
مفعله أو قيمة فى الاستعمال وان هذا القيمة هى صلاحية السد غرض أو قضاء
حاجه وانه لا اسرط أن يكون العرض مميذاً فيحلول السليمانى نافع بهذا
المعنى مع انه سم ذعاف . وموضوع الكلام هنا هو قيمة الصنف فى المبادلة
وهى عبارة عن النسبة بين كمه ومنه وكمه من صنف آخر . مال ذلك اذا
أعطى أحد الموحسين لانه ارطال من سن الفل لرحاله فى مقابل رطل من
البن فانه يقال ان قيمة الرطل من العاح تساوى ثلث رطل من البن وكذلك

إذا فليس بدوى على مائة رأس من الضأن يناقذين كانت قيمة الناقة خمسين رأساً . وقد مر الغموض قبل الاقتصاديين بين المنفعة والمصلحة فقال « اريد طامس » « اذا نظرنا الى الخداء نجد ان له منفعة لانه يغطى القدم ويحمى اصداً ان له قيمة في المبادلة » وتبعه في ذلك كثيرون من المفكرين ومن بينهم الفيلسوف « لوك » الذى ميز بين المنفعة الطبيعية التى تلازم الصنف وبين قيمة هذا الصنف . ولاحظ « هنشيسون » أيضاً في منتصف القرن الثامن عشر ان « الأسعار والفهم التجارية الأصناف لا تنبع منفعة تلك الأصناف في حد غرض من الأغراض في هذه المعيشة » وعند ظهور الاقتصاديين الطبيعيين فى فرنسا لم ينس « توريجوت » وغيره أن يفرقوا بين منفعة الصنف فى ذاته وبين منفعة المنفعة أو التبادلية وكذا لاحظ « آدم سميث » « ان كل صنف لا بد أن يكون له قيمة فى الاستعمال قبل أن يفسد له قيمة فى المبادلة » ثم تكلم عن أسباب تلك القيمة التبادلية . وبعده الاقتصاديون فى القرنين بين هذين النوعين من القيمة . واستدركه منافع الأصناف . قيمة فى العالم الاقتصادى . وان كانت كذلك فى الماحض الإنسانية أو الاخلاقية . فالاقتصادى لا يهتم مطلقاً بان ينتج ان منفعة كسب الاقتصاد للتاجر لا تعادلها منفعة روائه عرامية بل ينظر الى قيمة كل منهما فى المبادلة فان وحدهما متساويان فيها كانا فى نظره سواء . وبينما يوقف قيمة الاستعمال للمنفعة على صلاحيتها لمد حاجه شخص معين فى وقت معين لا يفسد قيمة المبادلة لهذا الصنف بوقت من الأوقات أو شخص من الأشخاص بل يجمع الصنف كالأصل . وهذا مادامعى الاقتصاديين

وتسمية قيمة المبادلة بالقيمة الذائبة لأنها تدل على «منفعة الصنف أو صلاحه لقضاء مصاحبة أو سد حاجة أو تسهيل غرض» (١)

﴿ (١) عرف القيمين ﴾ عند مبادلة صنف بأخر يفان الأسماء بين شيئين (الأول) منفعة الصنف المسمى به للمسمى أو لغيره أو لغيره التي كان يقدرها له وقت استعماله (الثاني) المنفعة التي كان النافع كمنها من الصنف المبيع . ومن حيث أنه من المسمى أن الشخص الذي يتناول عن كمية من صنف يمتلكه سعى عادة في أن لا يعطل المنفعة الضرورية التي لهذا الصنف ولا مانع من القول إن هذا الشخص لا يتناول إلا عن الأسماء التي ليست ضرورية له في الوقت الحاضر . أما الأسماء الضرورية له فلا يتناول عنها إلا مضطراً كأن يدفعها تمناً لأسماء أخرى أكبر منها لزوماً له . وفي الأحوال الاعتيادية وخصوصاً إذا كانت السوق مستقرة الحركة . ولا يوجد في سبيل المزاومة عقبة من العقبات كالحكاية أو نحوه . تكون المنفعة الكلية من المعاقدين الناجمة عن استعمال الصنف الذي حصل عليه أكبر عنده من منفعة الصنف الذي تنازل عنه . وتكون القيمة المتبادلة للصنف مساوية عادة لمنفعة ذلك الصنف الآخر الفلاح الذي يدفع أردبين من القمح تمناً لنوب يعتقد أن هذا النوب يساوي القمح وإلا لما دفع فيه شيئاً . وصاحب النوب يعتقد أن منفعته القمح تساوي على الأقل منفعته النوب له . والدليل على ذلك أنه استغنى عن منفعته النوب في سبيل الاستغناء بالقمح .

﴿ (٢) أسماء القمح ﴾

اختلف آراء الاقتصاديين في ما إذا كانت الأسماء التي يعمل بها

الأصناف ذا قيمة في المبادلة . وذهبوا مذاهب شتى في ذلك .

﴿ (١) الشغل أساس القيمة ﴾ فبعضهم يرون ان السبب في صيرورة الصنف ذا قيمة في المبادلة هو الشغل الذى بذل فى الحصول عليه . وأول من رأى هذا رأى « آدم سميث » حيب قال فى كتابه « إنه من الطبيعى ان الصنف الذى اسغرو العامل فى صناعته يومين أو ساعيتين يلزم أن يكون قيمته ضعف قيمة صنف آخر يمكن صنعه فى يوم أو ساعة » وهذا حذوه « ريكاردو » الانكليزى واعتبر « ان الشغل هو الأساس لكل قيمة وان نسب قيمه الأصناف بعضها لبعض تقدر بنسبه كمية الشغل الذى صرف فى كل منها » وبع « ريكاردو » اقتصاديون كثيرون فى هذا رأى ومن بنهم « كارل ماركس » الاشتراكى الذى اعتبر « ان قيمة الصنف تقدر بكمية الشغل الذى بذل فى الحصول عليه » . واپس موضوع كلامنا هنا المقارنة بين ثلاثة الأقوال المنقذمة . واما المراد ذكره هو اجماع أكبر الاقتصاديين على محمد الشغل وهدر العامل حق قدره . وبث روح النشاط فى نفسه . وهوبه عزمه بالأمل وهو أقوى عامل على النجاح . لاسكر أصحاب هذا المذهب ما لمنفعة الصنف من البأير على قيمته أحياناً . ولكهم ينكرون أن يكون أساساً بنى عليه تلك القيمة لوجود ما هو أقوى منها دعامة وأمن بقاء وأكبر أحكاماً وأقل تعبيراً وهو الشغل

﴿ (ب) المنفعة أساس القيمة ﴾ أما هذا رأى فهو رأى كبير من المتأخرين ومن بينهم « كودلاك » و « ساي » وغيرهما . وقد قال الأول « نحن نسمى الصنف نافعا اذا سد حاجة من حاجاتها . وبحسب تلك المنفعة تكون يقدر بالقيمة أو لعماره أخرى هذا المقدر هو الذى لسميه قيمة .

قيمة الأشياء إذا مؤسسة على منفعتها أو بالحري على احتياجنا لها أو بالأحرى على المنفعة التي يمكننا استخدامها فيها». وينبني على هذا الرأي أنه إذا عرضت ثلاثة خيول للبيع كان الأعلى قيمة هو الأقوى على العمل. أو الأحسن منظرًا. وإذا عرضت ثلاثة كنب كان أغلاها أعظمها فائدة. وهذا الرأي سهل التطبيق على الأشياء التي من نوع واحد حيث تجعل المنفعة أساسًا تبني عليه القيمة. ولكنه يصعب تطبيقه عند وجود أصناف من أنواع مختلفة فإذا أراد رجل شراء ثوب وكتاب ودواء يرى كلا منها ضروريًا فكيف يمكن التفضيل بين الصنف والاخر مع أن منفعة المحبرة ربما كانت أكثر من منفعة الكتاب ومنفعة هذا ربما كانت أعظم من منفعة الثوب؟ كيف تجعل المنفعة أساسًا للقيمة هنا مع أن المشتري يحتاج لكل صنف من ثلاثة الأصناف ومع أن كل صنف منها له منفعة في حد ذاته لا تقارن بمنفعة الآخر؟ وهذا الرأي يمكن الاعتراض عليه (أولاً) لأننا نشاهد أن الخبز أرخص الأصناف مع أنه ألزم الضروريات وأكثرها نفعًا وإن الماس أغلاها مع أنه أقلها فائدة. ولو كان الأمر كما ذكر «كونديلاك» ورفيقه لكان الخبز أعلى الأصناف قيمة (ثانيًا) لأن المنفعة شيء من متعلقات الشخص فتختلف باختلاف الأشخاص فالخبز مثلاً أكثر منفعة للجائع منه للشبعان. ومع ذلك إذا شترى هذا رغيفاً دفع فيه ثمنًا بقدر ما دفع الأول. فكيف تجعل المنفعة أساسًا للقيمة وهي شيء متغير لا يثبت على حال واحدة؟ (ثالثًا) كيف بقدر البائع أن يستطلع ما في نية المشتري ويعطيه الصنف بقيمة يقدرها على حسب منفعة له (رابعًا) إننا نرى الماء والهواء أكثر الأشياء منفعة مع أنها لا قيمة لها في التبادل قبل الحارة. ورأي «والراس»

الفرنسي و « سينبور » الانكليزي ان القيمة تقدر بندرة الصنف أو كثرته فالذهب أغلى من الحديد لان مناجمه قليلة والصحم أرخص من الماس اكثرة كميته وقلة هذا . وهذا الرأي وان كان فيه شيء من الحقيقة إلا انه ليس مطرداً فالخبز سعره واحد تقريباً طول السنة مع ان كعبه الصمغ تتغير من وقت الى آخر . والكبريت الأحمر أقل قيمة من الأصفر مع ان ندر الأول يضرب بها المثل . ومن رأى الأستاذ « جفوس » الانكليزي وغيره ان القبة التبادلية للصنف تقدر بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة وقد ذكروا الايضاح الآتي مبينين تلك النظرية . ماذا يقصد من الاعتراض على الرأي القائل ان المنفعة أساس القصة بان الماء عظيم المنفعة وعدم القيمة ؟ اننا اذا قصدنا بالماء كل ما هو موجود منه فمن الخطأ البين أن نقول انه عديم القيمة لانه لو كان في حياة شخص معلوم لكان قيمته عظيمة وابع منه مقدار عظيم أما اذا قصدنا الماء الموضوع في راحة أو دلو فلا تقدر على الحكم بانه عظيم الجدوى أو عديمها لان هذا يخالف باختلاف الأحوال . لنفرض ان الماء الذي عندي موضوع في سبعة دلاء . أولها أكثرها عندي فائدة لانه ضروري لمشربي . وثانيها أقل منه فائدة لانه لارم للطبخ . وثالثها أقل من الثاني منفعة للزومه للغسل . والرابع أقل من الثالث لانه اسرب جوادى . والخامس يقل عن الرابع فائدة للزومه لسقى الأزهار . وسادسها لارم لتنظيف البيت . أما السابع فما من ضرورة له مطلقاً وان ذلك لا أجهد في استعماله . واذا عرضت على ثلثات من الدلاء فاني أرفضها إذ لا حاجة لي بها . وهل تقدر الآن على الحكم بان الدلو من الماء مفيد أو انه عديم المنفعة . ان سنة الدلاء هذه تختلف منافعها عندي . ولكن لا مساحه في ان قيمتها التبادلية

متساوية. وهذه القيمة تقدر على حسب منفعة أحدها . وهنا تتساءل « أى دلو من الدلاء تجعل منفعته أساساً لقيمة الجميع ؟ أهو الأول أم الثاني ؟ » والجواب على ذلك أن لا هذا ولا ذاك بل تقدر القيمة على حسب منفعة السادس لأنه هو الذى يؤثر على فقده ولو كان عندى مائة دلو من الماء لاحتاح لأكثر من مائة دلو لما أثر على فقد الأربعة والتسعين الباقية . ولكن اذا كانت لى ستة فقط فان لكل واحد منها قيمة وهذه لا يمكن أن تكون أعلى من قيمة الدلو السادس لان عدم قدرنى على استعماله هى وحدها التى تدعونى الى سراء غيره فاذا أريق الماء من الدلو الأول قبل أنذب سوء حظى بفقده وأموت من الظمأ ماأظن انى فاعل ذلك بل يقودنى الظمأ الى غيره فأروى غلتى منه . وأحضر آخر بدلاً عنه . ولكن أى دلو من الدلاء أبذل فى هذا السائل ؟ لارب فى انه السادس إذ هو أقل الجميع منفعة . وهذا هو السبب فى تقدير قيمة الدلاء الستة بمنفعة الدلو السادس أو آخر دلو منها يسد الحاجة . لنفرض أيضاً ان عندى من الماء عشرين دلواً فمن الجلي ان كثيراً منها لا لروم ولا منفعة لها عندى . ولذا تصير لا قيمة لها وهذه حال الماء فى كيرم المالك (١) . ومن هذا المثال نعرف ان القيمة التبادلية لصنف من الأصناف يحد بمنفعة آخر جزء منه يسد الحاجة . ولا يعزب عن بالنا الفرق بين المنفعة الكلية للماء فى المال المتقدم وبين منفعة آخر جزء منه يسد الحاجة لانه الأولى تقدر بمجموع ستة الدلاء المتباينة منافعها أما الثانية فتقدر بمنفعة السادس فقط . وقد قال الأستاذ « حيفونس » (مبيناً الفرق بين المنفعة الكلية لصنف من الأصناف ومنفعة الجزء من هذا الصنف)

إنه « إذا أُعطي رجل رطلا من الخبز في اليوم كانت له المنزلة الاولى عنده لانه يقيه من الموت جوعاً فاذا أُعطي له رطل آخر كان مفيداً له أيضاً ولو انه يمكنه الاستغناء عنه . فاذا أُعطي رطلاً آخر . فانه يكون زيادة لاروم لها فمن ذلك يعلم ان منفعة الصنف ليست دائماً مناسبة له بل تختلف بحسب ما اذا كان عندنا من قبل كثير منه أو قليل » ﴿ رأى آفر » . قد عرفنا من المذهبين المتقدمين كيف ان المنفعة وحدها ليست أساساً للقيمة في المبادلة وكيف ان نفقات صنع الصنف وحدها ليست أساساً لها أيضاً بما انه توجد أشياء كثيرة لم تمسها يد المخلوق ومع ذلك هي عالية القيمة . ومن ذلك نعرف ان كلامنا من المنفعة والشغل له دخل في تقدير القيمة التبادلية وقد ذهب كثيرون بهذا المذهب منهم الاستاذ « مارشال » الانكليزي فقال « ان القيمة تدر بمنفعة آخر جزء من الصنف يسد الحاجة وبنفقات صنعه وانها تتوازن بين هذين كما يتوازن حجر رأس العقد في القبوة » ومنهم « روشر » الالماني حث ذكر « ان قيمة الأصناف في المبادلة أو صلاحيتها لأن تسبدل بغيرها تتوقف على مجموع منفعتها ونفقات صناعتها وهما عاملان يزدادان بازدياد العلائق الاقتصادية بين الانسان وأخيه »

﴿ العرض والطلب ﴾ وقد أطر « مبل » ان الفضل في تقدير القيمة التبادلية لصنف من الأصناف لقانون اقتصادي عام وهو قانون العرض والطلب وهذا هو الرأي المعول عليه لانا نجد ان صاحب معمل تكلف صنع صنف نفقات باهظة ومع ذلك لا اعلو قيمته في المادة وساهد أيضاً ان استياء لها مزايا جليله قيمها قلله اذا أردنا معها . فليس هناك أحسن من وضع كمية المعروض من الصنف في كفة والمطلوب منه في كفة أخرى

وموازتهما . فان كانت الرغبة فيه شديدة والكمية قليلة فلا شك في ان قيمته في المبادلة تكون عالية وان كان العكس بان كانت كميته كثيرة والرغبة ليست بنسبتهما كانت قيمته واطئة في المبادلة مهما كانت منفعته عالية ومهما كلف صنعه من يتجرون به . واذا نظرنا للمتعاملين نجدهم لا يخلو حالهم من أحد أمور ثلاثة (الأول) اذا كان المعاملان اثنين مال ذلك اذا فايض زيد بكرة على ثور بخمسين رأساً من الضأن ففي هذه الحالة يمكننا أن نقول ان زيدا وبكرة استفاد كلاهما من المبادلة وان منفعة الثور لبكرة تساوى منفعة الضأن لزيد (الثاني) أما اذا كانت المبادلة حاصله بين محتكر وآخرين يراحم بعضهم بعضاً للحصول على الصنف فلا شك في هذه الحالة ان قيمة الصنف في المبادلة لا تكون في أغلب الأحيان قريبة من نفقات الصناعة لان المحكر يسعى دائماً في الاكتساب من بيع سلعه جهد استطاعه ويساعده على ذلك المنافسة القائمة بين المتهافين على سلعته أو خدمته . ومن المعلوم ان أولئك المتهافين على الساع بعد أن يحصلوا عليها لا يبدرون في انفاقها خوفاً من أن يلتجئوا الى شراء غيرها وهذا الشراء مصرباً حوالهم المالية . ولا شك في ان المحتكر كلما قلل من ربحه ازداد ذلك الربح لانه اذا قلل قيمة الصنف النبالة نهافت الناس على شرائه فيربح بذلك كثيراً أما اذا سدّد على المستر بن أو المتفعين باعلاء الأثمان فان كسرين يحجمون عن الانتفاع فقل أرباحه ومن هنا يظهر مقدار خطأ الشركات المحكرة التي تطاب أماناً باهظة مع انها لو أنصفت لقلات من غلائها (الثالث) اذا وجدت المراحة الى سقى الكلام عليها بين كل من الطرفين المسادلين بان كان كل مستر يريد أن يدفع أقل سعر الانتفاع بالصنف وكل بائع يؤول الاستدلاء

على أعلى ثمن في مقابل الصنف الذي يبيعه وكانت يد الجميع مطلقة في صنعه والاتجار به وهذا هو المشاهد في كثير من الأحوال . وفي هذه الحالة إما أن تكون قيمة الصنف (أولاً) لاعلاقة بينها وبين نفقات صنعه (ثانياً) أن توجد تلك العلاقة . وفي الحالة الأولى (١) إما أن تنفي تلك العلاقة لاستحالة صنع الصنف بأن يكون محدود الكمية كالمعادن والعاديات القديمة والأصناف النادرة المنال وكما قال ميل « أراضى البناء في بلدة محدودة الاتساع (كمدينة المدقة) وفي الاصقاع المرغوب فيها في كل بلدة وعلى العموم في كثير من الأراضى » وفي هذه الحالة يكون ثمن تلك الأصناف أو لعبارة أخرى قيمتها المتبادلة تابعة لفائدتها الأثرية أو سدة الرغبة فيها . فالحكومة المصرية لا تنازل عن أثر من الآثار المصرية أو العربية ليس لأن تلك الآثار لها منفعة نستعمل فيها . أولاً أن القدماء كبدوا نفقات جسيمة في صنعها . بل لأنها نادرة الوجود لها قيمة أثرية . وأراضى البناء التي في الجهات المهمة مثل العبة الخضراء بالعاصمة أو الشارع العباسي بها لا يباع المتر فيها بقيمة عالية لأنه من البر بدل الرب بل لأن المهافين على سرائه كثيرون وهو محدود المقدار (٢) وإما أن تكون قيمة الأصناف لا توقف على شيء خلاف المعروض منها والمطلوب فلا يدخل في تقديرها قيمتها الأثرية ولا يؤثر على قيمتها كونها محدودة المقدار . وهذه أيضاً لاعلاقة بينها وبين نفقات صناعتها . وأحسن مثل نصربه الاقتصاديون لذلك هو قيمة الأصناف في المبادلات الدولية . فمثلاً البصائع التي يرسلها انكلترا لمصر في مقابل الفطن الذي يرسله هذه لها لا يمكن أن يقال إن قيمتها سوقية على مقدار النصب الذي سأنه العمله الانكلتر في صنعها إذ إن هذا المنصب لا يهم به المصري

• مطلقاً . ولا يمكن أن يقال انها متوقفة على مقدار العيب الذى تكبده الفلاح المصري فى زراعة قطنه وتصديره للخارج اذ أنه من المبرر أن تعب المصري لا يمكن ارتباطه بتعب الانكليزى لاختلاف بيئ بين البلدين . وحينئذ لا يبنى امامنا إلا العول إن قيمة القطن الذى ترسله مصر لانكلترا تتوقف على كمية المعروض منه والمطلوب وكذلك قيمة البضائع الانكليزية تقدر بالنسب الحاصل بين كمية المطلوب منها لمصر والمقدار المعروض منها للبيع وسيرد ذلك بما لا مزيد عليه ان شاء الله عند الكلام على المبادلات الدولية بين مملكة وأخرى وفى الحالة الثانية أى اذا وجدت صلة بين نفقات صنع الصنف وبين قيمته فى المبادلة فلا يخلو حال كنه المعروض من أحد أمور ثلاثة (الامر الاول) أن لا يزداد نفقات صنع الصنف بازدياد كمية المعروض منه بمعنى أن يكون النفقات اللازمة لجهاز كمية قليلة منه لا تتضاعف اذا أردنا تضعيف الكمية بل نحتاج الى زيادة بسيطة ليست نسبة زيادة الكمية . وفى هذه الحالة يكون قيمة الصنف قريبة من النفقات . وأمثلة ذلك كثير من الاصناف الضرورية كالملابس وغيرها . وتشمل النفقات فى هذه الحالة أجرة العمل وأجرة المحل ومقدار ما يحدد به صاحب المعمل رأس المال الموضوع فى تلك الحرفة وكذلك أجرة مديري العمل ومراقبيه وبالاختصار كل مال يساعد على الاستمرار فى إحداث الصنف بحيث أنه يصير بضاعة رائجة يقبل أصحاب المعامل على التنافس فى إحداثها ويبقى العملة مشغولين بها لا يتركونها الى غيرها . ولا شك فى ان القيمة التبادلية فى هذه الحالة اذا زادت على نفقات الصنف وربح كميرون من المتجرى به اتفق غيرهم أربهم فى إحداث السلعة وكانت النتيجة زيادة المعروض منها عن

المطلوب فتتقص القيمة حتى تصير مساوية للنفقات أو أكثر منها بقليل فيحجم كيرون من المحترفين بها وينتج عن ذلك قلة المعروض منها فتزداد قيمتها عن النفقات وتنفق سوقها وهكذا فمن هذا نرى انه عند وجود المزاوجة على صنف من الأصناف تكون نفقات صناعه مميّاراً لقيمته . ويصدق في هذه الحالة قول « آدم سمين » و « ريكاردو » ان النفقات سبب القيمة .

(الامر الثاني) ان تصل كمية الصنف الى حد تناقص الثمرة بمعنى اننا نحتاج للحصول على كمية كبيرة منه الى نفقات أكبر وهذه هي الحال في كثير من المناجم لان المستخرج للفحم مثلاً كلما تعمق في الحفر ازدادت النفقات عليه . ولا شك أن المتجر بالصنف في هذه الحالة يبعه بحيث تكون قيمته في المبادلة قريبة من النفقات الباهظة التي تكبدها في الحصول عليه لانه اذا قلت تلك القيمة عن النفقات أحجم القوم عن الانحار بالصنف فقل المعروض منه فزادت قيمته عن النفقات وان راد تلك القيمة من النفقات ويرج المنجرون به اقلدى بهم غيرهم فزاد المعروض فقصت القيمة حتى ربما صار أقل من النفقات التي تكبدها بعض المجربين به وهكذا . ومما تحب مراعاته هنا ان تلك الأصناف لا بد أن تكون لها منفعة مهمة في العالم التجاري بحيث يقبل الناس على الاتجار بها ويعتقدون ان الرغبة فيها مستمرة لاوقية

(الامر الثالث) أن يكون الصنف بحسب ان زاده حرة صغيرة على رأس المال المستعمل في صناعته ننتج عنها زيادة مضاعفة في كسبه . وفي هذه الحالة تكون القيمة أكبر من نفقات الصنف فربما أفق صاحب المعمل بضعه قروس في صنع البوب ومع ذلك يبعه ببلغ أكبر واداهم الناس على هذه الحرفة وكبر المعروض من السلع حتى قال الكمية فانه يحدد إدارته قبل

(۱) بی بوی

[illegible]

[illegible]

التمنى الى حيز السراء بالفعل قبل أن يكون له أقل تأثير على سعر السوق .
وعند مقارنة الكمية المعروضة في مقابل ثمن معلوم بالكمية المطلوبة في مقابل
ثمن معلوم لا تخلو الحال من أحد أمور ثلاثة (الأول) أن يكون المعروض
أكثر من المطلوب (الثاني) أن يكون أقل منه (الثالث) أن يكونا متساويين
ففي (الحالة الاولى) يوجد أمام من يعرضون سلهم طريقان لا بد لهم من سلوك
أحدهما فهم إما أن يبيعوا جزءاً من المعروض على قدر اللازم للطالين ويتركوا
جزءاً بدون بيع أو يعرضوا الجزء الباقي للبيع فإن باعوا جزءاً من المعروض
على قدر المطلوب فقط كسد الباقي وهذا يكلفهم خسائر جسيمة . ولذلك هم
يفضلون أن يبيعوا الجزء الباقي ولو بخسارة نزر قليل على أن يتكبدوا تلك
الخسارة كلها . ومن حيث ان بعض الطالين الا صلبين وطدوا أنفسهم
على أن لا يزيدوا عن ثمن معين . ومن حيث ان غيرهم يرغبون السراء على
سرط أن يدفعوا ثمناً أقل من الثمن الطبيعي للصنف . وبما انه كما سنرى بعد
قليل لا يصح أن يكون في السوق الواحدة في وقت واحد سعران للصنف
الواحد فينبى على ذلك ان سعر الصنف يكون أقل من نفقات صناعته أو
بعبارة أخرى يكون أوطأ من ثمنه الطبيعي . وخصوصاً عند ما تدب المنافسة
بين البائعين ويسعى كل فرد منهم في التخلص من سلته ليتفرغ للتجار
بغيرها مما هو أنفق منها سوقاً . وقد علمنا في موضع آخر عند الكلام على
القيمة كيف أن هذه الخسارة تكون سبباً في انسحاب حم غفير من التجار
ضمافا العزيمة من عداد صالحي الصنف خوفاً على أنفسهم من الخسارة وكيف
ان هذا يجعل المعروض منه في المرة التالية قللاً وربما كان أقل من المطلوب
وسكون النتيجة ما يحدث في الحالة الثانية . وفي (الحالة الثانية) أى اذا كانت

الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة سعى كل فرد من الطالبين جهد استطاعته في أن يكون هو الفائز على غيره في الحصول على الصنف ولو كان ذلك بدفع ثمن أعلى من الثمن الذي وطد نفسه على دفعه وفضل أن يدفع شيئاً في مقابل الانتفاع به على أن يحرم منه . وتظهر تلك المنافسة بأجلى مظاهرها إذا كان الصنف مهماً سواء كان ذلك لأنه نادر الوجود . أو لأن مفداهه محدود أو لأنه من حاجات المعيشة كالطعام والشراب . ويكون نتيجة هذه المنافسة أن البائعين يتيهون على المشتري ولا تتنازلون عن سلعهم إلا بئمن باهظ يزيد عن ثمنها الطبيعي « وهذا هو السبب في غلاء حاجات المعيشة غلاءً فاحشاً أثناء حصار المدن أو أثناء القحط »^(١) أما تأثير ذلك في الحالة الاقتصادية العمومية وخصوصاً إذا كانت الأصناف من المصنوعات فمحسوس لا يمحاح الى برهان إذ أن كل صاحب . عمل حينما يرى ماخص غيره من تلك الصفقة الراجحة يقدي به ويصنع ذلك الصنف المماساً للربح مثله وبهذه الطريقة ربما ازدادت كمية المعروض عن المطلوب في المره القادمة لان إحجام كثيرين عن شراء الصنف يقلل المطلوب منه وإقبال كثيرين على صناعته يزيد المعروض وتكون النتيجة أن ينقص سعر الصنف في السوق وهكذا . أما في (الحالة الثالثة) وهي تساوى الكمية المعروضة بالكمية المطلوبة فإن سعر السوق يكاد يكون مساوياً تماماً للثمن الطبيعي للصنف أو بعبارة أخرى لنفقائه . « ومقدار نفقات الصنف لا تقدر بنسب متوسط مصروفات جميع المعروض منه بل بمقداره مصروفات ذلك المعروض الذي لم يكن اعداده للبيع إلا بعد عناء شديد »^(٢) . وينبني على ذلك ان أصحاب المعامل أو الزراع

أو العملة الذين حصلوا على هذا الصنف بعناء قليل يربحون الفرق بين سعره في السوق والنفقات التي أنفقوها عليه فلو فرضنا ان نفقات الصنف قدرت بمبلغ اثني عشر جنيهاً وكان أحد أصحاب المعامل أنفق في صناعته عشرة فقط فلا شك أنه يربح اثنين ويكون هذا الربح له بمثابة الأجرة التي تدفع في الأرض لخصبها الطبيعي فقد تقرر لنا مما تقدم ان الثمن الطبيعي للصنف هو لسعره بمثابة المغناطيس للحديد يجذب به دائماً اليه أو هو كالماء قذفت فيه كرة هي سعر السوق لانها لا تلب أن تطفو حتى تصير مساوية له أو أكثر بقليل . وان ذلك القانون الطبيعي الاقتصادي قانونه العرض والطلب بمثابة الحواجز التي اذا فتحت عدلت منسوب وسوت بين سطح الماء . كذلك يعدل ذلك القانون الطبيعي تلك الاختلافات في الأسعار ويجعلها في أحيان كثيرة مساوية للثمن الطبيعي أو فوقه بقليل . ولا داعي الى القول إن المزاحمة هي التي توجد ذلك الترتيب الطبيعي وتجعل سعر السوق في كثير من الاحوال مساوياً للسعر الطبيعي أو قريباً منه . إلا انه قد توجد أسباب تجعل سعر السوق يبنى مدته طويله فوق الثمن الطبيعي للصنف وهذه الأسباب منها ما هو طبيعي لكنزه كمية صنف من الأصناف بحيث ان الحصول عليه يكون سهلاً كالأخشاب مثلاً فان السعر الذي يباع به في السوق يخالف الثمن الطبيعي لها وخصوصاً اذا كانت السوق قريبة من الاحراس التي تقطع منها الأشجار . أو لأنه يمكن صنع كميات كثيرة منه بنفقات أكبر لان سعر السوق في هذه الحالة يكون أعلى من الثمن الطبيعي للصنف وإلا لم تنازل أصحاب السلع عنها . ومن الأسباب التي تجعل سعر السوق أعلى من الثمن الطبيعي الفوائد التي تسنها الحكومة كما ذكر ذلك « آدم

سميث « فإذا جعلت مصلحة البريد ثمن الطابع نصف قرش بى كذلك ولو
كلفتها نفقاته عشر القرش فقط . ذلك لان المشتري لا يريد من جهة أن
يعارض ومن جهة أخرى لانه لا ينظر للطابع من حيث هو فقط بل من
حيث الفائدة التى يستفيد منها . ومن تلك الأسباب العرف فإذا اتفق
أهل جهة بحكم العادة على دفع ثمن فى أحد الأصناف وصار هذا الثمن مداولا
فمن المرجح أن يبقى كذلك حتى ولو كانت نفقات صناعة الصنف قليلة جداً
فى جانبه . وكثيراً ما يحدث ذلك فى الاصناف المهمة التى لا يستغنى أحد
عنها . وكذلك فى أصناف الزينة ومن تلك الأسباب ما كان عاماً فى
جهة من الجهات فمثلاً إذا لبست أمة الحداد ارتفع سعر الأئمشة السوداء . وزاد
عن نفقاتها وأقبل كيرون على صنعها طمعاً فى الكسب . ومنها أن تكون
الرغبة فى الصنف عامة ومدة وجوده قصيرة . مثال ذلك الألعابات التى
تصنع للأولاد فى الأعياد فان سعرها يكون عادة أعلى . من نفقات صنعها
لان الرغبة فيها مطردة فى ذلك الوقت .

✽ **سعر الوامر للصنف** ✽ بى عليا فى هذا المبحث أن نقرر حقيقة
لا ريب فيها وهى ان سعر الصنف يكون وامراً فى السوق الوامرة فى
الوقت الوامر . والسبب فى ذلك هو ان كل إجراء هذا الصنف يكون
متساوية فى منفعتها وسكلها ونوعها بحسب يسوم بعضها . فقام بعض وتكون
النسبة بينها واحده فلا معنى إذاً لأن يفضل المشتري بعضها على البعض
الآخر فيدفع فيه ممناً أعلى بل يدفع ممناً واحداً فى الجمع فالمشتري للمطن
العباسى مثلاً لا يشتري من القناطر المعروضة مائة المظار الاولى اسعر ثلاثة
جنهات والمائة الثانية بثلاثة ونصف بل يدفع سعراً واحداً فى الجمع . وسروط

هذه القاعدة هي (أولاً) أن يكون نوع الصنف واحداً . فإذا اختلف فإنه لا يستغرب أن يزيد ثمنه أيضاً وحينئذ لا تكون أثمان الأجزاء كلها متساوية (ثانياً) أن تكون السوق واحدة فإن اختلفت الأسواق كان هناك مسوغ لاختلاف الأسعار (ثالثاً) أن يكون وقت عرض تلك الأجزاء واحداً . فقد يجوز أن سعر القمح يكون في يناير مائة وعشرين قرشاً وفي فبراير مائة قرش مع أن نوعه واحد .

نسريل المبادلة

من يقارن بين المبادلة في الأحقاب الغابرة حيث كان الانسان في دور همجيته وبينها في الوقت الحاضر يجد بينهما فرقاً عظيماً ومن يشاهد كيف تجري المبادلات الآن في البلاد التي لم بسطع عليها نور المدنية مثل أواسط افريقية ويقارن بينها وبين المعاملات التجارية في البلاد المتمدنة يظهر له الفرق أكبر وضوحاً والتجارة والتجار المعلن في ترقية شأن المبادلات ناهيك بطرق النقل وما لها من الأثير المهم في توسيع نطاقها وما قامت ونقوم به النقود في إزاله العقبات من طريقها ولنسكلم على كل وسيلة من هذه الوسائل فنقول

(١) التجارة والتجار

(١) التجارة هي عبارة عن السراء والبيع بقصد الربح والغرض منها عرض السلع على طائفيها ولو بنقلها من محل الى آخر . وهي من الممن السرفة في كل زمان ومكان ولذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعالجها فكان

يرحل مع قريش الى الشام لطلب المتاجر الى مكة . قال تعالى (لا يلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف) وقد حث عز وجل عليها فقال (ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لبتغوا من فضله إنه كان بكم رحيم) وفي آية أخرى (ومن رحمه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وفي موضع آخر (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولنجرى الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون) وهذه الآيات محث بعضها على تجارة البحر وبعضها على تجارة البر . وليس هناك دليل على مزايا التجاره أسطع من هذا القرآن الذي لا ريب فيه . ولم تغب تلك المزايا عن الأمم التي قد خلت من قبلنا فكان المصريون القدماء محبوبون الأقطار بمصنوعاتهم المنسوجة من الليل والحريير وأوانيتهم الخزفية . وكان الفينيقيون وهم سكان بير اعمالون في البحر وبحلبون المضائق . وقد اسفادت تلك الأمم من التجارة فائده كبرى حتى أن بعضها كالفينيقيين لم يكن لمقوم لهم فائمة إلا بها . وكان التجاره في تلك الأعصار وسيلة مهمة تصل بها الأمة المتجره الى اكتناء بلاد غيرها ونشر نفوذها السلمى . ولا نزال كذلك الى الآن . على انه لصعوبه المواصلات ووعوره المسالك في تلك الأحقاب كان نطاق التجاره ضيقاً فان اتصلت العلائق بين مصرين قل أن يتشاركهما نال . وقد راد تلك العزله ضعف العلائق بين الأمم وقلة الحاجات ولكن قيام بعض الأمم على أمر من نجح منهن بواسطة البحار بت في كسر من الأمم حب الماحره وخصوصاً ما كان من تلك الأمم تسكن بلاداً مجدبه لا تكفيها حاصلاتها كالامة العربيه مثلاً ومما وصل الشرق بالغرب ووسع نطاق المعامله بينهما الحروب الصليبية الى

دارت رحاها بين المسلمين والمسيحيين أكثر من قرنين كانت فيهما سجالات بينهم . فقد وقف الغربيون مدة تلك الحروب على المدينة النثرية التي كان ظلها على وشك الزوال . وصارت العلائق الجارية بين الممالك تزداد يوماً ف يوماً . تقويها المنافع المبادلة وتسهلها طرق النقل . حتى وصل العالم كله الى درجة بحيث ان أقل طارئ يحدث على تجارة حمة من الجهات تردد صداه الجهات الأخرى . وضاعف ذلك الحسنيين عناية الأمم بالتجارة وسمى كل شعب في الاستفادة منها بواسطة الاستعمار وغيره . وكذلك العناية أيضاً بوضع قوانين خاصة لها وتمييز تصرفات التجار عن تصرفات غيرهم ومراقبتهم حرصاً على صوالحهم (أولاً) لأهمية السرعة في المسائل التجارية وأهمية الثقة أيضاً في معاملات التجار (ثانياً) لوجود نظمات خاصة بالتجارة كالمصارف ونوادي التجار وغيرها مما يستلزم وجود قانون خاص به

❖ أقسام التجارة ❖ . التجارة إما (١) داخلية وهي التي تحدث في داخل البلد وهذه لا تحتاج غالباً الى كبير عناية لان أجرة النقل تكون فيها قليلة ولانه يسهل معاينة البضائع . هذا من جهة السلع وهناك ميزة أخرى من جهة النقود المستعملة في المبادلة فان المتعاملين في هذه الحالة لا يجبرون على استعمال نقود أجنبية كما في (٢) التجارة الدولية وهي التي تحدث بين معاملين من أمم مختلفة وسيرد الكلام عليها ان شاء الله في مبحث آخر . وقد تكون التجارة (أولاً) بالجملة (ثانياً) بالفرق في الحالة الأولى يجلب الباجر كمية عظيمة من البضائع وينبع منها جملة جملة . ومزاي هذا النوع من المتاجرة لا تخلف كثيراً عن مرانا الصناعة بالجملة فهي (١) توفر على المشتري النصف الذي كان يتكبده لو انه لم يجد امامه كمية كبيرة من

البضاعة بمختار منها ما يشاء (٢) وتسهل على البائع المكسب وتفتح امامه باب الشهرة إذ يتسنى له أن يعلن عن بضاعته بواسطة الصحف الكبرى (٣) يقدر المتجر بالجملة أن يعامل المعامل الكبرى الى تنازل له عن جزء من الثمن في مقابل ما يأخذه منها من البضائع ويمكنه بهذه الوسيلة أن يتساهل مع زبائنه فتزداد الرغبة في معاملته وتكثر أرباحه. ومن المشاهد أن المتجرين بالجملة ينالون الشهرة في وقت قصير ولا سيما إذا استمالوا الجمهور والهم بحسن المعاملة وحصلوا على ثقتهم بالصدق وطهارة الدمة. وفي الحانة الثانية يحاب التاجر كمية قليلة من البضائع لبيع منها جزءاً قليلاً. ويوجد مناجر تقتضى الاتجار بالمفروق منال ذلك محال بيع المواد الغذائية. والبيع بالمفروق مفيد للمشتري الذي يريد شراء كمية قليلة من الصنف لانه يقدر عادة أن يساوم الباجر بدون أن تظهر عليه علام الأرتباك بخلاف ما اذا دخل محلاً واسع بالجملة طالباً كمية صغيرة. وهو مفيد للبائع أيضاً من جهة انه يقدر أن يجعل له ربائن كثيرين بغاية السهولة. على ان كثيرين من المتجرين بالمفروق يطالبون أسعاراً عالية. وذلك لانهم يضيفون اليها ربحهم بعد أن يجابوها من المتجرين بالجملة الذين ربحوا منها أيضاً. ولهذا السبب نحد انهم فقدوا الآن كثيراً من أهميتهم الاولى وتولى كثيرون عنهم الى المحال الكبرى حيث البضائع أجود. وهذا مساهد في المدن الكبرى التي فيها لا يجد المشتري أقل عناء في الانفال من محل الى آخر ولذا يفضل أن يهضى حاجه من محل نحارى كبير ولو كان بعيداً عن مسكنه على أن يشتري من محل صغير قريب منه وله العذر في ذلك ما دام كثيرون من المتجرين بالمفروق يريدون أن يربحوا أكثر مما يحب.

تم الجزء الأول وبله يعون الله الحزء الثانى وأوله الجار